

اللهجات العربية



دكتور

مجدى ابراهيم محمد



تلفاكس: 0112281 - ٢ - الإسكندرية

اللهجات العربية

دكتور

مجدي إبراهيم محمد

الطبعة الأولى

2011

الناشر

دار الوفاء لنيل الطبع والنشر

تليفاكس: 5274438 - الإسكندرية

الإهداء

إلى روح أخى محمد... فى جوار ربِّ كريم
رحل ولم يُرَفَّ جزاءٌ إلا من ربه

المقدمة

الحمد لله الذى نبّه الإنسان إلى ما فيه خير ، وحذره مما فيه ضرر ، وأوضح له الطريق المستقيم لينهجه ، وأراه صرح الكمال ليلجه ، فيكون فى مأمن من الفساد والخلل ، مجانباً الخطأ والزلل ، فيعمل بالصواب ويتحلى بالفضائل والآداب ، فينال الثواب ويسعد فى المآب .

أما بعد ...

فإنه لمن الواجب على دارسى اللهجة لتقاء رواة اللغة من بين الأفراد اللذين لم يتعرضوا لأى تأثير أجنبى ، ولابد من تقسيم النص إلى جمل قصيرة ينطقها الشخص الراوى الذى يمثل اللهجة حتى يستطيع الدارس معرفة نوع هذه اللهجة أو تلك ، وحتى يقف على سنن تطورها وسماتها التى تميزها عن غيرها . ومن ثم اهتم قدامى اللغويين ومحدثوهم باللهجات العربية حتى أصبحت الآن عنصراً مهماً بين الدارسين والباحثين ، ولربما كانت القراءات القرآنية فى أصلها لهجة ، وما اختلاف القراءات إلا لاختلاف اللهجات . ولذلك نراهم يربطون بين القراءات واللهجات ، ويستدلون باللهجة فى توجيه أغلب القراءة . ثم كثر القراء والرواة ، فأخذ هذا عن ذلك ، ولربما نُسيت اللهجة ، وبقيت القراءة دائماً ، لأنها أضحت من فروض الكفاية .

ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى أن كل لغة كانت يوماً ما لهجة من مجموعة لهجات للغة من اللغات ، ثم حدثت عوامل كثيرة أدت إلى اندثار اللغة الأم ، وانتشار بناتها فى شتى أنحاء الأرض مكونة لها خصائص تميزها عن غيرها من أخواتها .

هذا ما حدث فى اللغة اللاتينية التى تعد اللغة الأم لعدة لغات حية
تشعبت بعد فناء اللاتينية إلى لهجات متنوعة هى الفرنسية والأسبانية
والإيطالية والبرتغالية والرومانية ، حتى صارت كل لهجة من هذه اللهجات
لغة مستقلة قائمة بذاتها ، لها مميزات تميزها عن غيرها . وهذا أيضا ما
حدث فى اللغة السامية الأم ، حيث تفرقت وماتت و اندثرت بناتها فى شبه
الجزيرة العربية والشام والعراق ممثلة فى لهجات مختلفة ، هى العربية
والعبرية والسريانية والآرامية وغيرها ، ثم أصبحت كل لهجة من هذه اللغات
لغة قائمة بذاتها ، حتى استغنى الناطقون بها عن اللغة الأم ، وتقطعت بهم
الأسباب ، فلم يعودا يعلمون شيئا عن لغتهم الآن .

ومن ثم تتعدد اللهجات كلما تعددت القبائل ، لأنه يستحيل على أى
مجموعة من البشر أن تعيش على مساحات شاسعة من الأرض أن تحتفظ فى
لهجات الخطاب بلغة موحدة ، هذا ما حدث فى قريش والحجاز ومكة
وهمدان وغطفان وبنى عامر وبنى سليم وبنى الحارث وثقيف وسعد بن بكر
وأسد وربيعة وعقيل وبلحارث بن كعب وبنى سعد وقضاعة وهذيل ...
إلى آخره .

وفى هذا البحث ندرس اللهجات العربية فى الممنوع من الصرف
التي تُنسب إلى قبائل معينة ، ثم دخلت هذه الألفاظ لغتنا الفصحى ، فأضحت
جزءاً منها ، بها يقرأ القرآن الكريم ، وينظم بها ديوان العرب ، ألا وهو
الشعر العربى.

ومعنى هذا أن العربية الفصحى الممثلة فى القرآن الكريم ولغة الشعر
تعد حصيلة لهجات سابقة انتشرت فى شبه الجزيرة العربية والشام والعراق
واليمن ، قرأ بها القراء القرآن الكريم ، واتخذها الشعراء قالباً ينظمون فيه
أشعارهم .

بيد أن ظاهرة الممنوع من الصرف فيها لهجات مختلفة تغاير اللغة الفصحى المشتركة الممثلة في القرآن الكريم ، غير أنه اختلط الأمر على جامعي اللغة وواضعي النحو ، ورأوا ظاهرة عجيبة هي منع التنوين من كلمات المفروض أن تكون منونة مثل بلقى الأسماء ، لكنها منعت التنوين نحو "علمر" في قول الشاعر (1) .

وممن ولدوا عامس — : رَ نُو الطول وذو العرض

منعوها من الصرف للضرورة الشعرية ، رغم أنها منصرفة ، وهذا - في رأينا - يعد لهجة ما دام للشاعر نطق بها .

وعلى الطرف الآخر يصرف بنو أسد ما لا ينصرف ، ويقع منهم ذلك فيما علة منعه الوصفية وزيادة الألف والنون ، فيقولون : "لست بسكران". وقيل صرف ما لا ينصرف لهجة لبعض العرب تنسب إلى أهل الكوفة والأخفش والفارسي وبعض البصريين ، واستثنوا من ذلك "أفعل من" فلم يجيزوا صرفه لذلك . ومن نماذج صرفهم ما لا ينصرف تنوينهم "سلاسلاً" في قوله تعالى : "إِنَّا أَعْتَصْنَا لِلْكَافِرِينَ مَسَاسِلًا وَأَعْلَالًا وَتَعْبِيرًا" (2) كما أن أهل الحجاز وبنى تميم يبنون "وَبَارَ وَخَضَارَ وَسَقَارَ" على الكسر ، لأن كسرة الراء توجب الإمالة حين الوقف ، رغم أنها ممنوعة من الصرف لأنها معدولة على وزن فَعَال . ومما جاء منوناً منصرفاً مما لا ينصرف قول النابغة (3)

فلتأتينك قصائد وليركين جيش إليك قوائم الأكرار

1- انظر هذا الشاهد في الفصل الثاني "الحكم الإعرابي للممنوع من الصرف" : ص

2- سورة الإنسان : آية / 4

3- انظر هذا الشاهد في الفصل الخامس "اللهجات الواردة في صرف الممنوع من

الصرف للضرورة" : ص

فصرف الشاعر " قصائد " ونونها رغم أنها ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع . وهذا أيضاً يعد لهجة من لهجات العرب قيدها بالضرورة الشعرية .

ومن ثم فإن هذه اللهجات تنتمي إلى بيئات متعددة ، لها صفات تميزها عن غيرها . فطلق أهالي الصعيد في مصر - مثلاً - يختلف عن نطق شماله ووسطه ، وإنكار ذلك ضرب من العبث ، ومن نماذج ذلك أهالي سمادون بالمنوفية يقلبون اللقاف جيماً فيقولون : " بجى " فى " بقى " ، ويقولون : " بجول لك إيه " بدلاً من " بقول لك إيه " ويقولون : " خليك ناحية الجبل " بدلاً من " القبل " . أما أهالي جرجا بسوهاج فينطقون الجيم دالاً فيقولون : " دردا " بدلاً من " جرجا " و " نمل " بدلاً من " جمل " أما أهالي مديرية البحيرة وبعض المناطق في الإسكندرية فيميلون إلى قطع أواخر الكلمات في حالة الوقف فيقولون : " جنى " بدلاً من " جنيه " و " مخم " بدلاً من " محمد " و " يا ولّ " بدلاً من " يا ولد " . وهذه اللهجة الأخيرة فى حقيقة الأمر قديمة تعزى إلى قبيلة طيى ، لقبوها بالقطعة ، حيث يقطعون اللفظ قبل تلمه . أما لهجة القاهرة فيقلبون للتاء تاءً كما فى " تلعب " بدلاً من " تلعب " ويقلبون اللام نوناً كما فى " يرتقان " بدلاً من " يرتقال " .

ونحن فى لهجتنا العامية نميل إلى حذف نون " من " الجارة إذا وليها ساكن ، فيقول البعض منا : " خرجت ملمسجد " بدلاً من " خرجت من المسجد " . وهذه اللهجة العامية ما هى إلا امتداد للهجات القديمة ، حيث تنسب إلى قبيلتي خثعم وزبيد فى اليمن .

ومن ثم تعد هذه اللهجات من اللهجات المحلية ، لأن الخلف ورثها عن السلف ، ويمكننا تسميتها بلهجات الخطاب ، أعنى مستوى الكلام العادى.

أما اللغة الفصحى المشتركة ، فهي لغة القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي ، تلك هي اللغة الفصحى النموذجية .

وأيّاً كان الأمر فإن القضية قضية أصوات يتداخل بعضها مع البعض الآخر ، فتتغير وتبديل وتتطور ، ومن ثمّ يكون مؤدياً إلى ما يعرف بعلم اللهجات العربية Dialectology لأن اللغة - كما يقول العلامة ابن جني - أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم .

أما المنهج الذي تتبعته في هذا البحث فهو المنهج الوصفي Descriptive Method الذي يسجل اللهجة ، وهو منهج يعتمد على الملاحظة المباشرة من خلال نطق المتحدث نفسه ، ويعتمد أيضاً على الملاحظة غير المباشرة من خلال الاستماع إلى التسجيلات الصوتية .

هذا ، وقد تضمن هذا البحث ستة فصول ، يسبقها مقدمة .

أما الفصل الأول فقد تناولت فيه مفهوم كل من " اللهجة والممنوع من الصرف لغة واصطلاحاً " .

أما الفصل الثاني فيتناول " الحكم الإعرابي للممنوع من الصرف " حيث تحدثت عن الإعراب وأثره في توجيه المعنى المراد ، ثم تكلمت عن حكم إعراب الممنوع من الصرف رفعاً ونصباً وجراً ، ثم جواز صرف ما لا ينصرف للضرورة الشعرية والتناسب .

أما الفصل الثالث فعنوانه " ظاهرة التتوين في اللهجة وأنواعه " تحدثت فيه عن التتوين لغة واصطلاحاً ، والفرق بينه وبين النون الأصلية ، ثم تناولت أنواع التتوين في اللهجات .

أما الفصل الرابع فعنوانه " من لهجات العرب فى الممنوع من الصرف " تناولت فيه نماذج متنوعة للقراءات الواردة فى ألفاظ الممنوع من الصرف .

أما الفصل الخامس فقد تحدثت فيه عن " اللهجات الواردة فى صرف الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية " من خلال تناولنا لبعض النماذج الشعرية بالشرح التحليل .

أما الفصل السادس والأخير فقد تناولت فيه " اللهجات الواردة فى صرف الممنوع من الصرف للتناسب " من خلال قراءة للقراء للقرآن الكريم .
الخاتمة : وفيها استخلصت أهم النتائج .

وإنه لما ينال الصدر حقاً أن هذا الكتاب الذى أهدته للقارئ اليوم هو جزء من رسالتى للدكتوراه " الممنوع من الصرف عند الزجاج " دراسة لغوية " التى نوقشت يوم الخميس الموافق 2003/12/11م . فى كلية الآداب - جامعة الإسكندرية ، التى حظيت بتقدير من لجنة المناقشة والحكم، ولقد أجريت بعد التعديلات والإضافات فى ثنايا هذا الكتاب البكر فى مضمونه وعنوانه ومنهجه.

وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصاً لِرُوحِهِ الْكَرِيمِ.

﴿ الفصل الأول ﴾

مفهوم اللهجة والممنوع من الصرف
لغة واصطلاحاً

أولاً : مفهوم اللهجة :

اللهجة واللهجة فى اللغة - كما يقول ابن منظور - طرف اللسان ، واللهجة واللهجة : جرس الكلام ، والفتح أعلى . ويقال : فلان فصيح اللهجة واللهجة ، وهى لغة التى جُبل عليها فعتادها ونشأ عليها... واللهجة : اللسان، قد يحرك . وفى الحديث : " ما من ذى لهجة أصدق من أبى ذر"(1) وفى المعجم الوسيط " يقال : فلان فصيح اللهجة وصادق اللهجة ، وهى طريقة من طرق الأداء فى اللغة (2) .

أما اللهجة فى الاصطلاح العلمى الحديث فهى ممنوعة من الصفات اللغوية تنتمى إلى بيئة خاصة ، ويشارك فى هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة ، وبيئة اللهجة هى جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات ، لكل منها خصائصها ، ولكنها تشترك جميعاً فى مجموعة من الظواهر اللغوية التى تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهماً يتوقف على قدر الرابطة التى تربط بين هذه اللهجات " (3).

ونفهم من كل ما سبق أن اللهجة تعنى اللغة التى نطق بها الإنسان منذ نعومة أظفاره . وهذه اللغة يتشعب منها لهجات مختلفة ، كل لهجة تختلف عن الأخرى من حيث الفصحى والعامية ، لغة العلماء والمتقنين هى الفصحى تختلف عن لغة الصناع والزرايع والتجار ، لدرجة أن الإنسان ربما يفهم إحداها ولا يفهم الأخرى ، ولقد أوضح لنا فندريس ذلك عندما مثل بأخوين يعيشان معاً ولكنهما يمارسان مهنتين مختلفتين ، كل واحد منهما يحثك فى موقعه بمجموعات مختلفة ، ويأخذ عن أفرادها باللغة بالضرورة ،

1- اللسان ، مادة " لهج " .

2- المعجم الوسيط ، مادة " لهج " .

3- د : إبراهيم أنيس ، فى اللهجات العربية : ص 16

مع عادات التفكير والأعمال وآلات المهنة ، وبذلك ينشأ فى كل يوم بين الآخرين اختلاف لغوى يؤدى بهما إلى التحقق من اختلاف لغتيهما بعض الشيء إذا لم ير أحدهما أخاه زمناً طويلاً ، ولكن هذا الاختلاف يزول كل مساء بفضل عودة الصلة بينهما من جديد (1) .

ونستنتج من هذا الكلام أن اللهجات العامية للمهن المختلفة فى الإقليم الواحد تختلف عن غيرها ، وتتغير تبعاً للفوارق الاجتماعية والأماكن التى يعيشون فيها . ومن ثم تتعدد اللهجات وتختلف فى كثير من ظواهرها الصوتية والدلالية والنحوية والصرفية تبعاً للشخص المتحدث باللغة .

والذى بدا لى أن اللغات فى صراع يؤدى بها إلى انقسامها إلى لهجات ، ثم تتصارع اللهجات هى الأخرى بعضها مع البعض الآخر فتكون اللغة المشتركة . وقد حدث هذا نتيجة احتكاك كثير من أفراد القبائل فى مواسم الحج والتجارة والأسواق الأدبية المختلفة ، فنتج عن هذا الاحتكاك تلك اللغة النموذجية المشتركة التى هى خليط من قريش وغيرها ، تلك التى نظم بها الشعراء شعرهم وعبر بها الناس عما يجيش فى صدورهم .

لكن ، ما الأسباب التى أدت إلى نشأة اللهجات ؟

نشأت اللهجات العربية - أولاً - نتيجة لانعزال بعض القبائل وتمسكها بنظم وتقاليدها خاصة ، انفردت بها دون غيرها ممن جوارها من القبائل ، ثم يأتى السبب الثانى فى نشأة اللهجات ، وهو التطور المستقل لكلام كل قبيلة نتيجة هذا الانعزال ، والذى تنتقله الأجيال وتتوارثه ، حتى تصبح اللهجة صفات مستقلة تنسب إلى هذه القبيلة وتعرف بها . ومما يدعم كلامنا هذا ويقويه قول الدكتور إبراهيم أنيس : " أن أقدم ما نستطيع تصويره فى شأن

شبه الجزيرة العربية ، هو أن نتخيلها ، وقد انتظمتها لهجات محلية كثيرة ، انعزال بعضها عن بعض ، واستقل كل منها بصفات خاصة ، ثم كانت تلك الظروف ، التي هيأت لبيئة معينة فى شبه الجزيرة فرصة ظهور لهجاتها ، ثم ازدهارها ، والتغلب على اللهجات الأخرى (1).

ونفهم من هذا أن هناك عدة عوامل مختلفة جعلت هذه اللهجات تتقارب فأدت إلى نشأة اللهجة المشتركة ، بيد أن هناك عدة أشياء كانت سبباً فى نشأة اللهجات وتعددها فصلها لنا أستاذنا الدكتور عبده الراجحي (2) لكننى أذكرها مجملة على الوجه الآتى :

1- أسباب جغرافية :

ويتمثل فى أنه كلما اتسعت البيئة الجغرافية ، واختلفت الطبيعة فيها ، من مكان لآخر ، كأن تكون هناك جبال وأنهار ووديان أدى ذلك إلى تباين اللهجة ، بسبب انعزال مجموعة من الناس عن مجموعة أخرى ، وبالتالي يؤدي هذا مع الزمن إلى وجود لهجة تختلف عن غيرها ممن تنتمى إلى نفس اللغة .

2- أسباب اجتماعية :

ويتمثل هذا السبب فى أن كل طبقة من طبقات المجتمع لها لهجة معينة ، بمعنى أنه كلما تعددت هذه الطبقات والجماعات اختلفت اللهجات ، أعنى بذلك أن الطبقة الأرستقراطية -مثلاً- تتخذ لهجة غير لهجة الطبقة الوسطى، أو الطبقة الدنيا من المجتمع، فلهجة المثقفين غير لهجة أصحاب المهن والحرف المختلفة.

1- د: إبراهيم أنيس ، مستقبل اللغة العربية المشتركة : ص7 ، القاهرة ، ط 1960 م

2- انظر د: عبده الراجحي، اللهجات العربية فى القراءات القرآنية من ص37 إلى ص39.

3- احتكاك اللغات واختلاطها ببعضها :

ويحدث هذا نتيجة غزو قبيلة لأخرى ، أو هجرة ثلاثة ، أو تجاوز قبيلة لأخرى ، وبالتالي يؤدي إلى اختلاف اللهجات وتعددتها ، أعنى بذلك تشعب اللغة الواحدة إلى لهجات مختلفة .

4- أسباب فردية :

ونتمثل في أن اللغة - كما يقول فندريس - وإن كانت واحدة فهي متعددة بتعدد الأفراد الذين يتكلمونها ، ومن المملم به أن لا يتكلم شخصان بصورة واحدة ولا تفرق " (1) .

والذى بدا أن كل الناطقين بالعربية ، وإن لم يتمكن بعضهم من تعلم الفصحى فى المدارس والكتاتيب بطريقة منهجية ، إلا أنه يمكن ذلك من خلال السماع للخطباء فى المساجد ، والمذيعين فى الإذاعة ووسائل الإعلام الأخرى .

ثانيا : مفهوم المنوع من الصرف :

المنع لغة "أن تحول بين الرجل والشئ الذى يريد ، وهو خلاف العطاء" (2) ويعرف أيضا بأنه : " الحيلولة بين الشئين والحماية " (3)

أما المنوع فى الاصطلاح : فمنع حكم نحوى لغة وسبباً ، والمقصود بالمنوع : ما لا يجوز ، لأن ارتكابه مخالفة للقواعد النحوية ، ومن ثم يؤدي إلى فساد اللغة ، فليس لأحد أن يجعل الضمير منعوتاً

1- فندريس ، اللغة ، ص 295

2- ابن منظور ، اللسان " مادة منع " .

3- الزبيدى ، التكملة والذيل والصلة : ج 4 ص 466 .

أو مضاعفاً ، ولا أن يدخل الجوزم على الأسماء ، ولا حرف الجر على الأفعال ، ولا أن يحذف بلا دليل ، ولا يستغنى عما اقتصر إليه أحد الموصلات" (1) وقيل للممنوع : "ما خالف الكل" (2)

وللعلماء فيه رأيان ، فمنهم من يرى أنه ما منع الجر والتنوين دفعة واحدة ، وليس أحدهما تابعاً للآخر ، ومنهم من يرى أنه ما منع التنوين فقط ، والجر تابع للتنوين" (3) وهذا الخلاف لا طائل من ورائه إذ الواضح أن ما لا ينصرف يمنع التنوين ويمنع الجر بالكسرة ، إذ تنوب الفتحة عنها في حالة الجر .

أما الصرف في اللغة فماخوذ من التصرف ، وهو التغيير ، يقول الأشموني : "التصريف في اللغة التغيير ، ومنه تصريف الرياح ، أى تغييرها " (4) .

وفي القاموس المحيط : "وصَرَفُ الحديث أن يزداد فيه ، ويُحْصَن من الصرف في الدراهم ، وهو فضل بعضه على بعض في القيمة ، وكذلك صَرَفُ الكلام ، وله عليه شَفٌ وَفَضْلُهُ ، وهو مَنْ صَرَفَهُ يَصْرِفُهُ ، صُرِفَ عَنْ أَشْكَالِهِ" (5) .

1- دنتام حسان ، الأصول دراسة لبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : ص 197 .

2- محمد على الفاروقى التهانوى ، كشف اصطلاحات الفنون : ج 4 ص 104 .

3- ابن يعيش ، شرح المفصل : ج 1 ص 58 ، وشرح الكافية للرضى : ج 1 ص 35 وما بعدها ، وشرح الأشموني "منهج السالك" : ج 1 ص 98 .

4- أحمد الحملاوى ، شذائع اللغز في فن الصرف : ص 19 .

5- الفيروز آبادى ، القاموس المحيط مادة "صرف" : ج 3 ص 16 ، والجوهري ، الصحاح ، مادة "صرف"

وفى اللسان : الصَّرْفُ رُدُّ الشَّيْءِ عَنْ وَجْهِهِ ، صَرْفُهُ يَصْرِفُهُ صَرْفًا فانصرف ، وصارف نفسه عن الشَّيْءِ صرفها عنه ، وصَرَفَ الكلمة إجراؤها بالتثوين ، وصَرَفْنَا الآيَاتِ ، أى بَيَّنَّاها ، وتصريف الآيات تَبَيَّنُها ، والصرف أن تصرف إنساناً عن وجهه ، يريده إلى مَصْرِفٍ غير ذلك ، وصَرَفَ الشَّيْءُ أَعْمَلَهُ فى غير وجهه ، كأنه يُصْرِفُ عن وجهه إلى وجهه ، وَتَصَرَّفَ ، هو وتصاريف الأمور تخاليفها ، ومنه تصاريف الرياح ... والتصريف صوت الأنياب والأبواب ... وصَرَفَ الإنسانُ واللِّبَعيرُ نَابَهُ وَيَنَابُهُ يصرف صريفاً حَرَمَهُ ، فسمعت له صوتاً ... وصريف القَعْوِ صوته ، وصريف البكرة صوتها عند الاستقصاء ، وصريف القلم والباب ونحوهما صريرهما ⁽¹⁾ .

وفى المعجم الوسيط : " صرف الباب أو القلم ونحوهما يصرف صريفاً : صَوَّتَ . ويقال : صرف نابّه ، وصرف بنابّه ، وصرف الشَّيْءَ صَرْفًا : رَدُّهُ عَنْ وَجْهِهِ ... وصَرَفَ الأمرُ : تَبَرَّه وَوَجَّهَهُ ، وصَرَفَ الألفاظُ: اشْتَقَّ بعضها من بعض ⁽²⁾ .

وقيل إن المنصرف من الصريف ، وهو الصوت ، لأن فى آخره التثوين ، وهو صوت ، أو من الانصراف ، وهو الرجوع ، فكان الاسم رجع عن شبه الفعل ⁽³⁾ قال النابغة الذبياني ⁽⁴⁾ .

1- ابن منظور، للسان ، مادة صرف: ج 11 ص 91 : 93 ، ونظن كذلك مجمع اللغة العربية "المعجم الوسيط" مادة "صرف" : ج 1 ص 515 ، وأبو بكر الرازى ، مختار الصحاح ، مادة صرف: ص 362

2- المعجم الوسيط، مادة صرف: ج 1 ص 515 ، ومختار الصحاح "مادة صرف" : ص 362

3- شرح الأشموني "منهج السالك" : ج 2 ص 506

4- ورد هذا البيت فى ديوان النابغة الذبياني: ص 10 ، ولللسان ، مادة صرف : ج 11 ص 93 ، وشرح الأشموني "منهج السالك" : ج 2 ص 507 ، والبيت من البحر البسيط ، مقنوفة: مرمية ، لدخيس: لحم بطن الكف ، للبازل : البعير ، صريف القعو : أى لن للناقة صوتاً يشبه الصوت الصادر عن البكرة أو الخشبة المستديرة، المسد : للحبل .

مَقْفُوفَةٌ بِخَيْسِ النَّخْضِ يَزُلُّهَا . : لها صريفٌ صريفٌ لَقَعُو بِالْمَسَدِ
أى أن اللقافة صوتاً يشبه الصوت الصادر عن البكرة والخشبة
المستديرة ، وهو وصف لها بالكلال .

وقيل إن المنصرف من الانصراف فى جهات الحركات ، وقيل من
الانصراف ، وهو الرجوع ، فكأنه انصرف عن شبه للفعل (1) وسمى
منصرفاً لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين ، وعن وجه من
وجوه الإعراب إلى غيره (2) .

ومعنى هذا أن الانصراف هو للرجوع والارتداد ، ومعنى لا ينصرف
لا يرتد ولا يرجع ، ومعنى غير المنصرف غير راجع .

والأصل فى التصريف هو الصرف ، وقد ورد كل منهما فى القرآن
الكريم على معنى التغيير والتحويل والانتقال ورد الشئ عن وجهه ، قال الله
تعالى : " قَدْ كُنْزُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا " (3) .

والتصريف تفعيل من الصرف ، وهو أن تصرف للكلمة الواحدة ،
فتولد منها ألفاظ مختلفة ومعانٍ متفاوتة (4) .

وحين نمعن النظر فى كل ما سبق نجد أن المادة اللغوية للصرف تنور
معظمها حول اللفظ المفرد من حيث بناؤه ، ووزنه ، وما يطرأ عليه من
تغيير ، فتارة نجده مأخوذاً من التصريف وهو التغيير ، وأخرى من
التصويت ، وثالثة من الانصراف وهو الرجوع .

1- منار السالك : ج2 هامش ص180 ، وشرح الأسمونى " منهج السالك " :
ج2ص507 ، وللسان مادة " ورد " : ج1ص93 ، وتشويق الخلان : ص75 .

2 - حاشية لصبيان : ج3ص371 .

3- سورة الفرقان ، آية/19 .

4- الجرجاني ، المفتاح فى الصرف : ص26 ، والميداني ، نزهة الطرف : ص65 وما بعدها .

ونستنتج من هذا أن الانصراف هو الرجوع والارتداد ،
ومعنى لا ينصرف لا يرتد ولا يعود ، ومعنى غير المنصرف غير عائد .

وأياً كان الأمر ، فإن التصريف مأخوذ من الصرف وهو التغيير الذى
يطرأ على الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى
طارئ على الكلمة نحو تغييرهم "قول" إلى قال ، ويشمل ذلك الإعلال
والإبدال والنقل⁽¹⁾.

وبناءً على هذا فإن التصريف يقصد به جعل حروف الكلمة على صيغ
مختلفة لضروب من المعانى مثل : كَتَبَ ، كَتَبَ ، مَكَّتَبَ ، كُتِّبَ ، مَكْتُبَ ،
كُتُوبٌ .. إلخ .

ولهذا كان التصريف من أجل أركان الأدب ، وبه يُعَرَّفُ سعة كلام
العرب ، ومنه يتدرج إلى اللغة العربية ، ويتوصل إلى حَلِّ العويصات
الأدبية⁽²⁾.

هذا وقد اختار المتأخرون الصرف علماً لهذا العلم . لأنه الأصل ،
ولأن فيه اختصاراً ولأنه موازن لكلمة النحو .

أما المتقدمون فقد اختاروا التصريف ليكون علماً له نظراً إلى كثرة
التغيير والتحويل والتصريف فيه .

ثالثاً الصرف فى الاصطلاح :

يقصد بالصرف التتوين الذى يلحق الاسم المُعرَّف الدال على معنى
يكون الاسم به أمكن ، والاسم للمنون مُصْرَفاً أو مُنْصَرِفاً ، وهذا التتوين

2- ابن عصفور، المُقَرَّب : ج 2 ص 78 وما بعدها

2- للميدانى ، نزعة الطرف فى علم الصرف : ص 58

يَعُدُّهُ للنحاة دليلاً على تمكن الاسم في باب الإسمية تمام التمكن ، يقول ابن مالك (1) .

للصرف تتوين أتى مُبَيَّنًا .: معنى به يكون الاسم أمكنا

يعنى أن الصرف هو التتوين الذى يُعرف ويتبين أن الاسم الذى يتصل به يسمى أمكن ، وهو مذهب المحققين ، قال ابن الناطم : أى الصرف تتوين يبين كَوْنُ الاسم للمعرب خالياً من شبه الفعل فيمتحق بذلك أن يُعَبَّرَ عنه بالأمكن ، أى للزائد فى التمكن (2) .

ويقول ابن السراج : " اعلم أن معنى قولهم اسم منصرف أنه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتتوين " (3) ويقول عبقري العربية ابن جنى : "المنصرف : ما لم يشابه الفعل من وجهين ، وتدخله الحركات الثلاث - الضمة والفتحة والكسرة - والتتوين ؛ ويكون آخره فى الرفع مضموماً ، وفى النصب مفتوحاً ، وفى الجر مكسوراً ، نقول فى الرفع : " قام زيدٌ يا فتى " وفى النصب : " رأيت زيدا يا فتى " وفى الجر : " مررت بزيد يا فتى " فضمة الدال علامة الرفع ، وفتحتها علامة للنصب ، وكسرتها علامة الجر ، ودخل التتوين الكلام علامة للأخف عليهم والأمكن عندهم " (4) .

1- الألفية ابن مالك فى النحو والصرف : ص 140 ، وشرح الأشموني " منهج السالك " :

ج 2 ص 506، وشرح ابن عقيل على الألفية : ج 3 ص 330، والسفاطونى ، تطويق

الخلان : ص 75 ، و منار السالك : ج 2 ص 180، وحاشية للصبان : ج 3 ص 369

2- ابن الناطم ، شرح الألفية : ص 632 .

3 - ابن السراج ، الأصول فى النحو : ج 2 ص 79 .

4 - ابن جنى ، اللمع فى العربية : ص 12

وعلى هذا الأساس فإن الإعراب تتعاقب عليه معان لا تتميز إلا به كالفاعل والمفعول وغيرهما ، فالأصل في الأشياء أن تتصرف ، فإذا اضطُر إلى الياء المكسور ما قبلها أن يعربها في الرفع والخفض فعل ذلك لأنه الأصل ، وأيضاً فإنه إذا اضطُر شاعر إلى صرف المرفوع أو المنصوب نَوْنَةً ، وقيل صرفه للضرورة ، مع أنه لا جر فيه ، فأطلقوا على مجرد تنوينه صرفاً .

وليس الجر بالكسرة من الصرف ، وإنما حذف من التثنية كراهية أن يلتبس بالإضافة إلى ياء المتكلم ، لأنه حُكِيَ حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة في غير النداء ، قال : شرقت دموع بهن فهي مُجُوم⁽¹⁾.

ومعنى هذا أن حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة في كلمة "دموع" في غير النداء يعد لهجة من لهجات العرب حُكيت عنهم .

وفي معجم لاروس الجديد يدرس علم الصرف شكل الكلمات :

Morphologie : gram, Etude de la form des moto⁽²⁾

في حين علم الصرف العربي يقصر بحثه في دائرة محدودة من الكلمات لا كل الكلمات ، وهي الكلمات المعربة والمتصرفة المشتقة . أما المصطلح الغربي فدائرة البحث فيه أوسع ، يشمل الصرف فيه دراسة شكل أى كلمة طالما أنها منطوقة في اللغة Spoken Language ، ففي معجم وبستر الكبير :

1 - حاشية الصبان : ج 3 ص 228 ، والأشموني " منهج السالك " : ج 2 ص 506 .

2 - Nouveau Larousse, Classique, P: 776, Paris, 1974.

Morphology a study of description of word formation in a ⁽¹⁾ language

أى دراسة وصف للكلمة وشكلها فى اللغة .

هذا وقد قسّر علماء اللغة المحدثون علامات الإعراب الأصلية ، أعنى بذلك الضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر ، بطريقة عملية فلسفية تطبيقية لها مدلول عليها ، يقول دى سوسير De Saussure : هى حقيقة نفسية أو صورة سمعية تحدثها فى دماغ المستمع سلسلة الأصوات التى تلتقطها أذنه ، وتستدعى إلى ذهن هذا المستمع صورة ذهنية أو مفهوماً هو المدلول Signific ⁽²⁾ .

ومفهوم دى سوسير للغة يجعلها نظام من الرموز لا دخل للعلاقات المجازية فيه ، وإنما يجعل تبادل المناهج والنتائج بين الباحثين فى اللغة أمراً هاماً ونافعاً .

ولقد كان علم الصرف Morphology جزءاً من علم النحو grammar لأن النحو يشتمل على علمى الإعراب والتصريف "فالأول لمعرفة أحوال الكلمة المتنقلة ، على حين الصرف لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة" ⁽³⁾ أى أن النحو هو انتحاء سمع كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره ، كالثنائية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والتركيب وغير ذلك ⁽⁴⁾ .

1- Wepestra Leekpeer, the study of word forming elements and processes in a language : p.772 .

2- De Sussure, Course in general linguistics, p :65.

3 - ابن جنى ، المنصف فى شرح كتاب التصريف : ج1ص4 .

4 - الخصائص : ج1 ص35 وما بعدها

وبناء على هذا فإن النحو العربى يدرس المفردات والتركيب ، وهو ما يهتم به النحو الحديث ، ونعنى بذلك أنه يهتم بدراسة تركيب الجملة خلال الإشارة إلى "النظم والصرف " أى أنه يشتمل على ما يندرج تحت مصطلح Morphology و Syntax⁽¹⁾ أما الصرف فإنه يهتم بدراسة بنية الكلمة فى ضوء ما يطلق عليه المورفيم Morpheme الذى هو أصغر وحدة صرفية ذات معنى⁽²⁾

ولقد تحدث سيبويه عن مسائل صرفية متنوعة أوردها فى ثانيا الكتاب ، دون نص صريح منه ، ثم جاء المازنى فألف كتاباً فى التصريف وهو على رأى بعضهم أول من تَوَنَّى علم الصرف بعدما كان مندرجاً فى علم النحو⁽³⁾ وهو أنفس كتب التصريف وأرصنها⁽⁴⁾ غير أن منهج العلماء والباحثين فى دراسات موضوعات الصرف ، سواء أكان جزءاً من النحو أو منفصلاً عنه ، لم يتطور ليدرس للكلمة التى تتأهب للدخول فى الجملة ، ولم يصبح كما كان يجب أن يكون موقعه من الدرس اللغوى عند العرب ، يقول ابن جنى : " إذ من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغى أن يكون أصلاً لمعرفة حالته المتغيرة " ⁽⁵⁾.

1 - د : محمود ياقوت ، معجم الموضوعات : ص 260.

2 - المصدر السابق : ص 253

3 - حاجى خليفة ، كشف الظنون عن أسلمى الكتب والفنون : ج 1 ص 412

4 - ابن جنى ، للمنصف : ج 1 ص 5 .

5 - المصدر السابق : ج 1 ص 4.

بيد أن النحاة نظروا إلى التصريف في معظم الأحيان ، على أنه علم عويص صعب ، فأخروا مباحثه في كتبهم ، ونظروا إليه كما لو كان مستقلاً ، ولم يربطوا بين مباحث الصرف بعضها ببعض ، وكذلك لم يربطوا بينها وبين النحو ، بل أوقفوا منهجهم التأليفى على رأسه ، فبدلاً من أن يكون الصرف تمهيداً ومخلاً للنحو ، أصبح النحو تمهيداً للصرف ، وعللوا ذلك بقولهم: "إن هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً ، بُدئ قبله بمعرفة النحو ، ثم جيء به بعد ، ليكون الارتياض فى النحو موطئاً للدخول فيه ومُعِيناً على معرفة أغراضه ومعانيه ، وعلى تصرف الحال" (1) .

وها هو ذا الأشمونى يوضح لنا مفهوم علم الصرف ، فيقول: "التصريف فى اللغة التغيير ، ومنه تصريف الرياح ، أى تغييرها" (2) .

وبناء على هذا فإن التصريف تفعيل من الصرف ، وهو أن تصرف الكلمة الواحدة ، فتتولد منها ألفاظ مختلفة ومعان متفاوتة" (3) .

وبناء على هذا فإن التصريف من أجل أركان الألب ، وبه يعرف سعة كلام العرب ، ومنه يتدرج إلى اللغة العربية ، ويتوصل إلى حل العويصات الألبية" (4) .

1 - ابن جنى ، المنصف : ج 1 ص 5

2 - الأشمونى "منهج السالك" : ج 3 ص 779 ، ولحمد للحملاوى ، شذا للعرف فى فن الصرف : ص 19

3 - عبد القاهر الجرجاني ، المفتاح فى الصرف : ص 26 .

4 - الميدانى ، نزهة للطرف : ص 58 .

ونشير إلى أن " الصرف ليس غاية في ذاته ، وإنما هو وسيلة وطريق من طرق دراسة التركيب والنص ، اللذين يقوم بالنظر فيهما علم النحو " (1) ومعنى هذا أنه لا يجوز عزل أحد العلمين عن الآخر في النظر والتطبيق ، لأن مسأله متشابهة إلى حد كبير ، ونتائج البحث في الصرف لا قيمة لها ولا وزن ما لم توجه إلى خدمة الجملة والتركيب .

ونستنتج مما سبق أن ثمة علاقة وثيقة بين علوم اللهجات - أعنى الأصوات - والصرف والنحو ، كل منهم يكمل الآخر يفيد ويستفيد يؤثر ويتأثر ، فحين نستقرئ - مثلاً - أبواب الإبدال والإدغام والمخالفة الصوتية والتعريب والتوليد إلى آخره ... نلاحظ إفادتها من الدراسات اللهجية والصرفية معاً ، كل منهما مرتبط بالآخر ، ولا يمكن الفصل بينهما بأية حال من الأحوال ، وأن مباحث الصرف - كما يقول الدكتور كمال بشر - مبنية في أساسها على ما يقرره الأصوات ، وما يرسمه من حدود (2) وأنه لا وجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات (3).

والخلاصة أن علم الصرف Morphology يدرس الكلمة المفردة في حالة انعزالها عن التركيب ، بمعنى أنه يتعامل مع الكلمة وبنيتها عن طريق تحليلها إلى عناصرها الصرفية المختلفة ، أما النحو Grammar فإنه يدرس الجملة مركبة ، ولا بد من توجيه مسائل الصرف لخدمة الجملة في حالة تركيبها . وأن الدرس الحديث يفيد القديم بإلقاء الضوء عليه ، ولا يتناقض معه.

1 - د: كمال بشر ، دراست في علم اللغة : ص 29

2 - علم اللغة العلم " الأصوات " : ص 240

3 - المصدر السابق : الصفحة نفسها .

وأياً كان الأمر ، فإن اللغات فى صراع دائم يؤدى بها إلى انقسامها إلى لهجات ، ثم تتصارع اللهجات هى الأخرى بعضها مع بعض فتكون اللغة الفصحى المشتركة الممثلة فى لهجة قريش التى نزل بها القرآن ، يقول ابن فارس: " أجمع علمؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم ، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم ، أن قريش أفصح العرب ألسنة ، وأصفاهم لغة ، وذلك أن الله جل ثناؤه اختارهم من جميع العرب واصطفاهم واختار منهم نبي الرحمة محمداً صلى الله عليه وسلم ، فجعل قريش قطان حرمه ، وجيران بيته الحرام وولاته" (1).

﴿ الفصل الثاني ﴾

الحكم الإعرابي للممنوع من الصرف

إن الإعراب فرع على المعنى وتابع له ، كما أن المعنى فرع على الإعراب وتابع له ، والنظر في هاتين المقولتين يرى لأول وهلة التعارض بينهما تماماً ، وكذلك فقد كثر الجدل حول صحة هاتين المقولتين ، فمن يقل بالأولى ينكر للثانية ، ومن يقل بالثانية ينكر للأولى . وحجة الفريق الأول أن المعنى سابق على الإعراب ، فلا بد أن يكون متبوعاً ، ويكون الإعراب منطقاً وعقلاً تابعاً وحجة الفريق الآخر أنه لما كان المعنى لا يتبين إلا إذا أعرب الكلام ، فالإعراب يكون متبوعاً والمعنى تابعاً له .

وحين نمنع للنظر في هاتين المقولتين نلاحظ أن كليهما صواب ، رغم اختلاف كل منهما عن الأخرى في التطبيق العلمي ، فأنت إذا أردت إنشاء حديث ، فالإعراب يكون حينئذ فرعاً على المعنى ، لأن المعنى مستقر في الذهن ، وعليك أن تحكم ضبط للكلام وتركيبه ونظمه ، وتوظف قواعد النحو والإعراب على الكلام ليستقيم لك المعنى الذي أردت ، فهذا خاص بالمتكلم . أما أن يأتيك نص معرب ، فالمعنى حينئذ هو الفرع على الإعراب ، وذلك لأن تحديد الإعراب في هذا النص بما فيه من حركات وتركيب ونظم ودوال معنوية كالتأنيث والتذكير ، والعدد والزمن ، يترتب عليه فهم السدى أرادته المتكلم . وعلى أية حال فإن الإعراب إشارات ورموز بين المتكلم والمخاطب لفهم المعنى .

ونحن نعلم أن للنحاة أسسوا قواعد الإعراب بناء على السماع والجمع واستنباط الأصول ، ولم يكتفوا بهذا ، بل قاموا ما لم يسمعوا على ما سمعوا ، وأسرفوا في قياسهم ، وابتكروا في اللغة أصولاً وقواعد رغبة منهم في اطراد الإعراب وتطبيقه على كل أسلوب ، أو انطباق كل أسلوب عليه ، حتى تمت لهم تلك المجموعة الإعرابية التي لها أصول وقواعد يسيرون عليها بناء على أخذهم وسماعهم من البدو والأعراب .

ولما كان الإعراب - هو التحليل النحوي للتركيب والجمل والنصوص العربية - يقوم على أساس من الأصول والمقررات النحوية النظرية العامة والخاصة المتصلة بالكلمة وأقسامها ، والجمل وأقسامها ، وشبهِ الجملة وأحكامها ، والإعراب والبناء ، وما يتصل بذلك من أحكام الإعمال والإهمال وغيرهما من الأحكام التفصيلية التي يعنى النحاة ببيانها فى أبواب النحو المعروفة ، بالإضافة إلى أن عني به بعضُهم فى تناوله لأحكام الأنوات العاملة والمهملة ومعانيها، لما كان ذلك كذلك فقد رأيت أن أتناول الحكم الإعرابي للممنوع من الصرف بشئ من التفصيل (1) .

ولا ينكر أحد أن الإعراب من أهم خواص الكلام العربى ، بل هو الخاصة الأساسية التى تميز لغتنا من غيرها من اللغات المعروفة لنا اليوم ، إن الإعراب يمثل جانباً من جوانب النحو بالمعنى العلمى الحقيق ، ولكنه جانب ذو أهمية بالغة فهو - بالإضافة إلى وظيفته الأساسية المتمثلة فى الإقصاد عن المعانى النحوية دليل صحة الكلام فى جملته ، وأمانة صحة جوانب النحو الأخرى من موقعية ، وربط وعلاقات داخلية بين مكونات التركيب (2) .

ويعد الإعراب من أبرز ظواهر اللغة العربية ، ومن أجلى سماتها البارزة ، ومن هنا أولاه العلماء عناية خاصة وجعلوه من خصائص اللغة العربية ، ومن ثم تُحدّد المعانى النحوية قبل الإعراب، يقول ابن قتيبة عند حديثه عن الإعراب الذى جعله بشكله المعروف فى الفصحى من خصائص العربية : " ولها الإعراب الذى جعله الله شئياً لكلامها وحيلة لنظامها ،

1- د: طاهر حمودة ، أسس الإعراب بتصريف يسير جداً : ص 4.

2- د: كمال بشر ، اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ "مقال فى مجلة المجمع" : ج2 ص160، وما بعدها.

وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول ، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب ، ولو أن قاتلاً قال : هذا قاتلُ أخى بالتونين ، وقال آخر : هذا قاتلُ أخى بالإضافة لذل التونين على أنه لم يقتله ، وذل حذف التونين على أنه قتله...⁽¹⁾ .

ونلاحظ هنا أن ابن قتيبة يفرق بين التونين الذي يليه مفعول به لاسم الفاعل ، وعدم التونين الذي يليه مضاف إليه .

ثم يشير إلى أثر المعنى النحوي الذي تدل عليه العلامة الإعرابية فيقول : " وقال رسول الله ﷺ لا يقتل قرشي صبراً بعد اليوم ، فمن رواه جزمًا أوجب الكلام للقرشي ، ألا يقتل إن ارتد ، ولا يقتل منه إن قتل ، ومن رواه رفعاً انصرف التأويل إلى الخبر عن قریش لأنه لا يرتد عن الإسلام فيستحق القتل ، ألا ترى الإعراب كيف يفرق بين هذين المعنيين⁽²⁾ .

ومثل هذا للمعاني يطلق عليها معاني الجمل ، حيث دل المعنى الأول وهو الجزم على النهي ، وهذا نوع من الأساليب الإنشائية ، ودل المعنى الثاني وهو الرفع على الخبر ، وهذا نوع من الأساليب الخبرية.

ومن ثم نص العلامة ابن جني على أن الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت : أكرم سعيداً أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شَرْجاً⁽³⁾ واحداً لَأَسْتَبِيهِم أحدهما من صاحبه⁽¹⁾ .

1- ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن : ص 15.

2- المصدر السابق نفسه

3- شَرْجاً : أى نوعاً .

والكلمة لا تعرب إلا بعد تمام بنيتها ، ثم يقع الإعراب على الحرف الذى هو تمامها ومنتهأها ، تقول رجل ورجال ، فيقع الإعراب فى الكلام الذى هو تمام الاسم ، فإذا تثبت ، فتمام للتثنية الألف فى الرفع والياء فى الجر والنصب ، والفون بعدهما لحقت حرف الإعراب عوضاً لما منع من الحركة والتثوين⁽²⁾.

وقال ابن فارس: "من العلوم الجليلة التى اقتصت بها العرب ، الإعراب الذى هو الفارق بين المعانى المتكافئة فى اللفظ ، وبه يعرف الخبر الذى هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منوع ، ولا تعجب من استفهام ، ولا نعت من تأكيد⁽³⁾.

وقد نصّ الدكتور محمود ياقوت على أن الكلمة الواحدة فى التركيب الواحد يمكن أن تحتل أكثر من علامة إعرابية ، ومن ثم أكثر من موقع إعرابى.. كما يذكر ميل القراء إلى القول بوجود الإعراب أو الاحتمالات الإعرابية للكلمة الواحدة بطريقة واضحة ، فيما لم يرد حوله قراءات قرآنية، مع ربط ما يراه من هذه الوجوه بمنن للعرب فى كلامها ، ثم ربط ذلك بالدلالة ، وما يمكن أن تحتمله من معان⁽⁴⁾ .

وفى دلائل الإعجاز : " قالوا (المعتزلة) لو كان للنظم يكون فى معانى النحو لكان البدوى الذى لم يسمع بالنحو قط ، ولم يعرف المبتدأ والخبر ، وشيئاً مما ينكروه ، لا يأتى له نظم كلام ، وإنّا نراه فى كلامه بنظم

1- الخصائص : ج1 ص 36 .

2- أبو نصر ، شرح عيون كتب سيويه : ص 23 .

3- ابن فارس ، الصلحى : ص 76 .

4- قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين ، ص 105، وما بعدها.

لا يحسنه المتقدم فى علم النحو.... وجوابنا.... هو أن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات (الاصطلاحية) فإذا عرف اللبوى الفرق بين أن يقول: جاعنى زيد راكباً ، وبين قوله: "جاعنى زيد للراكب " فلم يفده أنه لا يعرف أنه إذا قال : "راكباً " كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا : إنه حال ، وإذا قال " الراكب " أنه صفة جارية على زيد ، وإذا عُرِف فى قوله : " زيد منطق " أن زيدا مخبر عنه ، ومنطق خبر ، لم يضره ألا يعلم أننا نسمى " زيد " مبتدأ وإذا عرف فى قولنا "ضربه ليتأدب " لم يضره ألا يعلم أنا نسمى التأديب مفعولاً له ، ولو كان عدمه العلم بهذه العبارات يمنعه العلم بما وضعناها له وأوردناه بها ألا يكون له سبيل إلى بيان أغراضه ، وألا يفصل فيما يتكلم به بين نفى وإثبات وبين "ما" إذا كان استقهما ، وبينه إذا كان بمعنى للذى ، وإذا كان بمعنى المجازاة لأنه لم يسمع عبارتنا فى الفرق بين هذه المعانى . أترى الأعرابى حين سمع المؤذن يقول أشهد أن محمداً رسول الله بالنصب ، فأنكر وقال : صنع ماذا : أنكر عن غير علم أن للنصب يخرجه عن أن يكون خبراً ، ويجعله الأول فى حكم اسم واحد، وأنه إذا صار الأول فى حكم اسم واحد ، احتيج إلى اسم آخر أو فعل حتى يكون كلاماً ، وحتى يكون قد نكر ما له فائدة إن كان لم يعلم ، فلمماذا قال : "صنع ماذا ؟ فطلب ما يجعله خبراً " (1) .

وحين نمعن النظر فى الكلام السابق يتبين لنا أن المراد من المعانى النحوية كان من مراد المتكلمين وقصدهم ، وأن هذه المعانى اشتملت على الحال والصفة والمبتدأ والخبر والمفعول له ، واشتملت كذلك على أغراض المتكلمين من نفى وإثبات واستقها ومجازة (أى شرط) وهى كلها أساليب إنشائية .

1- عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز : ص 148 وما بعدها.

ومن ثم كان لابد من تفاعل المعنى النحوى مع الدلالة ، وقد أطلق الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف على تفاعل المعنى النحوى الأولى ، والدلالة الألوئية للمفردات فى السياق الملائم الذى يعطى للفرد معنى جديداً خاصاً فى إطار الجملة "المعنى النحوى الدلالى" وقد يرد مختصراً "المعنى النحوى" وهو - أى المعنى النحوى - بهذا الفهم يختلف عما هو معروف بالمعنى النحوى المألوفة عند عبد القاهر الجرجاني (1).

إن الحديث عن المعنى النحوى للدلالى هنا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما أسماه إمام العربية سيويه " استقامة الكلام وإحالته " (2) حيث ترجع استقامة الكلام إن كان مستقيماً ، وإحالته إن كان محالاً إلى مراعاة الأمرين جميعاً جانب الوظيفة النحوية للكلمة من ناحية ، وجانب المعنى الوضعى لمفرداتها Vocabulary من ناحية أخرى ، أما المعنى النحوى الأولى فيقصد به الدكتور حماسة للوظائف النحوية المختلفة التى تنهض بها المفردات . والمستقيم للحسن - كما يقول ياقوت- هو الذى تم فيه مراعاة قواعد الجملة العربية من حيث الأصوات والتركييب والدلالة (3) .

والذى بدا لى أن العلاقات الدلالية المتفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة تمثل فى نظر الدكتورين ياقوت وحماسة المعنى النحوى الدلالى وهذا يشبه - إلى حد ما - باصطلاح بايك Pike فيما يتعلق بمفهوم التاجيب (الوَحدة النحوية) فقد رأى أنه عبارة عن "العلاقات المتبادلة بين الوظيفة النحوية ، والألفاظ أو الصيغ التى تشغلها ، أو هى- بعبارة أخرى-

1- د : محمد حماسة عبد اللطيف ، النحو والدلالة : ص 55.

2- سيويه ، للكتاب : ج1 ص 26 " باب الاستقامة من الكلام والإحالة " .

3- محمود ياقوت التراكييب غير الصحيحة نحوياً : ص 41.

وحدة مركبة من الوظيفة النحوية والألفاظ أو الصيغ ، بمعنى أنها علاقة متبادلة بين اللفظ والمعنى أو بين الشكل والوظيفة فى إطار التركيب" (1) والذى أراه أن المتكلمين باللغة يختبرون معانى الجمل ، ويعلمون متى تكون صحيحة نحوياً ، أو غير صحيحة نحوياً ، ومع ذلك فإنهم ليسوا قادرين على شرح النظام المعقد للعلامات النحوية التى جلبت المؤثرات فى المعنى" (2).

والإعراب قد لا يتيسر ظهوره فى كل الحالات كما فى الأسماء المقصورة والمبنيات من نحو أسماء الإشارة وبعض الموصولات ، يقول ابن جنى: "فإن قلت فقد تقول "ضرب يحيى بشرى" فلا تجده إعراباً فاصلاً" ، وكذلك نحوه ، قيل إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى فى اللفظ حاله ، ألزم الكلام من تقديم للفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب ، فإن كان هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو : "أكل كثرى يحيى" لك أن تقدم وأن تأخر كيف شئت ، وكذلك "ضربتُ هذه" وكذلك إن وضع الغرض بالتنبية والجمع جاز لك التصرف نحو قولك "أكرم البحيان البشريين" و "ضرب البشريين اليحيون" وكذلك لو أومأت إلى رجل و فرس ، فقلت "كلم هذا" فلم يجبه ، لجعلت للفاعل والمفعول أيهما شئت ، لابد فى الحال بياناً لما تعنى ، وكذلك قولك "ولدتُ هذه هذه" من حيث كانت حال الأم من البنات معروفة غير متكررة ، وكذلك إن ألحقت الكلام ضرباً من الإنباع (3) جاز لك للتصرف لما تلحق من البيان نحو: "ضرب

1- انظر مفهوم التأجيل عند بليك لوفندوسكى، ص 961.

Th. Lewandowski. Linguistisches wörterbuch, I I I S. 96.

2- Culler, Jonatham, structuralist Poetics .P 68 .

3- الإنباع : وسيلة من وسائل اللغة إلى الإنسجام والمماثلة مالت إليها اللغة لإبراز الرنين

الموسيقى فى جملها ، وهى أكثر وضوحاً فى بنية الكلمة ، وهى كما يقول ابن فارس: " أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويها إشباعاً وتأكيداً ... ونلك قولهم :

يحيى نفسه بشرى" و "كلم يحيى العاقل مُعَلَّى" أو كلم هذا زيدا يحيى" ومن أجاز "قام وزيد عمرو" لم يُجزَ ذلك فى نحو "كلم هذا وزيدا يحيى" وهو يريد "كلم هذا يحيى وزيدا" كما يجيز ضربَ زيدا جعفرُ " فهذا طرف من القول أدى إلى نكر الإعراب (1)

ويمكننا أن نستنتج من كلام العلامة ابن جنى ما يلى :

1- الإعراب هو الملمح الأساسى فى الكشف عن المعنى النحوية ، وهو بذلك ينتهى إلى ما يعرف فى علم اللغة الحديث بالملمح الفارقة التى لا يجوز حذفها أو الاستغناء عنها ، لأنه من نوع distinctive features وليس من نوع الملمح أو القرائن الفائضة redundant ويعد الملمح فائضا إذا أمكن فهم المعنى بدونه، ومن ثم يفقد صفته التمييزية (2) .

2- يكشف الإعراب عن المعنى للنحوى بالفاظ العلامات الإعرابية كالألف والواو فى المثالين اللذين ذكرهما ، وكالضمة والفتحة والكسرة وغير ذلك من العلامات الأصلية أو الفرعية ، ولما كانت بعض حالات الإعراب تقتضى حذف الحركة " كما فى المضارع المجزوم الصحيح الآخر" أو تقصيرها " كما فى جزم المضارع المعتل الآخر " أو حذف الحرف الذى هو علامة الإعراب " كما فى جزم الأفعال الخمسة " فإن

ساجبَ لاغِبَ ، انظر الصحابى : ص 458 ، وهى عبارة عن تأكيد الكلمة بضم- كلمة أخرى إليها لا معنى لها فى ذاتها غير أنها تساويها فى الصيغة والقافية بغرض الزينة اللفظية وتأكيد المعنى ، والكلمة للتائية تسمى كلمة الإبتاع مثل : هنيئاً مريئاً، وشيطان ليطان.

1- ابن جنى الخصائص : ج 1 ص 36 وما بعدها

2- انظر فى التفرقة بين النوعين عند تشومسكى ، و د: تمام حسان، مقالات فى اللغة والأدب: ص 74 و د : عبد الفتاح البركلوى ، دلالة السياق : ص 254.

ابن يعيش قد أدخل تعديلاً يسيراً على عبارة ابن جنى التى يقول فيها "الإعراب هو الإبلنة عن المعانى بالألفاظ" ⁽¹⁾ ليجعل الإعراب شاملاً لكل هذه الحالات عندما قال: "الإعراب هو الإبلنة عن المعانى باختلاف أواخر الكلم" ⁽²⁾

وقبل بحثنا فى صرف المرفوع أو المنصوب أو المخفوض نحاول التعرف على كيفية تكوين الحركات الثلاث (الفتحة والضمة والكسرة) لما لها من أثر مهم فى أحكام الممنوع من الصرف من ناحية الجر بالفتحة والمنع من التثوين . فالحركة كما يقول عبقرى العربية ابن جنى : "عبارة عن تحريك العضو الذى هو الشفتان عند النطق بالصوت الذى هو الحرف ، والحرف عبارة عن جزء من الصوت" ⁽³⁾ .

ومحال أن تقوم الحركة بالحرف حتى يقال: حرف متحرك حقيقة ، لأن الحرف الذى هو جزء من الصوت عرض عند جميع العقلاء ⁽⁴⁾ فالقضاء - على هذا النحو- عثوا هذه الحركات من الأصوات الصائتة vowels التى تحدث عندما ينطلق الهواء معها انطلاقاً تاماً بحيث لا يعوقه عائق فى أى منطقة من مناطق النطق ، كما عثوها أيضاً لبعض حروف المد، يقول عبقرى العربية : "اعلم أن الحركات لبعض حروف المد واللين" ⁽⁵⁾ .

لكن ، لماذا سميت الحركات القصيرة بهذا الاسم ؟

1- ابن جنى الخصائص : ج 1 ص 36

2- انظر ، شرح المفصل : ج ص 73 ، وقارن بما ورد فى ابن عقيل ، شرح التسهيل : ج 1 ص 19.

3- ابن جنى ، شرح صناعة الإعراب : ج 1 ص 6.

4- السبيلى ، نتائج الفكر فى النحو : ص 67.

5- ابن جنى ، شرح صناعة الإعراب : ج 1 ص 19.

للإجابة على هذا السؤال يقول ابن جنى: "إنها سُميت بذلك لأنها تنقل الحرف وتحركه عن موضعه الذى تقرن به ، وتجنّبه نحو الحروف التى هى أبعاضها ، فالفتحة تجذب الحرف نحو الألف ، والكسرة تجذبه نحو الياء ، والضمّة تجذبه نحو الواو (1) فإذا ثبت ذلك فالضمّة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق بالحرف ، فيحدث عن ذلك صوت خفى مقارن للحرف ، وإن امتد كان واواً ، وإن قصر كان ضمة ، وصورتها عند حَذَقِ الكُتّاب صورة واو صغيرة ، لأنها بعض الواو ، والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف (2) وحدث الصوت الخفى الذى يسمى فتحة أو نصبة ، وإن امتدت كانت ألفاً ، وإن قصرت فهى بعض ألف ، وصورتها كصورة ألف صغيرة ، وكذلك القول فى الكسرة والياء أن إحداهما بعض الأخرى ، وحدثهما عند تحريك العضو بالكسرة مع مقارنة الحرف (3) .

ومعنى هذا أن الحركة تلى الحرف الصامت فى النطق لا تسبقه ولا تزامنه فى تكوينه ، ومعنى هذا أيضاً : أنك إذا أثبتت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها ، وذلك قولك فى إثباع حركات " ضُرِبَ " نحو : " ضرورياً " (4) .

وما ذكره عبقرى العربية ابن جنى يتفق مع وجهة نظر علماء اللغة المحدثين ، يقول الدكتور كمال بشر " فالحركات إنما سميت كذلك

1- المصدر السابق : للصفحة نفسها.

2- قد تطورت الفتحة فى فترات وضعها من نقطة فوق الحرف لما اصطلح عليها أبو الأسود الدؤلى إلى ألف مسطوحة فوق الحرف أيضاً كما وضعها الخليل بن أحمد ، وهو الشكل الذى ما زلنا نستخدمه فى وقتنا الحاضر

3- السبيلى ، نتائج الفكر فى النحو : ص 67.

4- ابن جنى ، سر الصناعة : ج 1 ص 30.

- على رأيهم - لأنها تحرك الحرف وتثقله ، أو كما قال بعضهم ، لأنها تجنّبه نحو (الحروف) التي هي أجزاؤها ، فالفتحة تجنّبه نحو الألف ، والكسرة تجنّبه نحو الياء ، والضمة نحو الواو ، وهذا للتفسير لأقرب إلى أن يكون تعليلاً لتسميتها بالحركات من كونه بياناً وتوضيحاً لخواصها (1) .

فقولنا إذن : فتح وضم وكسر وسكون ، هو من صفة العضو ، وإذا سميناها رفعاً ونصباً وخفضاً وجزماً ، فهي من صفة الصوت ، لأنه يرتفع عند ضم الشفتين ، وينتصب عند فتحهما ، وينخفض عند كسرهما ، وينجزم عند سكونهما (2) .

ومعنى هذا أن حركات الاسم في " نصب ورفع وجر " ويدخل تحت كل حركة من هذه الحركات معانٍ وظيفية كثيرة ، فالنصب يدخل تحته المفعولات بأنواعها والممشتى والتمييز والحال ، والرفع يدخل تحته المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه.

ونستنتج ما سبق أن حركة الإعراب هي الرفع والنصب والجر والجزم، إذ الإعراب لا يكون إلا بعامل وسبب ، كما أن هذه الصفات التي تضاف إلى الصوت من رفع ونصب وخفض إنما يكون بسبب ، وهو تحريك العضو ، فاقترضت الحكمة للطيفة والصنعة البديعة أن يعبر بما يكون عن سبب عما يكون لسبب وهو الإعراب، وأن يعبر بالفتح والضم والكسر والسكون عن أحوال البناء، فإن البناء لا يكون بسبب، أعنى بالسبب العامل (3).

1- د: كمال بشر ، علم اللغة العام (القسم الثاني) الأصوات : ص 77.

2- السهيلي ، نتائج الفكر في النحو : ص 67.

3- السهيلي ، نتائج الفكر في النحو : ص 68.

والذى بدلى أن هذه الحركات القصيرة (الفتحة والضمة والكسرة) هي التى تجذب الحرف نحو الألف والواو والياء عند إطالة الصوت ، وهذا يفسر على أن فيه شعوراً وإدراكاً من نوع ما لخواص هذه الحركات ، وذلك بسبب ربطها بحروف المد (الألف والواو والياء) وعُدها أبعاض منها.

هذا ، وقد برهن العلامة ابن جنى بأدلة كثيرة بَيَّنَّ أن الحركات القصار أبعاض حروف المد ، أهمها : " أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذى هي بعضه ، وذلك نحو فتحة عين (عمرو) فإنك إن أشبعتها حدثت بعدها ألف ، فقلت (عامر) وكذلك كسرة عين (عنب) إن أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة ، وذلك قولك (عنب) وكذلك ضمة عين (عمرو) لو أشبعتها لأنشأت بعدها واواً ساكنة ، وذلك قولك (عومر) فلولاً أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما تنشأت عنها ، ولا كانت تابعة لها ⁽¹⁾ .

والذى نفهمه من كلامه هذا أن أصوات اللين طويلة وقصيرة ، فالطويلة تتمثل فى " الألف والواو والياء " والقصيرة هي " الفتحة والضمة والكسرة " فألف المد ما هي إلا فتحة طويلة ، وولو المد ما هي إلا ضمة طويلة ، وياء المد ما هي إلا كسرة طويلة ، وهي دون حركات قصيرة ، والفرق بينهما فرق واضح يتمثل فى كمية الهواء الخارج مع الصوت ، وفى الوقت الذى يستغرقه للنطق بكل منها .

وبناء على ما سبق نستخلص ما يلى :

- 1- أن الفتحة حركة قصيرة (a) هي نصف ألف المد الذى هو حركة طويلة (aa) فليست ألف المد إلا إشباعاً للنطق بالفتحة.

1- ابن جنى ، سر الصناعة : ص 20.

2- أن الضمة حركة قصيرة (o) هي نصف واو المد الذي هو حركة طويلة.
(oo) فليست واو المد إلا إشباعاً للنطق بالضمة.

3- أن الكسرة حركة قصيرة (i) هي نصف الياء الذي هو حركة طويلة (ii)؛
فليست الياء إلا إشباعاً للنطق بالكسرة.

ويمكننا تفسير علامات الإعراب بأنها رموز لغوية تنطبق عليها ما ينطبق على سائر الرموز أو الوحدات اللغوية من قبولها لمبدأى الترادف والاشتراك ، وكلاهما من السمات المميزة للغات الشرقية ، فكما أن هناك اشتراكاً في الألفاظ أو الوحدات المعجمية ، واشتركا في المورفيمات أو الوحدات الصرفية فإن علامات الإعراب (وهي وحدات صرفية أصلاً) مما يقبل الاشتراك أيضاً ، وما ينطبق على قبول الوحدات الصرفية للترادف ينطبق أيضاً على علامات الإعراب ⁽¹⁾ .

إن هذه الحقيقة المتمثلة في قبول مبدأى الاشتراك والترادف في العلامات الإعرابية لا تنفرد بها اللغة العربية ، وإنما تشاركها في ذلك كل اللغات التي تنتمي إلى الفصيلة المتطورة من اللغات البشرية ، ونعني بها الفصيلة التصريفية⁽²⁾.

لكن ، كيف تتكون هذه الحركات القصار Vowels ؟

أجاب علماء اللغة المحدثون بجواب طعنى لطيف ، يقول الدكتور رمضان عبد التواب : " إنها من الأصوات المهجورة التي يحدث في تكوينها

1- د: عبد الفتاح البركلوى ، دلالة السياق : ص 265.

2- الفصائل وخصائصها النحوية ، في " أسس علم اللغة " لماريوى : ص 56 ، وقارن بما ذكر ياتس.

H.Janssen, Handbuch der linguistic S: 431 .

أن يندفع الهواء فى مجرى مستمر ، خلال الحلق والنفم ، وخلال الألف معهما أحياناً دون أن يكون هناك عائق يعترض مجرى الهواء اعتراضاً تاماً ، أو تضيق مجرى الهواء من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسموعاً⁽¹⁾.

ثم وضخوا لنا حال وضع اللسان معهما أثناء خروجها من مخرجها ، يقول: " وتتحد أنواع الحركات بحركة مقنمة اللسان نحو الحنك ، أو حركة مؤخرة اللسان نحو سقف الحنك كذلك ، فإن كان اللسان مستوياً فى قاع الفم مع انحراف قليل فى أقصاه نحو أقصى الحنك ، وتركت الهواء ينطق من اللرنتين ، ويهز الأوتار الصوتية وهو مار بها نتج عن ذلك صوت الفتحة (a) فإذا تركت مقنمة اللسان تتصعد نحو وسط الحنك الأعلى بحيث يكون الفراغ بينهما كافياً لمرور الهواء دون أن يحدث فى مروره بهذا الوضع أى نوع من الاحتكاك والحفيف ، وجعلت الأوتار الصوتية تهتز مع ذلك نتج صوت الكسرة الخالصة (i) ولو صعدت مقنمة اللسان أكثر من ذلك نحو وسط الحنك ، بحيث يحدث احتكاك الهواء المار بهذا الوضع ، نتج عن ذلك صوت الياء ، ولذلك يعد علماء الأصوات الياء صوتاً شبيهاً بالحركة Semi-vowel وذلك لأن وضع اللسان مع " الياء " أقرب إلى سقف الحنك من وضعها مع الكسرة ، والفراغ بينهما أقل ، بحيث يسمح للهواء المار بالاحتكاك فيحدث الحفيف الذى يسمع مع صوت " الياء " ولا يسمع مع صوت الكسرة⁽²⁾ .

لكن ، ما الحكم الإعرابى للممنوع من الصرف ؟

أقول: إن الأصل فى الأسماء أن تكون منصرفة ومعربة بعلامة أصلية يتغير شكل آخرها بتغيير موقعها فى الجملة ، والأصل فيها كذلك أن يكون

1- المنخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى: ص 91.

2- المنخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى : ص92 وقرن بما ورد فى اللهجات العربية: ص64 وما بعدها.

فى آخرها للتتوين تتوارد عليها معان كثيرة ، لا تتميز إلا بالإعراب .
يتغير علامة آخرها بتغيير العوامل الداخلة عليها ، يقول الزَّجَّاج : " ومعنى
ينصرف ، ومعنى للتمام : أن يدخله مع الرفع والنصب والخفض ومع
الحركات التتوين " (1).

ومعنى هذا أن حق الأسماء الإعراب والتتوين ، يقول الزبيدى : " اعلم
أن حق الأسماء أن تكون معربة بالرفع والنصب والخفض ، وأن يلحقها
التتوين علامة لها (2) ويقول الزَّجَّاجى : " الاسم الذى ينصرف هو الذى بنون
ويخفض " (3) .

والإعراب إنما دخل الكلام دليلاً على المعانى فوجب أن تكون تابعة
للأسماء لأنه قد قام الدليل على أنه ثانٍ بعدها (4) .

وهذه الحركات عبارة عن تحريك العضو الذى هو الشفتان عند النطق
بالصوت الذى هو الحرف ، والحرف عبارة عن جزء من الصوت (5)
وتظهر على أواخر الكلمات وتتغير بتغيير العوامل الداخلة عليه ، وتدل على
موقعها من التركيب التى هى فيه ، فنحن إذا قلنا : " جاء محمد " وجدنا ضمة
الدال حركة إعراب دلت على أن الكلمة فى موقع رفع ، وإذا قلنا : " رأيت
محمداً " وجدنا فتحة الدال حركة إعراب دلت على أن الكلمة فى موقع نصب
وإذا قلنا : " سلمت على محمد " وجدنا كسرة الدال حركة إعراب ، دلت على
أن الكلمة فى موقع جر .

1- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 3.

2- الزبيدى ، الواضح فى علم العربية : ص 149.

3- الزَّجَّاجى ، الجمل فى النحو : ص 218.

4- الزَّجَّاجى ، الإيضاح فى علل النحو : ص 76.

5- ابن جنى ، سر الصناعة : ج 1 ص 6.

ومما يعضد كلامها هذا ويقويه قول عبقري العربية ابن جنى :
 "المنصرف دخله الحركات الثلاث- الضمة والفتحة والكسرة - والتتوين
 ويكون آخره فى الرفع مضموماً ، وفى النصب مفتوحاً ، وفى الجر مكسوراً ،
 نقول فى الرفع : قام زيد يا فتى ، وفى النصب : رأيت زيدا يا فتى ،
 وفى الجر : مررت بزيد يا فتى ، فضمة الدال علامة الرفع ، وفتحة علامة
 النصب ، وكسرتها علامة الجر ، ودخل التتوين على الكلام علامة للأخف
 عليهم والأمكن عندهم (1).

وهذا التتوين يدخل فى الكلام لثلاثة معاني ، أحدها الفرق بين المتمكن
 الخفيف من الأسماء وبين الثقيل الذى ليس بمتمكن ، يقول إمام العربية
 سيبويه: "التتوين علامة للأمكن عندهم ، وتركه علامة لما يستقلون (2).

ونفهم من هذا للكلام أن التتوين هو الذى يفرق بين المنصرف
 من الأسماء وغير المنصرف ، وأنه يلزم المنصرف لخفته وسهولته
 حين النطق به.

وخلاصة ما سبق أن الاسم المعرب المنصرف هو الذى يدخله التتوين
 فى آخره ، وأن هذا التتوين علامة للاسم المعرب المنصرف الذى يتغير
 حركة آخره باختلاف موقعه فى الجملة ، وأنه خفيف حين النطق به.

فالمصرف إذن عبارة عن التتوين وحده ، أما الجر بالكسرة فتابع له ،
 فسقوطه بتبعية التتوين لتأخيهما فى اختصاصيهما ، إذ لا صوت فى آخر
 الاسم إلا التتوين ، بمعنى أن الاسم إذا صرف دخله التتوين فى آخره رفعاً
 أو نصباً أو جرّاً حسب السياق ، وإذا منع للصرف لا ينون ، يقول ابن

1- ابن جنى ، اللع فى العربية : ص 12.

2- سيبويه ، لكتاب : ج 1 ص 7.

الخشب : " فإن لمن دخول التتوين عليه ، ولحاقه الاسم عاد الجر ، وجر عامله على أصله في تأثيره الخاص به ، لأن الجر أنحف تبعاً للتتوين ولا تتوين مع الألف واللام والإضافة ، فثبت الجر فيهما ، ولم يحذف ، نقول مع الألف واللام : مررت بالفرس الأشقر ، ونظرت إلى الرجل الأسمر ، ومع الإضافة " عجبت من حمركم وأحمركم ، وشقركم وأشقركم ، وكنت قائلاً قبل لحاق الألف واللام والإضافة : " عجبت من فرس أشقر " ، ونظرت إلى حمراء وأحمر (1) .

ومن قبله نبه على هذا إمام العربية سيبويه قائلاً : فإن الجر يدخله أضفته أو أدخلت فيه الألف واللام (2) .

ونستنتج من هذا الكلام أن الممنوع من الصرف يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة إلا إذا أضيف أو دخلته ال ، بمعنى أن الكسر يسقط فيه في حالة الجر ، فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، يقول ابن النانم (3) .

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرَفُ . ∴ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكْ بَعْدَ الِ رَفِ

وبناء على هذا فإن الممنوع من الصرف يصرف إذا عرف بـ ال أو بالإضافة ، ويمنع من الصرف إذا كان نكرة ، حيث تنوب الفتحة عن الكسرة ، ومن هنا يظهر الإعراب الفرعى ، ومن ثم نلجأ إلى هذا الإعراب الفرعى هروياً من الثقل الذي تحدثه الحركات في الجروف ، ولجوءاً إلى التخفيف ، من أجل ذلك كانت حركة الفتح نائبة عن حركة الكسر في الممنوع من الصرف والتتوين .

1- ابن الخشاب ، المرتجل : ص 71.

2- سيبويه ، الكتاب : ج 1 ص 22 وما بعدها ، وج 3 ص 221.

3- ابن النانم ، شرح الألفية : ص 51 وما بعدها.

والذى بدا لى أن العرب - أعنى الناطقين باللغة - تميل إلى النطق بالفتح أو التسيكين لما هو ثَقِيل ، يقول العلامة ابن جنى: " ألا ترى أن مضارعة الفتحه للسكون فى أشياء منها " أن كل واحد منهما يهرب إليه مما هو أَثَقَل منه " ، نحو قولك فى جمع (فُعْلَة) و(فِعْلَة) و(فُعَلَات) بضم العين ، نحو غُرُقَات ، وَفِعَلَات بكسرهما نحو : كِمِيرات ، ثم يستقلون توالى الضمتين والكسرتين ، فيهرب عنهما تارة إلى الفتح ، فتقول غُرُقَات وكِمِيرات ، وأخرى إلى السكون فتقول : غُرُقَات وكِمِيرات ، أفلا تراه كيف سوا بين الفتحه والسكون فى العِدول عن الضمة والكسرة إليهما (1).

ونستنتج من هذا الكلام أن النطق بالفتح أخف من النطق بالضمة ، وأن الفتح أقرب إلى الكسرة ، يقول الزُّجَاج : " والمفتوح إلى المخفوض أقرب منه إلى المرفوع ، لأن الضمة أثقل للحركات والفتح أخفها ، فهى إلى الكسرة أقرب ، ومن ثم جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلمة ، ولا فى حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم فى اجتماع الساكنين يُبْطِئُونَ ، وفى كثرة الحروف للمتحركة يَسْتَعْجِلُونَ ، وتذهب المهلة فى كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان (2) .

وعلى هذا الأساس يكون هدف بناء للكلمات من حروف متحركة وساكنة تحقيق الانسجام الصوتى بين الحروف Vowel Harmony الذى بدوره يؤدي إلى سهولة النطق وخفته ويمنع التناثر بين حروفها الذى يؤدي إلى صعوبة النطق .

1- ابن جنى ، الخصائص : ج 1 ص 59.

2- الزُّجَاجى ، الإيضاح فى علل النحو : ص 70 وما بعدها.

وبناء على هذا تؤدي الحركات دوراً مهماً في تحديد معاني الكلمات ، وهذا يتطلب منا أن نعيد النظر فيما يتعلق بوظيفة هذه الحركات ، إذ - غالباً - ما نجد ما بين مائتين أو ثلاث متفقات في جميع الصوامت والحركات عدا حركة واحدة ، وهذا يترتب عليه اختلاف دلالة المعنى المعجمي Lexical meaning للمادة الواحدة.

ويؤيد هذا قول أستاذنا الدكتور طاهر حمودة: " وبما أن اختلاف ضبط حركة واحدة في الكلمة الواحدة يؤدي إلى اختلاف أصلها ودلالاتها المعجمية ، فإن الكلمات في اللغة تعد بمثابة رموز تدل على المعاني ، فهذه الأصوات المؤلفة بطرق مخصوصة ترمز لأشياء أو أفكار في العالم الخارج عن اللغة ، واللغة بهذا الاعتبار ، أي من حيث كونها مجموعة من العلامات أو الرموز الصوتية تشترك مع طائفة من النظم يصدق عليها ما يصدق على اللغة من أنها تتكون من علامات اصطلاحية يستعان بها على توصيل دلالات اصطلاحية (1) .

والسؤال الذي نود أن نطرحه هنا ، أليست الفتحة في جر الممنوع من الصرف تعد أصلاً ؟

بلى، يقول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: " الفتحة في جر الممنوع من الصرف تعد أصلاً ، لأنها من الحركات الخفيفة ، أو هي من الفروع " (2) .

وبناء على هذا فإن جر الممنوع من الصرف بالفتحة يعد أصلاً ، لأنه هو الأخف حين للنطق به ، الذي عن طريقه نحقق الغرض المطلوب ،

1- د طاهر حمودة ، دراسة المعنى عند الأصوليين : ص 171.

2- د : محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية في الجملة : ص 153.

وهو خفة النطق وتيسره ، الذى بدوره يؤدى إلى تحقيق الاتسجام الصوتى Vowel Harmony .

بيد أن اعتبار الأصلية والفرعية يرجع عند النحاة إلى الشيوخ فى الاستعمال ، فلما كانت الأسماء للمصروفة هى الأشيع والأكثر بين الأسماء غُذِّ المنصرف أصلاً ، وغُذِّ الممنوع من الصرف فرعاً ، وبالتالي فإن العلامة الأصلية للمنصرف هى الأشيع والأكثر وروداً فى اللغة وهى الكسرة فى حالة الجر ، أما الفتحة علامة للجر فهى الأقل ، وهى علامة جر الممنوع من الصرف ، ومن ثم فهى الفرع.

ومن البديهي أن الكلام - كما هو معروف - يفتقر إلى علامات تدل على المعانى ، وتفرق بينها ، ولذلك كان الإعراب لابد منه للتعرف على المعانى وصحة النطق ، فهو ليس غاية فى ذاته ، بل هو وسيلة لصحة النطق ، فإن لم يصحح نطقاً لم تكن إليه حاجة.

ويبدو أن تحصيل المعنى ليس مقصوراً على الإعراب وحده ، فالإعراب عنصر لفظى من عناصر المعنى ليس مقصوراً على الإعراب وحده ، وللمعنى عناصر أخرى كثيرة لفظية ومقامية ، فاللفظية تتصل بالجوانب الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية والدلالية ، والمقامية تتصل بعناصر المقام المتنوعة من معرفة بالمتكلم والمخاطب وشهود الخطاب ، وزمن النص وجميع الملابسات المتصلة به... (1) .

وأياً كان الأمر فإن الكلمة مركبة من حروف أصلية ، ولهذا وجب أن تكون العلامة المميزة للمعنى غير الحرف الأصلى ، ويكون هذا للتمايز عن طريق الحركات ، فإذا غابت كانت للحروف نائبة عنها ، وهذا يؤدى إلى القول بأن الحركة فى الإعراب أصل ، والحرف فرع عنها.

1- د : طاهر حمودة ، أسس الإعراب ومشكلاته : ص 2.

هذا وقد وقع خلاف بين النحاة فى صرف الاسم الممنوع من الصرف، فالمحققون يذهبون إلى أنه التتوين وحده، وقال آخرون هو الجر مع التتوين ، وينبنى على هذا الخلاف ما إذا أضيف ما لا ينصرف ، أو دخلته أل ، فعلى الأول هو باق على منع صرفه ، وإنما يجر بالكسرة فقط ، وعلى الثانى هو منصرف (1) .

وقد فصل للقول فى هذا ابن يعيىش يقول: " قال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتتوين دفعةً واحدةً ، وليس أحدهما تابعاً للآخر ، إذا كان الفعل لا يدخله جر ولا تتوين ، وهو قول بظاهر الحال ، وقال قوم ينتمون إلى التحقيق : " إن الجر فى الأسماء نظير الجزم فى الأفعال ، فلا يمنع الذى لا ينصرف ما فى الفعل نظيره ، وإنما المحذوف منه علم الخفة ، وهو التتوين وحده لنقل ما ينصرف لمشابهة الفعل ، ثم تبع الجر التتوين فى الزوال ، لأن التتوين خاصة للاسم ، والجر خاصة له أيضاً ، فتبع الخاصة الخاصة ، ويدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب مما لا دخل للجر فيه ، وإنما يذهب منه التتوين لا غير (2) .

وقال عبرى اللغة العربية ابن جنى: " ... إلا ترى أن ضرباً منها شابه الفعل من وجهين فمنع ما لا يدخله الفعل من التتوين والجر " (3) .

وبعضد هذا الكلام ويقويه قول الزُّجَاجِي : " وغير المنصرف لا ينون ولا يخفض ويكون فى موضع الخفض مفتوحاً " (4) .

1- السبوطى ، الأشباه والنظائر : ج2 ص 191.

2- شرح المفصل : ج1 ص 58 ، والأشباه والنظائر فى النحو : ج2 ص 191.

3- ابن جنى ، اللمع فى العربية : ص 150.

4- الزُّجَاجِي ، الجمل فى النحو : ص 218.

لكن، ما السبب في جر الاسم غير المنصرف بالفتحة نيابة عن
الكسرة ؟

السبب في ذلك يرجع إلى أنه يشبه الفعل ، فمنع الجر بالكسرة
والتنوين ، يقول ابن الخشاب: " أما ما لا ينصرف فحكمه في حمل الجر على
النصب عكس حكم التننية والجمع ، وذلك أن الاسم الذي لا ينصرف لما
أشبه الفعل من وجهين ، أو من وجه قَوِي لازم قَلَم مقام وجهين جنبه الفعل
إلى حيزه فتقل لشبه بالفعل بمنع العلامة الدالة على الخفض والتمكن - وهي
التنوين - فحذف، ثم تبعته حركة الجر في الحدث ، لأنها خاصتان للاسم
به، فتبعت إحداهما الأخرى في الحذف كما صحبتها في الاختصاص" (1)
ومن نماذج ذلك قولنا: "مررت بأحمد ، وجاعني أحمد ، ورأيت أحمد ."

والسؤال الذي نود أن نطرحه هو لم كانت الكسرة علامة للجر
والنصب ولم تكن الفتحة علامة لهما ؟

للجواب على ذلك يقول الزُّجَّاج : " فأما الجر وهو الخفض ،
فإنما امتنع فيما لا ينصرف من قبل أن ما لا ينصرف فرع في الأسماء ،
كما أن الأفعال فرع عن الأسماء لأن الاسم قبل الفعل ، فقد أشبه ما
لا ينصرف للفعل ، فلا يكون في أحواله إعراب ما لا يدخل الفعل ، فلذلك
جعل المخفوض فيه مفتوحا ، فالفتح فيه بناء إذا لم يكن أن يدخله إعراب
لا يدخل في الفعل مثله ، فأبدل من الكسر بناء للفتح (2) .

1- ابن الخشاب ، المرتجل : ص 72.

2- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 4.

ويقول ابن النانظم: " الاسم إذا شابه الفعل ثقل فلم يدخله التثوين ،
لأنه علامة للأخف عليهم ، والأمكن عندهم ، ومنع الجر بالكسرة تبعاً لمنع
التثوين لتأخيهما فى اختصاصيهما بالأسماء وتعاقبهما على معنى واحد ..
فلما لم يجروه بالكسرة عوضوه عليها بالفتحة (1) .

ويقول للصبان : "إن الفتحة لما كانت علامة نصب المفرد الذى هو
أصل، أرادوا أن يخالقوا الجمع ، فلم يكن ثَمَّ علامة غير للكسرة التى هى
للجر، فكان حمل النصب على الجر فى استحقاق علامته ، كما حمل النصب
على الجر فى أصله جمع المذكر السالم" (2) .

ويقول ابن جنى : "واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل
الفرع على الأصل ما إذا تأملت عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن ، وأنه
منها على أقوى بال ، ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف فى التثنية والجمع
الذى على حدة ، فأعطوا الرفع فى التثنية الألف ، والرفع فى الجمع الواو ،
والجر فيهما الياء ، وبقي النصب ولا حرف له فيماز به ، فجنّبوه إلى الجر
فحملوه عليه دون الرفع لتلك الأسباب المعروفة هناك إلى جمع التانيث ،
حملوا النصب أيضا على الجر ، فقالوا : "ضربت للهندات" كما قالوا :
"مررت بالهندات" ولا ضرورة هنا ، لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا
التاء فيقولوا : " رأيت الهندات " فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة
التي عارضت فى المذكر عنه (3) .

1- ابن النانظم ، شرح الألفية : ص 51 وما بعدها.

2- الصبان ، حاشية لصبان على شرح الأسمونى على الألفية : ج 1 ص 93.

3 - ابن جنى ، الخصائص : ج 1 ص 111 .

ويقول المبرد : " حمل النصب على الجر، كما استوفى في مسلمين" (1) .
 ويقول السيوطي : " حمل الجر فيه على النصب فجر بالفتحة ،
 كما ينصب بها لاشتراكهما في الفضلة بخلاف الرفع فإنه عمدة" (2) .

ويقول ابن يعيش : " لما منع الجر ، ولابد للجر من عمل وتأثير شارك
 النصب في حركته لتأخيرهما كما شارك نصب الفعل جزمه في مثل لم يفعلا ،
 ولن يفعلا وأخواتهما ، على أن أبا الحسن وأبا العباس رحمهما الله ذهبا إلى
 أن غير المنصرف مبنى في حالة فتحه إذا دخله الجار ، والمحققون على
 خلاف ذلك" (3) .

هذا ولقد أورد النحاة علل جر الاسم الممنوع من الصرف بالفتحة دون
 جره بالكسرة ، ورفع بالضم الواحدة دون تنوينه ، بمعنى أنه لا يدخله جر
 ولا تنوين ، فرفعه رفع بلا تنوين ، ونصبه وجره نصب بلا تنوين ،
 نذكرهما على الوجه الآتي :

أولهما : أنه إذا اقترن بال أو أضيف لمن فيه التنوين ، لأن ال
 والإضافة لا يجمعان التنوين ، وقد كان سقوط الجر تابعا لمقوط للتنوين ،
 فلما أمن فيه للتنوين عاد للجر ، وهذا تعليل سيويوه (4) .

ثانيهما : أنه إذا أمن دخول التنوين ، ولحقه الاسم عاد الجر ،
 وجرى عامله على أصله في تأثيره الخاص به ، لأن الجر انحذف تبعا
 للتنوين ، ولا تنوين مع الألف واللام والإضافة فثبت الجر فيهما ولم يحذف

1 - المبرد ، المقنضب : ج3 هامش ص331 .

2 - السيوطي ، مع اللوامع : ج1ص76 وما بعدها .

3 - ابن يعيش ، شرح المفصل : ج1ص58 .

4 - سيويوه ، الكتاب : ج1ص22 وما بعدها وانظر كذلك ج3ص221 .

وهذا تعليل ابن الخشاب⁽¹⁾ ومن نماذج ذلك أنك تقول في الجر - مثلاً - مررت بأحمد وعمر، وتقول مع الإضافة : عجبت من أحمدكم وعمركم ، وتقول مع الألف واللام : عجبت من للفرس الأشقر ، ونظرت إلى الرجل الأسمر⁽²⁾ .

ثالثهما : أنه بالألف واللام والإضافة بُعد عن شبه الفعل فنحله الجر في موضع الجر لأنه صار بمنزلة ما فيه علة واحدة وهذا تعليل المبرد⁽³⁾ .

والذي بدا لي أن تعليل المبرد أنكره ابن عصفور قائلًا : " إنه يقتضى أن يجر الاسم الذى لا ينصرف إذا صغر أو نُعتَ بعده حينئذ عن شبه الفعل، لكون ذلك من خصائص الأسماء ، والواقع غير ذلك" ⁽⁴⁾ .

رابعهما : أن الألف واللام والإضافة كل واحدة منهما تقوم مقام التتوين، ولو كان التتوين فيه لجاز الجر ، فكَذلك الأمر مع ما قام مقام التتوين ، وهذا تعليل ابن عصفور والجرجاني⁽⁵⁾ .

وقال العلامة ابن جنى : " ما كانت فيه اللام والإضافة نحو : الرجل وغلارك ، وصاحب الرجل ، فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة ، وذلك أنها ليست بمنونة فتكون منصرفة ، ولا مما يجوز للتتوين دخوله للصرف ، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أماره لكونه غير

1 - ابن الخشاب ، المرتجل : ص72 .

2 - ابن جنى ، اللع في العربية، ص12 ، وقارن بما ورد في المرتجل لابن الخشاب : ص71 .

3 - المبرد ، المقتضب : ج3ص313 .

4 - ابن عصفور ، شرح جمل الزجلجى : ج2ص222 .

5 - المصدر السابق الصفحة نفسها ، والجرجاني ، المقصد فى شرح الإيضاح : ج2ص971

منصرف كأحمد وعمر ، كذلك التثنية والجمع على حدها ليس شئ من ذلك منصرفاً ولا غير منصرف معرفة كانت أو نكرة من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما ينون مثلها ، فإذا لم يوجد فيها التثوين كان ذهبه عنها أمارة لتترك صرفها (1) .

هذا وقد ذهب شيخنا أبو على الفارسي وتلميذه النابيه ابن جنى والسيوطي إلى هذا ، قال أبو على : " ما دخله اللام والإضافة من باب ما لا ينصرف لا أقول فيه بصرف ولا بعينه ، ولا أقول إنه منصرف ، لأن المانع من الصرف موجود فيه ، وهو شبه للفعل ، وليس اللام والإضافة بمسالبة إياه شبه للفعل ، ولا أقول إنه غير منصرف لأن امتناع التثوين فيه ليس لكونه لا ينصرف ، وإنما هو لدخول الألف واللام عليه فإنها مانع من التثوين " (2) .

وحين نمنع النظر في هذا الكلام نلاحظ أن توقف أبي على الفارسي وابن جنى في عدّ المضاف والمجرد من أل من قبيل المنصرف توقف لا مبرر له ، لأن دخول الكسر فيهما بعد أن كان ممتنعاً دليل على تحولهما عن حالة منع الصرف ، وعلى زوال شبهة الفعل الذي من أجله امتنع الكسر ، وامتناع التثوين فيهما مسببه أنه لا يجمع " أل والإضافة " في كل اسم سواء كان من قبيل ما ينصرف أم من قبيل ما لا ينصرف .

1 - ابن جنى ، الخصائص : ج1ص357 ، وما بعدها .

2 - السيوطي ، الأشباه والنظائر : ج1ص294 .

أما توقف ابن جنى فى المتنّى وجمع السالم فهو مردود بما تقرر عند النحاة من أن النون فيهما عوض من دخول التتوين فى المفرد⁽¹⁾ .

وخلاصة كل ما سبق أن الممنوع من الصرف هو الذى يتغير شكل آخره حسب موقعه فى الجملة ، بيد أنه يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، ولا يدخله التتوين ، لأنه ثقيل يشبه الفعل ، وحكمه الإعرابى أنه يرفع بالضمّة الواحدة نحو قولنا : جاء أحمد ، وينصب بالفتحة الواحدة نحو : رأيت أحمد ، ويجر بالفتحة أيضاً نحو : مررت بأحمد ، فنابت الفتحة عن الكسرة ، أما إذا عُرفَ بـأل أو الإضافة ، فإنه يصرف ولا يمنع من الصرف ، ومعنى هذا أن جميع ما لا ينصرف يُؤمنُ فيه للتتوين إذا أُضيف ، أو أدخلت عليه الألف فى غير الفواصل والقوافى فإنه لا يؤمن مع الألف واللام .

ومعنى هذا أن الأسماء الممنوعة من الصرف إذا لم تضاف ، ولم يدخلها "أل" تجر بالفتحة بدلاً من الكسرة ، فالفتحة فى حالة الجر علامة فرعية⁽²⁾ .

وعلى هذا الأسس فإن الأسماء الممنوعة من الصرف يُدخل فيها عن هذا الأصل إلى حركة أخرى هى الفتحة ، فتصير تلك العلامة فى هذه الحالة علامة فرعية ، يقول الموصلى : "واعلم أن غير المنصرف ما يدخله الرفع والنصب ، ولا يدخله تتوين ولا يجر ، ويكون فى موضع الجر مفتوحاً . أما امتناع التتوين فلكونه دالاً على خفة الاسم وعدم مشابهيته للفعل من وجهين ، وأما الجر فلما فيه من مشكلة أخرى المعرب المينى نحو " هؤلاء "

1 - الأشمونى " شرح الأشمونى " منهج السالك : ج1ص91، وابن الأثيرى وأسرار العربية : ص54، والشيخ خالد الأزهري ، التصريح بمضمون التوضيح : ج1ص23، وابن النظم ، شرح الألفية ص4.

2 - د : طاهر حودة، أسس الإعراب : ص25 .

وَحُمِلَ عَلَى النصب لما بينهما من المناسبة في كونهما إعراباً للفضلات ،
ولأن هذه الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضمة نحو : إسحاق وإبراهيم (1) .

وبناء على هذا فإن علة جر الاسم الذي لا ينصرف بالفتحة علة معادلة
حماً على النصب ، ثم عادلوا بينهما - أعنى للكسر والفتح - فحملوا
النصب على الجر في جمع المؤنث السالم ، يقول السيوطي : " حُمِلَ نصب
جمع المؤنث السالم على جره لئلا يكون الفرع أوسع مجالاً من الأصل " (2) .

ويقول الصبان : " ولأنه لو لم يحمل نصبه على جره لزم مزية الفرع
على الأصل (3) وقد نبه على هذا من قبل جمهرة من اللغويين والنحاة أمثال
سيبويه (4) وابن السراج (5) وأبو حيان الأندلسي (6) والمطلي (7) .

ويمكننا تقسيم علامات إعراب الاسم الممنوع من الصرف على النحو

الآتي :

العلامة الإعرابية	الحالة الإعرابية للاسم الممنوع من الصرف
الضمة الواحدة	في حالة رفع الفاعل المفرد نحو : جاء أحمدُ .
الضمة الواحدة	في حالة رفع الفاعل إذا كان صيغة منتهى الجموع نحو : أضاعت المصاليحُ .
الفتحة الواحدة	في حالة نصب المفعول به المفرد نحو : رأيتُ أحمدَ
الفتحة الواحدة	في حالة نصب المفعول به إذا كان صيغة منتهى الجموع

1 - الموصلي ، شرح ألفية ابن معلى : ج 1 ص 258 وما بعدها .

2 - السيوطي ، الأشباه والنظائر : ج 1 ص 314 .

3 - حاشية الصبان : ج 3 ص 228 .

4 - للكتاب : ج 1 ص 18 وص 40 .

5 - الأصول في النحو : ج 1 ص 47 .

6 - ارتشاف الضرب : ج 1 ص 312 .

7 - مفتاح الإعراب : ص 261 .

<p>نحو : رأيتُ مصابيحَ مضاءةً في حالة جر الاسم المفرد نحو : صليت على أحمد . في حالة جر الاسم إذا كان صيغة منتهى الجموع غير معروفاً بـ أل ولا مضافاً نحو : صليت في معابد عظيمة .</p>	<p>الفتحة الواحدة الفتحة الواحدة</p>
--	---

ومن البديهي أنه إذا اجتمع في الاسم غير المنصرف أكثر من علتين
توجبان المنع ، فالمشهور أنه يبقى على إعرابه ، ومنعه من الصرف ، وذلك
نحو " أَذْرَيْنِجَان " علماً على بلد ، منع الصرف لأن فيه التعريف والعجمة
والتركيب المزجي ، قال المحلى : " إن بعض النحويين ذهب إلى أن الاسم
الذى اجتمع فيه سببان ، فمنع الصرف إذا انضم إلى ذلك ثالث امتنع من
الإعراب أصلاً ، حيث يرى فساد ذلك المذهب ، لأن سبب البناء في الاسم
ليس طريقه حديث الصرف أو تركه ، وإنما سببه مشابهة الحرف لا غير"⁽¹⁾.

لكن يجوز ترك صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر كقول
الشاعر⁽²⁾ :

وممن ولدوا عامر : رَ نُو الطُّوْلُ ونُو العَرَضِ

الشاهد فيه : ترك صرف " عامر " للضرورة الشعرية ، وهو اسم
منصرف ، ولم يجعله قبيلة لأنه وصفه فقال " نُو الطُّوْلُ ونُو العَرَضِ " .
ولو أراد القبيلة لقال " ذات الطُّوْلُ وذات العَرَضِ " وهذا محل جدل من النحاة
واللغويين .

1 - المحلى ، مفتاح الإعراب : ص 161 .

2 - لبيت من بحر الهزج ، وقتله ذو الأصبع العدواني ، وقد ورد في السيرافي ، ما
يحتمل الشعر من الضرورة : ص 48 ، والأصبهاني ، الأغني : ج 3 ص 92 ، واللسان
مادة : عمر ، وشرح ابن عقيل : ج 2 ص 338 ، ابن الأثير ، الإصناف في مسائل
الخلاص : ج 2 ص 501 .

قال الميرافى : " وأما علمر ذو الطُول وذو العَرَضِ فإن علمراً أبو القبيلة فيجوز أن يعنى بلفظه القبيلة فلا يصرف ، ثم يرد للكلام إلى لفظه فيصرف كما قال الله عز وجل " أَلَا إِنَّ تُمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِتُمُودَ " (1) فصرف الأول ، وترك الثانى على قراءة أكثر القراء ، فصرف الأول على لفظ أبى القبيلة وترك صرف الثانى لأنه أريد بلفظ القبيلة نفسها " (2) .

ومعنى هذا أن الشاعر لم يصرف " علمر " رغم أنه منصرفا ، ولم يجعله قبيلة ، لأنه وصفه ، فقال " ذو الطُول ، وذو العَرَضِ ، ولو كان قبيلة لقال: ذات الطُول وذات العَرَضِ . قالوا: ترك صرف " عامر " وهو منصرف ، فدل على جوازه وقد رد البصريون هذا الشاهد مؤولين له بأن الشاعر لم يصرف " عامر " لأنه ذهب به إلى القبيلة ، والحمل على المعنى كثير فى كلامهم ولذلك قالوا : " إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال " (3) .

والذى بدا لى أن الكلام المخالف لقواعد النحو لم يصدر عن فرد أو أفراد قلائل ، وإنما هو لغة قبيلة معروفة من قبائل العرب ، فلا يجوز تأويله عند جمهور النحويين واللغويين ، وعلى الرغم من ذلك كان بعض النحاة منطرفين فى أقيمتهم يحاولون إخضاع كل مسموع مخالف للقاعدة بالتأويل ، متجاهلين أنه لغة قوم من العرب فيؤولون للشاهد والمثال ، لا يراعون هذا الاعتبار كلبى على الفارسي - مثلاً - الذى رد النحاة تأويله " ليس الطيب

1 - سورة هود : من الآية 68 .

2 - الميرافى ، ما يحتمل الشعر من الضرورة : ص49 ، وشرح كتاب سيبويه : ج2 ص105 ، وابن مجاهد ، كتاب السبعة فى القراءات : ص337 ، وابن زنجلة ، حجة للقراءات : ص344 وما بعدها .

3 - السيوطى ، الاقتراح فى علم أصول النحو : ص28 .

إلا المسك " على أن فيها ضمير الشأن ، لأن أبا عمرو بن العلاء نقل أن ذلك لغة تميم" (1) .

ومن ثم لجأ النحويون البصريون إلى حمل الشاهد الشعري على الضرورة إذا وجدوا أنه لا يقبل تأويلاً أو تقديرًا ، وأعيتهم الحيل في توجيهه، فالضرورة عندهم وسيلة من وسائل التخلص مما جاء مخالفاً لضوابطهم وأقيمتهم من الشواهد الشعرية (2) .

وأياً كان الأمر فإنه يجوز صرف ما لا ينصرف للضرورة الشعرية ، وهذا جائز في الشعر، أما في النثر فيجوز أيضاً صرفه للتناسب.

1 - ثعلب ، مجالس العلماء: ص4، والسيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو: ص28،

والمزهر: ج1 ص153 وما بعدها.

2 - انظر لفصل الخامس بالضرورة الشعرية .

﴿ الفصل الثالث ﴾

ظاهرة التنوين في اللهجة وأنواعه

التنوين لغة واصطلاحاً :

" التنوين فى اللغة مصدر نَوَّنَ ، أى ألحق نوناً بالاسم " (1) وبناءً عليه يكون التنوين فى اللغة : " إلحاق النون بالاسم ، وهو بهذا المعنى اللغوى أعم من أنواع التنوين الستة الاصطلاحية التى هى تنوين التمكين والتكثير والعوض والمقابلة ، لأنه يشملها ويشمل غيرها من كل عمل اشتقاقى تضيف فيه إلى أصل الكلمة نوناً ساكنة أو متحركة فى أول الكلمة أو وسطها أو آخرها . ويرى الدكتور محمود السمران أن التنوين " مورفيم يذل على أن الكلمة نكرة " (2) .

أما التنوين فى الاصطلاح فله عدة تعريفات ، يقول السيوطى : "التنوين نون تثبت لفظاً، وقال : إن هذا أحسن حدوده وأخصرها ، إذ سائر النونات المزیدة الساكنة أو غيرها تثبت خطأ " (3) .

ويقول عبد الوصیف محمد فى التلخفة السنية : "إن التنوين نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً وتلحقه خطأ وفقاً" (4) ويقول السيوطى : "اعلم أن هذا التنوين فى حقیقته حرف ذو مخرج ونون ساكنة ، وهو زیادة على کما أن النفل زیادة على الفرض" (5)

1- للسان ، مادة " نون " .

2- علم اللغة " مقدمة للقارئ العربى " : ص 238 .

3- السيوطى ، معجم الهوامع : ج 2 ص 79 .

4- شرح الثمرات الجنية فى الأسئلة النحوية : ص 13 .

5- الأشباه والنظائر : ج 2 ص 104 .

ويقول شارح المفصل : " التتوين نون ساكنة تلحق أواخر الأسماء
المتكئة " (1) .

ويقول السهيلي : " التتوين إلحاق الاسم نوناً ساكنة ، لأن التتوين
مصدر " نونت الحرف " أى : " ألحقته نوناً " ، كما أن التثغيل مصدر " نطنت
الرجل : إذا جعلت له نعلأ ، وليس التثغيل هو النعل ، وكذلك التتوين ليس
هو النون بمجردا " (2) .

وسمى تتويماً لأنه حادث بفعل المتكلم ، والتثغيل من أبنية الأحداث (3)
وقيل وسمى تتويماً للفرقة بينه وبين النون الزائدة المتحركة التى تكون فى
التثنية والجمع (4) .

وخلاصة ما سبق أن التتوين علامة للصرف ، وهو نون ساكنة زائدة
تلحق آخر الاسم لفظاً وتعارفه خطأ ووقفاً ، ويكون لغير التوكيد ، فهو
عنصر صوتى ذو دلالة خاصة ، ويراد به الأنواع الأربعة الخاصة بالأسماء
وغيرها " (5) وعلة ذلك أنه أولى من غيره ، لأنه خفيف حين النطق ، يقول
ابن الأنبارى : "إن أولى ما يزداد حروف المد واللين ، وهى الألف والياء
والواو ، إلا أنهم عللوا عن زيانتها ، ألا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة
للسرف لانتقلت ياء فى الجر لانكسار ما قبلها ، وكذلك حكم الياء والألف

1- ابن يعيش ، شرح المفصل : ج 9 ص 29، وابن النانم ، شرح الألفية : ص 4 .

2- السهيلي ، نتائج الأفكار فى النحو : هامش ص 66 .

3- السيوطى ، الأشباه والنظائر : ج 2 ص 104 .

4- المصدر السابق : ج 1 ص 261 .

5- أقصد بذلك تتوين التمكن ، تتوين للتكير ، تتوين المقابلة ، تتوين المعوض ، وغيرها
مثل : تتوين للترنيم ، والتتوين الغالى .

فى الاعتكلا والانتقال من حال إلى حال ، وكان للتون أولى من غيره .
لأنه خفیف يضارع حروف العلة ، ألا ترى أنه غنة فى الخيشوم ، وأب
معتمد له فى الحلق ، فأشبهه الألف ، إذ كان حرفاً هوئياً (1) .

وعلى هذا الأساس يكون التون حرفاً ذا مخرج ، وهو نون ساكنة ،
وجماعة من الجهال بالعربية لا يعدونه حرف معنى ولا مبنى ، لأنهم
لا يجدون له صورة فى الخط ، وإنما سُمى تويناً لأنه حادث بفعل المتكلم ،
والتفعل أبنية الأحداث (2) .

ونخلص مما سبق أن التون خفیف حين النطق به ، وهو نون ساكنة
تتبع حركة الآخر لا لتأكيد المعنى ، ولا يراد به الترنم ، وهو علامة من
علامات الاسم العرب المنصرف المجرد من ألب والإضافة ، ويرسم
ضمنين فى حالة الرفع كقولنا : " جاء محمد " وفتحتين فى حالة للنصب مع
إضافة ألفاً كقولنا : " كافأت محمداً " وكسرتين فى حالة الجر كقولنا : " سلمت
على محمد " .

لكنه ما الفرق بينه التوين والنون الأصلية ؟

للإجابة على ذلك ، يقول شارح المفصل : " التون مصدر غلب حتى
صار اسماً لهذه التوينية ، وفرقوا بهذا الاسم بين هذه النون والنون الأصلية
نحو قَطَنَ و رَسَنَ " والملحقة الجارية مجرى الأصلية نحو : رَغَشَنَ ، و
فَرَسَنَ " وذلك أن التون ليس مثبتاً فى الكلمة ، وإنما تابع للحركات التابعة
بعد تمام الجزء جىء به المعنى ، وليس كالنون الأصلية التى من نفس الكلمة ،

1 - أسرار العربية : ص 35 .

2- السبوطى ، الأشباه والنظائر : ج 2 ص 139 .

أو الملحقة الجارية مجرى الأصل ، ولذلك من إرادة الفرق لم يثبتوا لها صورة في الخط ⁽¹⁾.

وقال إمام العربية سيبويه : " فيكون في فعلان في الصفة ، قالوا : رَعَشَنَ وَضَيَّقَنَ وَعَلَجَنَ ، ولا نعلمه جاء اسماً ⁽²⁾ وقال المبرد : وكذلك "ضَيَّقَنَ" النون زائدة ، لأنه الذي يجيء مع الضيف ، فتقدر "قَطَنَ" ⁽³⁾.

ومما يعضد هذا الكلام ويقويه قول شارح التصريح : " فخرج بقيد السكون ، وبقيد عدم الخط أيضاً للنون الأولى مع "ضَيَّقَنَ" وهو الذي يجيء مع الضيف متطفاً ، والنون الأولى في "رَعَشَنَ" للمرتعش ، لتحركهما وصلّاً وثبوتاً خطأ ، وهاتان النونان المتحركتان زائدتان فيهما للإلحاق بجعفر ، وقيدت السكون بالأصالة ، لئلا يخرج بعض أفراد التثوين إذا حرك لالتقاء الساكنين ⁽⁴⁾ فأما ما كانت نونه زائدة وليست فيها ألف فمنصرف في المعرفة والذكورة ، لأنه لا يشبه "علان" ، "فعلى" المنقلبة نونه، من ألفه فمن ذلك "رَعَشَنَ" إنما هو من "الارتعاش" ، قال : " من كل رَعَشَاءٍ وناجٍ رَعَشَنَ " ⁽⁵⁾ .

وكذلك "ضَيَّقَنَ" النون زائدة ، لأنه الذي يجيء مع الضيف ، فتقدره "قَطَنَ" ⁽⁶⁾ .

-
- 1 - ابن يعيش، شرح المفصل : ج 9 ص 29، والأشموني "منهج المالك" : ج 1 ص 30.
 - 2- سيبويه ، الكتاب : ج 2 ص 350 .
 - 3- للمقتضب : ج 3 ص 337 .
 - 4- شرح التصريح على التوضيح : ج 1 ص 30 وما بعدها .
 - 5- للمبرد ، المقتضب : ج 3 ص 337 .
 - 6- للمصدر السابق : الصفحة نفسها.

وهذا سؤال يطرح نفسه علينا ، وهو ما الحكمة فى إلحاق هذه النور
الأسماء وسقوطها فى الوقف ، وإيدالها ألفاً فى حالة النصب ، وغير ذلك
من أحوالها ؟

أقول إن أكثر مسائل هذا الباب قد تحدث فيه اللغويون والنحاة بحكمة
وصواب ، إلا أشياء أغفلوها ، منها مسائل كثيرة من باب ما ينصرف
وما لا ينصرف ونُتف فى أبواب آخر ، يقول السهيلي : " التتوين فائدته
التفرقة بين المنفصل والمتصل ، فلا يدخل فى الاسم إلا علامة لانفصاله مما
بعده ، ولذلك يكثر فى النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة ،
فإذا لم تضاف احتاجت إلى التتوين تنبيهاً على أنها غير مضافة ، ولا تكاد
المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قل من الكلام ، لاستغنائها فى أكثره عن
زيادة تخصيص ، وما لا يتصور فيه الإضافة بحال لا يتنون بحال كالمضمر
والمبهم ، وكذلك ما دخلته الألف واللام لا يحتاج إلى تتوين فى شىء من
الكلام ، وهذه علة عدمه فى الوقف ، لأن للموقوف عليه لا يكون مضافاً إلى
غيره ، إذ المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد ، ولا يوقف على بعض
الاسم دون بعض (1) .

ونفهم من هذا الكلام أن التتوين يلحق الأسماء فى حالة الاتصال
كقولنا : " جاء محمد مبكراً " ليفرق بين المتصل والمنفصل ، أما فى حالة
الوقف فلا يلحق الأسماء نحو قولنا : " جاء محمد " لأنه ليس مضافاً ، وكذلك
ما لحقه الألف واللام لا يلحقه التتوين أيضاً نحو : الرجل ، الفتاة ... إلخ .

1- السهيلي ، نتائج الفكر فى النحو : ص 69 .

لكه ، ما الحكمة في اختيار النون الساكنة لهذا المعنى

دون سائر الحروف؟

الجواب على ذلك يكمن في أن الأصل في الدلالة على المعاني الطارئة على الأسماء حروف المد واللين وأبعاضها - وهي للحركات - متى قدر عليها ، فهي أخف من غيرها ، ومتى لم يمكن كان أشبه الحروف بها وأقربها إليها أولى بذلك مما هو أبعد منها ، وأواخر الأسماء المعربة قد لحقها حركات الإعراب ، فلا يصح أن يلحقها علامة للانفصال إلا غير الحركات ، وغير حروف المد واللين ، لأن حروف المد واللين هي أنفس الحركات ، إلا أنها مدت وطُويِلَ بها الصوت ، فإذا لم يمكن الحركة ، ولا ما هو بعضها من الحروف ، فأشبه للحروف بحروف المد والنون الساكنة لخفائها وسكونها ، وأنها من حروف الزيادة ، وأنهم قد جعلوها من علامات الإعراب في الأمثلة الخمسة ، واختيرت علامة لتمكن الاسم ، وتبنيهاً على انفصاله ، ولذلك لا نجد فعلاً منوناً أبداً لاتصاله بفاعله واحتياجه إلى ما بعده (1) .

ونستنتج من كلام السهيلي أن هذه النون الساكنة دليل على تمكن الاسم في باب الاسمية ، وتبنيهاً على انفصاله . بيد أن الفعل لا ينون لأنه متصل بفاعله دائماً لا ينفصل عنه ولا يستغنى عنه .

هذا ويمكننا تقسيم التتوين مما استخلصناه من كتب علماء اللغة والنحو ، قدمائه ومحدثيه ، وهذا يتمثل في عشرة أنواع ، أشير إليها مجمله في ضوء ما نص عليه القدماء على أن أفصل هذه الأنواع فيما بعد ، وهي كالآتي:

1- السهيلي ، نتائج الفكر في النحو : ص 70 .

- 1- تنوين التمكن .
- 2- تنوين التكثير .
- 3- تنوين العوض .
- 4- تنوين المقابلة .
- 5- تنوين الترتم .
- 6- التنوين الغالى .
- 7- تنوين ما لا ينصرف .
- 8- التنوين الشاذ .
- 9- تنوين الحكاية .
- 10- تنوين المنادى المضموم .

أولاً تنويه التمكن :

وهو الأكثر شيوعاً فى الاستعمال اللغوى ، فهو يدل على تمكّر الأسماء فى الإسمية وعدم مشابهتها للحرف أو الأفعال ، أى أنها معربة مصروفه وذلك نحو التنوين فى الكلمات : زيد ، وخالد ، وقائمة ، وفرس ... إلخ ⁽¹⁾ . فهذا التنوين لا يكون إلا فى الأسماء ، فهو من خواصها ، لأنه دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الأسماء ، فلذلك كان خاصاً بها دليلاً على بقاءها على أصلها ، يقول ابن هشام : " تنوين التمكن وهو اللاحق للاسم العرب المنصرف إعلماً ببقائه على أصله ، وأنه لم يشبه الحرف فيبلى ، ولا للفعل فيمنع من الصرف ، ويسمى تنوين الأمكنية أيضاً وتنوين الصرف ، وذلك كزيد ورجل ورجال ⁽²⁾ وقال الشيخ محمد الأمير : وقوله " تنوين الأمكنية " قيل هو الأولى لأن التمكن الإعراب ، فالممنوع من الصرف متمكن غير أمكن (وقوله تنوين الصرف) من إضافة العلم للخاص على التحقيق من أن الصرف التنوين ⁽³⁾ .

1 - د : ظاهر حمودة ، أسس الإعراب ومشكلاته : ص 12 .

2 - ابن هشام ، معنى اللبيب : ج 2 ص 23 .

3 - حاشية للشيخ محمد الأمير على معنى اللبيب : ج 2 هامش ص 23 .

هذا وقد نص الزُّجَّاج على هذا التتوين مستخلصاً رأيه من سيبويه قائلًا: " والأسماء المتمكنة تنقسم إلى متمكن لأمكن وهو المنصرف ، ومتمكن غير أمكن وهو غير المنصرف ، فأَعْلَمَكَ - أى سيبويه - أن للتتوين علامة لأمكن الأشياء عندهم وقد يكون متمكن ولا تتوين فيه ، فيترك التتوين فى المتمكن الذى هو ثقيل عندهم ، وذلك كل ما لا ينصرف غير منون ليفصل بين المستوفى التمكن وبين الناقص التمكن ، فهذه علة التتوين فى جميع ما ينصرف ، وعلة تركه فى جميع ما لا ينصرف (1) .

ونستنتج من كلام الزُّجَّاج أنه يقصد بتتوين التمكين تتوين الصرف ، وهذا واضح فى قوله : " فهذه علة للتتوين فى جميع ما ينصرف وعلة تركه فى جميع ما لا ينصرف ، وأن الأسماء المنصرفة لحقها التتوين لخفتها وسهولة نطقها لا لتكثيرها بدليل أن هناك أعلام منصرفة نحو محمد ، علي ، خالد ... إلخ .

أما الأسماء غير المنصرفة فمنعت للتتوين لنقلها لا لتعريفها بدليل أن هناك أسماء نكرة ممنوعة من الصرف كصبيغ منتهى الجموع ، وأفعل فعلاء ، وفعلان منكر فعلى .

ولنت - بقليل من النظر - نلمح أن الأسماء المنصرفة يكثر استعمالها لكثرة جريانها على الأكنس وخفتها وسهولة نطقها سواء قلت حروفها أم كثرت، رَقَّ معناها أم غلظ ، أما الأسماء غير المنصرفة منعت التتوين لنقلها وصعوبة نطقها .

1 - الزُّجَّاج ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 1 .

والذى بدا أن مقياس النقل مرجعه إلى الاستعمال فما كثر استعماله وهو الاسم خَفَّ على الألسن لكثرة ترديدها له ، وما قل استعماله وهو الفعل كانت معالجة اللسان له بطيئة ثقيلة .

ومن قبل الزَّجَّاج نَبَّه على هذا إمام العربية سيبويه قائلًا : "واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهى أشد تمكناً لأن النكرة أول ، ثم يدخل عليها ما تعرف به ، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف فى النكرة ⁽¹⁾ .

وفى موضع آخر ، يقول : "فالتتوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم وتركه علامة لما يستقلون ، فما يستقلونه لا يدخله التتوين ⁽²⁾ وذلك يتضح من قوله : " اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هى الأولى وهى أشد تمكناً ، فمن ثم لم يلحقها - أى الأفعال - تتوين ولحقها الجزم والمكون وإنما هى - أى الأفعال - من الأسماء .

والذى بدا لى أن الثقل والخفة يعرفان عن طريق المعنى لا من طريق اللفظ ، وأن الخفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته ولوازمه ، والتثقل ما كثر ذلك فيه ، وأن معنى ثقل الفعل أن مدلولاته كثيرة ، فمن مدلولاته الحدث والزمان ، ولوازمه الفاعل والمفعول والظرف وغير ذلك ⁽³⁾ .

1 - سيبويه ، الكتاب : ج 1 ص 6 وما بعدها .

2 - المصدر السابق : ج 1 ، ص 7 ، ولطه يقصد بذلك المصادر التى هى أصل الأفعال .

3 - أبو لبياء العبرى ، التبيين عن مذاهب النحويين : ص 173 وما بعدها ،

والسيوطى ، الأشباه والنظائر : ج 1 ص 145

وما هو الزَّجَّاجُ يبين لنا علة ذلك فيقول : " فأما الجر وهو الخفض فإنما امتنع فيما لا ينصرف من قبل أن ما لا ينصرف فرع فى الأسماء ، لأن الاسم قبل الفعل ، فقد أشبه ما لا ينصرف ، فلا يكون فى أنحاء إعرابه ما لا يدخل الفعل (1) .

ومن ثم يكون الفعل أثقل من الاسم ، والأعجمى أثقل من العربى والمؤنث أثقل من المذكر ، والجمع أثقل من الواحد ، ولكن هل هذا الثقل حسى أم ثقل عقلى ؟!

للإجابة عن ذلك يقول السهيلي: " فإن أردتم ثَقَلًا يدرك بالحص ، إما بحاسة اللسان ، وإما بحاسة السمع ، فلا شك أن فوزدقاً ، وشَمَرَدَلًا ، ومُسْحَنَكَاً ، وحَلَكُوكَاً ، واشْهَيْبَاً (2) أثقل من الحاستين من زينب وسعاد وحسنا ، فإن عنيتم ثَقَلًا عقلياً يدرك بالقلب ويوجد فى النفس ، فلا شك أن قولك هَمْ وَغَمْ وَسُحْطَ وَجْذام وبرص أثقل على النفس أن تبمعه من حسناء وكحلأ ... إلخ (3) .

والذى أرجحه أن مقياس كل هذا الاستعمال ، فما كثير استعماله يصبح خفيفاً على الألسن لكثرة ترديدها له مثل زينب وسعاد وغيرها ، ومن ثم يكتسب اللفظ الخفة وسهولة للنطق لكثرة جريانه على الألسن سواء قللت حروفه أم كثرت ، رق معناه أم غلظ .

1 - الزَّجَّاجُ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 4 .

2 - الشمردل : السريع من الإبل ، المُسْحَنَكُ : اسم مفعول من اسحكك أى اظلم ، والحلكوك كمصفور : من حلك كفرح ، أى أشد سواده ، والاشهيب : أفعيلال من إشهب الفرس : خالط بياضه سواد .

3 - السهيلي ، الأمالى : ص 22 .

يقول ابن يعيش : " ألا ترى أن العجمي إذا تعاطى كلام العرب ثَقُلَ على لسانه لقلة استعماله له ، وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثَقِيلاً عليه لقلة استعماله له (1) .

ونستخلص من كل ما سبق أن تتوین التمكنين خاص بالأسماء المتمكنة المتصرفة خفيفة النطق ، أما الأفعال فلا يلحقها تتوین لنقلها وصعوبة نطقها ، وبناء على هذا يكون الاسم المنصرف أصلاً لأنه قَبْلُ للفعل ، وما لا ينصرف فرع لأنه يشبه الفعل .

وعلى هذا الأساس يكون ما ينصرف متمكناً وهو الأصل ، وما لا ينصرف غير متمكن ، وهو الفرع الذي يضارع للفعل ، يقول إمام العربية سيبويه : " وأعلم أن ما ضارع الفعل للمضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجرى لفظه مجرى ما يستقلون (2) ومنعوه ما يكون لما يستخفون (3) فيكون في موضع الجر مفتوحاً (4) .

والخلاصة أن الأسماء المتمكنة منصرفة ، لأنها خفيفة حين النطق بها ، ومن ثم لحقها تتوین للتمكنين ، أما الأفعال فليست متمكنة ، فلم يلحقها التتوین لنقلها حين النطق بها ، ومن ثم ضارعت ما لا ينصرف .

1 - ابن يعيش ، شرح المفصل : ج 1 ، ص 57 .

2 - لعله يقصد بعبارة ما يستقلون الأفعال .

3 - أي منعوه التتوین الذي جعلوه للألفاظ خفيفة النطق نحو محمد ، علي .

4 - سيبويه ، الكتاب : ج 1 ، ص 6 .

وبناءً على هذا فإن تتوین التمكن يدل على خفة الاسم وتمكنه فى باب الاسمية ، وهو لم يشبه الحرف فينى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف .

وعلى هذا الأساس يكون تتوین التمكن لاحقاً للأسماء المعربة دالاً على تمكنها فى باب الإسمية ، ويختص بالأسماء المنصرفة ، ويكثر جريانه على الألسن لسهولة نطقه ، وحركته ليست حركة إعراب ..

ثانياً تنويه التذكير :

وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها ، ويقع فى باب اسم الفعل بالسمع كصهٍ ومهٍ وإيهٍ ، وفى العلم المختوم بـ "ويهٍ" بقياس نحو : " جاعنى سيويه وسيويه آخر " ⁽¹⁾ بمعنى أن هذا للتوین يلحق الأسماء المبنية أو الممنوعة من الصرف للدلالة على تنكيرها ، أى للفرق بين معرفتها ونكرتها كما إذا قلنا : " مررت بسيويه وسيويه آخر " بتتوین اللفظ الثانى فهو يدل على كونه نكرة ، وقولنا : " رأيت نعمان ونعماناً آخر " فاللفظ الثانى نكرة ⁽²⁾ .

والمقصود بالنكرة هى المنون ، فمعنى إيهٍ زنى من أى حديث كان ، وإيهٍ بلا تتوین معناه : زنى من حديث خاص ⁽³⁾ أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه وهو الذى يسميه النحويون للجمال نحو : صهٍ ومهٍ وحاءٍ وعاءٍ فى الأصوات .

1 - ابن هشام ، معنى اللبيب : ج 2 ، ص 23 .

2 - د : طاهر حمودة ، أسس الإعراب : ص 12 .

3 - للشيخ محمد الأمير ، حاشية على معنى اللبيب : ج 2 ص 23 .

وحين نمنع النظر في كتاب " ما ينصرف وما لا ينصرف " نلاحظ أن الزجّاج عالج تتوين التذكير دون نص صريح منه عليه في "باب الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلنا اسماً واحداً ، يقول : " ومن هذا الباب الأصوات التي تجعل وما قبلها اسماً واحداً ، نحو عمرويه ، وسيبويه " زعموا أن هذا الأخير أعجمى بنى مع ما قبله فحط درجة عن " خمسة عشرة " فكسر آخره لالتقاء الساكنين ، وهو غير منون ، فإذا أردت النكرة نونته ، فقلت : " هذا عمرويه وعمرويه آخر " وهذا " زيلويه يا هذا " لأن زيلويه " نكرة وزعم أن هذا كقولهم عاء وحاء في الرجز ، قال الخليل : كأنك إذا قلت " عاء وحاء " غير منون ، فقد قلت : الإتياع ⁽¹⁾ وإذا قلت : عاء وحاء فقد قلت إتياعاً ⁽²⁾ .

ومن قبله نبه على هذا إمام العربية سيبويه في " باب الشئين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلنا بمنزلة اسم واحد كعوضوم وعنتريس ⁽³⁾

1 - الإتياع : وسيلة من وسائل اللغة إلى الانسجام والمماثلة ، وهي ظاهرة مالت إليها للغة لإبراز الرنين الموسيقي في جملها ، وهي أكثر وضوحاً في بنية الكلمة ، وهي كما يقول ابن فارس : " أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويها إتياعاً وتأكيذاً ... وذلك قولهم : ساعياً لأغبُ ، فنظر الصحابي : ص 458 ، وهي عبارة عن تأكيد الكلمة بضم كلمة أخرى إليها لا معنى لها في ذاتها غير أنها تساويها في الصيغة والقافية بغرض الزينة اللفظية وتأكيد المعنى والكلمة التائبة تسمى كلمة الإتياع مثل : هنيئاً مريئاً ، وشيطان لايطان .

2 - ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 139 وما بعدها .

3 - العوضوم : المعجوز الكبير ، ومنه الناقة العوضوم ، والعنتريس : الناقة الصلبة الوثيقة الشديدة للكثرة اللحم الجواد الجريئة .

قائلاً: "وأما عمرويه فإنه - أى أبو الخطاب (1) - زعم أنه أعجمى وأنه ضرب من الأسماء الأعجمية (2) جعلوا ذا بمنزلة الصوت (3) لأنهم رأوه قد جمع بين أمرين (4) فحطوه درجة من إسماعيل وأشباهه وجعلوه فى النكرة بمنزلة "غاقٍ" منونة مكسورة فى كل موضع ، وزعم الخليل أن اللذين يقولون " غَاقٍ وحاءٍ " فلا ينون فيها ، ولا فى أشباهها ، لأنها معرفة وكأنك قلت فى " عاءٍ وحاءٍ " الإتياع ، وكأنه قال : قال الغراب هذا النحو ، وأن الذين قالوا فى "عاء وحاء وفاقٍ" جعلوه نكرة ، وزعم الخليل أن اللذين قالوا صَهْ ذلك، أرلوا النكرة قالوا : سكوتاً وكذلك هيهات ، هو بمنزلة ما ذكره عنده ، وهو صوت وكذلك : "أيه ، وويه ، وويهاً " إذا وقفت قلت وَيْهَا ، ولا تقول " إيه " فى الوقف ، وإيهاً وأخوته نكرة عندهم ، وهو صوت ، وعمرويه عندهم بمنزلة " حَضْرَمَوْتٌ " فى أنه ضم الآخر إلى الأول ، وعمرويه فى المعرفة مكسورة فى حال الجر والرفع والنصب غير منون ، وفى النكرة نقول : هذا عمرويه آخرُ ، ورأيت عمرويه آخرُ (5) .

وحين نمنع للنظر فيما أورده سيبويه والزجاج عن " حضر موت وعمرويه وسيبويه وزيلويه " نجد أن بينهما أوجه اتفاق واختلاف ، فهما متفقان فى أن كل اسم من هذه الأسماء مركب من جزئين ، ضم أحدهما إلى الآخر ، فصار اسماً واحداً وأنه ينصرف إذا كان نكرة ويمنع من

1 - المقصود به : الأخفش عبد الحميد بدر عبد الحميد أول الخلفاء المشهورين ،

أخذ عن أبى عمرو بن العلاء ، ولقى الأعراب فأخذ عنهم ، توفى سنة 177هـ .

2 - لعله يقصد بالأسماء الأعجمية عدم اللتوين .

3 - أى بمنزلة الأصوات التى هى حكاية للصوت مثل غَاقٍ وحاءٍ .

4 - يقصد بالأمرين : أنه مبنى ، وأنه يشبه الصوت كما فى " ويه " .

5 - سيبويه ، للكتاب : ج2 ص52 وما بعدها .

الصرف إذا كان معرفة أما الاختلاف فيتمثل في أن " حضر موت " معرب " وعمرويه وزيلويه وسيبويه " من الأسماء المبنية على الكسر وأن " حضرموت " محمول على أسماء الأصوات فلأخذ حكمها .

وبناء على هذا فإن الأسماء الأعجمية المختومة بـ (ويه) مثل : " عمرويه وسيبويه وزيلويه " تمنع الصرف لأنها معرفة ، وأسماء الأصوات "عاء وحاء وغلقي " تصرف لأنها نكرة مبهمة تدل على شيء مبهم ولا تدل على شيء محدد .

وعلى أية حال فإن تنوين التذكير اللاحق لبعض الأسماء المبنية يكون للتفريق بين معرفتها ونكرتها ، وهو يعد لهجة من لهجات الفصحى ، وليس حركة إعراب .

ثالثاً تنوين العوض :

وهو اللاحق عوضاً من حرف أصلي أو زائد أو مضاف إليه مفرداً أو جملة⁽¹⁾ يكون عوضاً عن حرف أصلي محذوف نحو قاضٍ وداع أو عوضاً عن حرف زائد نحو جندل فغن تنوينه عوض من ألف جنادل ، أو عوضاً من مضاف إليه مفرداً نحو تنوين كل وبعض إذا قطعاً عن الإضافة نحو " وكلاً ضربتُنا له الأمثال " ⁽²⁾ و " فضلنا بعضهم على بعض " ⁽³⁾ أو عوضاً عن جملة ، وهو التنوين اللاحق لإذ في نحو " ولشقت السمَاء

1 - ابن هشام ، مغنى اللبيب : ج 2 ص 23 ، ود : طاهر حمودة ، لس الإعراب ، ص 12 وما بعدها .

2 - سورة الفرقان : آية/ 39 .

3 - سورة البقرة : آية/ 253 .

فَهِيَ يَوْمِيذٍ وَاهِيَةٌ⁽¹⁾ والأصل فهي يوم إذا انشقت واهية ، ثم حذفت الجملة المضاف إليه للعلم بها، وجئ بالتوتين عوضاً عنها⁽²⁾ .

هذا ولم يفرد الزُّجَّاجُ تتوين العوض بمبحث خاص به ، بل تناسرت مسائله في ثنايا كتبه ، يقول : " قال سيبويه : إن التتوين دخل هذا الباب عوضاً من الياء ، يريد حركة الياء فيما أحسب ، وقال محمد بن يزيد : إن التتوين عندى عوض من حركة الياء لا غير ، وذلك أن " الياء " يجب أن تكون في هذا الباب ساكنة غير محذوفة⁽³⁾ .

وبعالمه في موضوع آخر قاتلاً : " اعلم أن جميع هذا الباب إذا لم ينصرف مثاله من الصحيح ، فذلك المثال من المعتل مصروف فى الرفع والجر ، وذلك نحو " قواضٍ " و " نواعٍ " وكذلك " عذارٍ " و " صحارٍ " فإذا كان فى حالة النصب امتنع من الصرف ، فقلت : " رأيت قواضٍ ودواعٍ " وهؤلاء " عذارٍ وصحارٍ " مصروف ورأيت صحارٍ وعذارى غير مصروف⁽⁴⁾ .

وحين نمعن النظر فى كلام الزُّجَّاجِ نلمح أنه قد ذهب إلى أن التتوين فى حوارٍ وغواشٍ بدل من الحركة المنقاة عن الياء فى الرفع والجر لنقلهما ولما دخل التتوين عوضاً عن ذلك حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، سكونهما نفسها وسكون التتوين بعدها فى " قواضٍ وحوارٍ ودواعٍ " ، ولا يلزم ذلك فى النصب لثبوت الفتحة وخفتها .

1 - سورة الحاقة : آية/ 16 .

2 - مغنى اللبيب ، ج2 ص23 وما بعدها ، وألس الإعراب ، ص12 وما بعدها .

3 - ما ينصرف وما لا ينصرف ، ص144 .

4 - المصدر السابق ، للصفحة نفسها .

ومعنى هذا أنه لابد من تقدير حركتان فيه هما الضمة فى حالة الرفع والكسرة فى حالة الجر وظهور الفتحة لاختفائها فى حالة النصب، كما فى قولنا: حضر القاضى ، ورأيت القاضى ، ومررت بالقاضى ، ويقال عند تقدير كل من الضمة والكسرة : منع من ظهورها النقل ، لأن ظهور الحركات على الياء ممكن ، ولكنه مستثقل ، أما فى حالة النصب فتظهر الفتحة لاختفائها (1) .

أما إذا تجرد من ال ومن الإضافة حذفت ياءه فى حالتى الرفع والجر، وعوض عنها بتكوين العوض ، ونثبت الياء فى حالة النصب وتظهر عليها الفتحة ، فنقول : هذا قاض ، فكلمة " قاض " خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة ، ونقول : مررت بقاضٍ ، فالكلمة مجرورة وعلامة الجر للكسرة مقدرة على الياء المحذوفة (2) .

وقد علل لذلك سيبويه قائلًا : " واعلم أن كل شئ من بنات الياء والواو كان على هذه فإنه ينصرف فى حال الجر والرفع ، وذلك أنهم حذفوا الياء ، فخف عليهم ، فصار التتوين عوضاً (3) وفى موضع آخر يقول: " سألت الخليل عن رجل يسمى " بجوارٍ " فقال : هو فى حال الجر والرفع بمنزلة قبل أن يكون اسماً فقلت فإن جعلته اسم امرأة ؟ قال اصرفها ، لأن هذا التتوين جعل عوضاً ، فيثبت إذا كان عوضاً كما نثبت التتوين فى "أذرعاً" إذا صارت كنون مسلمات ، وسأله عن قاضٍ اسم امرأة فقال :

1 - أسس الإعراب ومشكلاته، ص 23 .

2 - المرجع السابق : ص 23 .

3 - سيبويه ، للكتاب : ج 2 ص 19 .

مصرفوفة في حالة الرفع والجر ⁽¹⁾ تصير هاهنا بمنزلتها إذا كانت " مفاعل وفواعل " وكذلك أدل ⁽²⁾ اسم رجل عنده ، لأن العرب اختارت في هذا حذف الياء إذا كانت في موضع غير تنوين في الجر والرفع ، وكانت فيما لا ينصرف وأن يجعلوا التنوين عوضاً من الياء والرفع وكانت فيما لا ينصرف وأن يجعلوا التنوين عوضاً من الياء ويحذفوها ⁽³⁾.

هذا وقد اختلف النحاة القدامى في تفسير العوض إلى عدة أقوال :

1- ذهب الزّجاج والأشموني وابن هشام وابن جنى إلى أنه تنوين عوض عن الياء وفقاً لسيبويه والجمهور لا عوض من ضمة الياء ⁽⁴⁾.

2- ذهب المبرد والزّجاج إلى أنه عوض عن حركة الياء، ثم حذفت الياء لالتقاء السكتين ⁽⁵⁾ .

3- ذهب ابن جنى والأخفش إلى أنه تنوين صرف لأن الياء لما حذفت تخفيفاً زالت صيغة مفاعل وبقي اللفظ كجَنَاحٍ فالتصرف ⁽⁶⁾ .

1 - قوله مصرفوفة في حالة الرفع والجر ، أي منونة ، منع من صرفها الطمية ووزن للفعل .

2 - أدل : في آخرها ولو قبلها ضمة ، أبدلت الضمة كسرة والواو ياء ثم حذفت الياء تخفيفاً وأتى بالتنوين عوضاً عنها فصارت أدل .

3 - سيبويه ، للكتاب : ج2 ص19 .

4 - ما ينصرف وما لا ينصرف : ص144 ، شرح الأشموني : ج2 ص20 ، مغنى اللبيب : ج2 ص23 ، الخصائص : ج1 ص172 .

5 - ما ينصرف وما لا ينصرف : ص144 ، شرح الألفية المسمى " منهج السالك : ج2 ص520 .

6 - شرح الألفية " منهج السالك " : ج2 ص250 ، والمصنف لابن جنى : ج2 ص72 .

4- ذهب الزُّجَاجُ إلى أن "جوارى" بضمة وتكوين ، ثم يحذف "التتوين" لأنه لا ينصرف فيبقى "جوارى" يا هذا "بضمة" الياء ثم تحذف الضمة لتقلها مع الياء فيبقى "جوارى" بإسكان "الياء" ثم تدخل التتوية عوضاً من الضمة فيصير "جَوَارِينَ" فتحذف "الياء" لسكونها وسكون "التتوين" فيبقى "جوارٍ" (1) .

والذى أراه أن تعليل الزُّجَاجُ فى تتوين العوض تعليلاً مقنعاً ، لأن هذا التتوين دخل فى الرفع والجر كقولنا : " جاء جوارٍ " ومررت بجوارٍ " وذلك أن الأصل " جوارى " ، قواضى ، دواعى ، صحارى ، فاستقلوا الضمة فى الياء الخفيفة التى قبلها كسرة فحذفوها ، وبقيت ساكنة فى الرفع والجر ، وأدخلوا التتوين عوضاً عن الحركة ، فاجتمع ساكنان التتوين والياء فسقطت الياء لالتقاء الساكنين ، وبقيت الكسرة قبلها نكل عليها ، ونثبت التتوين لأنه عوض من هذه الحركة ، وهذا لا يكون إلا للتخفيف وسهولة النطق ، فراراً من النقل الذى يحدثه اجتماع الياء والضم والتتوين فى "جوارى" .

وبناء على هذا الكلام الذى ذكرته يتعرض حرف الياء للسقوط قياساً فى الأسماء المنقوصة المجردة من "أل" ومن الإضافة ما لم يكن الحرف محركاً بالفتحة التى تظهر عليه حال النصب لخفتها فتقيه السقوط ، يقال : هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ بحذف الياء مع التعويض بتتوين العوض (2) .

1 - ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 145 .

2 - د : طاهر حمودة ، ظاهرة الحذف : ص 81 .

وأنت إذا قلت على الاسم المنقوص وكان مرفوعاً أو مجروراً منوناً
فلك فيه لغتان : حذف الياء فنقول : هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، أو إثباتها
فنقول هذا قاضى ، ومررت بقاضى ، ووجه هذه اللغة أن حذف الياء فى
الأصل ، إنما كان التتوين لانتفاهما معاً وقد سقط التتوين فى الوقف ،
فرجعت الياء وبه قرأ ابن كثير "وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ" (1) "وَمَا لَهُمْ مِنْ نُونِهِ
مِنْ وَالِي" (2) .

ووجه اللغة الأولى أن حذف التتوين فى الوقف عارض ، والعارض
لا يعد به فبقيت الياء محذوفة وسكن ما قبلها لأنه لا يوقف على متحرك (3) .

وهذه اللغة هى أرجح للغات، وبها قال إمام العربية سيويه ووصفها
بأنها الكلام الجيد الأكثر (4) .

ويعضد الكلام السابق ويقويه قول ابن هشام : " لما حذفت الياء
التحق الجمع بأوزان الأحاد كسلام وكلام فصرف مردود ، لأن حذفها
عارض للتخفيف ، وهى منوية بدليل أن الحرف الذى بقى أخيراً لم يحرك
بحسب العوامل ، وقد وافق على أنه لو سمي بكفف امرأة ، ثم سكن تخفيفاً لم
يجز صرفه كما جاز صرف هند ، وإبه إذا قيل فى جَيْئَل (5) علماً لرجل جَيْئَل
بالنقل لم ينصرف لتصرف قَدْ عَلِمَ لرجل ، لأن حركة تاء كَتَفَ وهمزة
جِيَّال منوية الثبوت، ولهذا لم تقلب ياء جَيْئَل ألف لتحركها وانفتاح ما قبلها (6) .

1 - سورة الرعد : آية/7 .

2 - سورة الرعد : آية/11 .

3 - الأشباه والنظائر : ج1 ص260 .

4 - الكتاب : ج2 ص288 .

5 - جِيَّال : هى الضَّبْعُ .

6 - مغنى اللبيب : ج2 ص23 .

وأما التتوين اللاحق عوض عن حرف زائد فهو "جنل"⁽¹⁾ فإن تتوينه عوض عن ألف جنادل ، قال ابن مالك والذي يظهر خلافه ، وأنه تتوين الصرف ولهذا يجر بالكسرة وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جولر وغواش⁽²⁾ .

وأما تتوين العوض فإنه يلحق كذلك "كل" و "بعض" عوضاً عن المضاف إليه ، إذا قطعنا عن الإضافة⁽³⁾ نحو "وكلّاً ضَرِيّاً لَهُ الْأُمْتَالُ"⁽⁴⁾ و"فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ"⁽⁵⁾ وقيل هو تتوين التمكين رجوع لزوال الإضافة التي كانت تعارضه⁽⁶⁾ .

وقد يلحق تتوين العوض (إذ) في نحو "وَأَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ"⁽⁷⁾ والأصل فهي يوم إذا انشقت واهية ، ثم حذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها ، وجيء بالتتوين عوضاً عنها ، وكسرت الذال للساكنين ، قال الأخفش: " التتوين تتوين التمكين والكسرة إعراب للمضاف إليه"⁽⁸⁾ .

1 - الجنل : مكان فيه حجارة .

2 - المصدر السابق : ج2ص24 .

3 - مغني اللبيب : ج2 ص24 ، وأسس الإعراب : ص12 .

4 - سورة الفرقان : آية/39 .

5 - سورة البقرة : آية/235 .

6 - مغني اللبيب : ج2ص24 .

7 - سورة الحاقة : آية/16 .

8 - مغني اللبيب : ج2 ص24 .

تابعاً تنويه المقابلة :

أشار إليه الزُّجَّاج دون نص صريح منه قائلًا : " وقوله تعالى 'مِنْ عَرَفَاتٍ' ⁽¹⁾ للقراءة والوجه للكسر والتتوين ، وعرفات اسم لمكان واحد ، ولفظة لفظ الجمع ، والوجه فيه الصرف عند جميع النحويين ، لأنه بمنزلة الزيدين يستوى نصبه وجره ، وليس بمنزلة هاء التأكيد ، وقد يجوز منعه من الصرف إذا كان اسماً لواحد ، إلا أنه لا يكون إلا مكسوراً وإن أسقط التتوين ⁽²⁾ .

قال امرؤ القيس ⁽³⁾ :

تتورتها من أذرعائ وأهلها .: بيثرب لئني دارها نظر عالي

الشاهد فيه : تتوين أذرعائ ، وهذا التتوين لا يعارض منع الصرف لأنه للمقابلة .

فهذا أكثر الرواية ، وقد أنشد بغير تتوين ، ولما الفتح فخطأ لأن نصبه للجمع ، وفتح كسر .

1 - سورة البقرة تجزء من الآية / 198 .

2 - الزُّجَّاج ، معاني القرآن : ج 1 ص 272 .

3 - ورد هذا البيت في ديوان امرؤ القيس : ص 105 وص 113 ، و الزُّجَّاج ، معاني

القرآن : ج 1 ص 273 ، وخزانة الأئب : ج 1 ص 23 ، وص 26 ، والمقتضب :

ج 3 ص 333 ، وأذرعائ : اسم بلد في أطراف الشام ، انظر معجم البلدان : ج 1

ص 130 وما بعدها .

ومعنى هذا أن تتوین المقابلة يأتي في باب جمع المؤنث السالم نحو قولنا "لَتَن مَّسَلَمَتٌ صَادِقَاتٌ" فإنه في مقابلة النون في نحو "مسلمين" بمعنى أن تتوین المقابلة يكون بجمع المؤنث بالالف والتاء ، في مقابل جمع المذكر بالواو والنون أو الياء والنون ، لأنه لو كان للتكنين لحذف عند التسمية به ، لأن الاسم يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث .

وقد أشار إمام العربية سيبويه إلى هذا للتوین عند حديثه عن تتوین العوض قائلاً : " فإن جعلته اسم امرأة قال اصرفها (أى نونها) ⁽¹⁾ لأن هذا التتوین جعل عوضاً فيثبت إذا كان عوضاً كما تثبت التتوينة في "أذرعَات" إذا صارت كنون مسلمين ⁽²⁾ .

وقيل هو تتوین عوض عن الفتحة أيضاً ، ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجَر ثم الفتحة، فقد عَوَّض عنها الكسرة ، فما هذا العوض الثاني؟ وقيل هو تتوین التمكن ، وتتوین التمكن لا يجمع العلتين ، ولهذا لو سَمَّى بمسلة أو عرفة زال تتوینها وزعم اللمخترى أن عرفات مصروف لأن تاءه ليست للتأنيث وإنما هي الألف للجمع ، قال ولا يصح أن يقدر فيه تاء غيرها ، لأن هذه التاء لاختصاصاتها بجمع المؤنث يابى ذلك ، قال ابن مالك اعتبار تاء نحو عرفات في منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو عرفة ومسلة ، لأنها لتأنيث معه جمعية ، ولأنها علامة لا تتغير في وصل ولا وقف ⁽³⁾ .

1 - ما بين المعقوفين زيادة من عندنا .

2 - سيبويه ، الكتاب : ج2ص57 .

3 - ابن هشام ، مغنى اللبيب : ج2ص23 .

والخلاصة أن تتوين المقابلة هو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو "مسلمات" ، "أُنرعات" ، فإن تتوينه يقابل النون في جمع المذكر السالم ، ولهذا لا يجب حذفه ، أى يجوز بقاءه فى العلم المختوم بالألف والياء الممنوع من الصرف نحو عرفات اسم مكان ، ولفظه لفظ الجمع ، ومن ثم صرف ونون ، وقد يجوز منعه من الصرف إذا كان اسماً لواحدٍ ولا يكون إلا مكسوراً حتى ولو أسقط التتوين .

خامساً تتوين الترنم :

لم ينص الزّجّاج عليه ، لكن أشار إليه اللغويون والنحاة القدامى ، يقول ابن عصفور : "تتوين الترنم هو الذى يلحق للقوافى المطلقة بالياء أو الواو أو الألف عوضاً من حروف الإطلاق ، وهذا التتوين فى الاسم والفعل والحرف⁽¹⁾ .

وهو بهذا المعنى يلحق للقوافى المطلقة، أى المتحركة بدلاً من حروف الإطلاق الألف والواو والياء .

وقد اختلف فى سبب تسميته " بتتوين الترنم " فقد ذكر ابن يعيش أنه تتوين محصل للترنم ، لأن الترنم يحصل بالنون نفسها ، لأنها حرف أغن ، وأنه يستعمل فى الشعر والقوافى للتطريب معاقباً بما فيه الغنة لحرف المد واللين⁽²⁾ .

1 - ابن عصفور ، شرح جمل الزّجّاجى : ج 1 ص 110 .

2 - ابن يعيش ، شرح المفصل : ج 29 ص 33 .

وقد نص سيبويه على أنه لغة أهل الحجاز قاتلاً : " وهو عبارة عن حروف المد اللاحقة للقوافي المطلقة ، وهي لغة أهل الحجاز ... إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون ، لأنهم أرادوا مد الصوت⁽¹⁾ . ومن ثم فإن تتوين الترتم يرجع إلى الغنة التي تعمل عمل التنغيم أو التطريب Intonation .

والذي أراه أن هذا التتوين حرف أغن يصحب الغنة أكثر من حرف المد ، وهو بذلك يحدث نغماً موسيقياً محبب للنفس ومريح للإذن ، لذلك جاءوا بالتتوين لقطع الترتم الذي يعمل على مد الصوت واستطالته ، ومن نماذج قول جرير⁽²⁾ .

أهلى اللوم عاذِلَ والعِتَابِ . . . وقولى إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

الشاهد فيه : أنهم جاءوا بالنون الساكنة فى " العتابين " و " أصابين " لقطع الترتم والأصل أن يقول :

أهلى اللوم عاذِلَ والعِتَابَا . . . وقولى إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

ومن ثم لحق تتوين الترتم الاسم المعرف بال ، والمفروض ألا يدخله تتوين كما لحق الفعل⁽³⁾ .

1 - سيبويه ، الكتاب : ج2 ص298 .

2 - البيت من بحر الوافر ، وقد ورد فى ديوان جرير : ص813 ، والكتاب : ج2 ص298 ، ومشرح المفصل : ج2 ص29 ، والخصائص : ج2 ص98 و ج2 ص172 ، وخزانة الأئيب : ج1 ص69 .

3 - د . طاهر حمودة ، أسس الإعراب : ص13 .

ونتيجة ذلك أنهم أجروا المنصوب المقرون بالآلف والسلام مجرى غير المقرون بها في إثبات الألف لوصل القافية، لأن المنون وغير المنون في القوافي سواء ، وروى البيت بالتقييد (والعتاب ... لقد أصاب) وذلك لأن النون الخفيفة تشبه التتوين والفتح يشبه للنصب وأنت إذا وقفت على المنصوب المنون وقفت بالآلف (1) .

وهذه التتوية لما أدخلوها فيما لا ينون في الكلام ، ثم أبدلوا منها لزم البديل جميع الوجوه كما ألزمته للتتوية وصار في ذلك كالنون الزائدة في الوقف والوصل لثلا تختلف القوافي ، ولو لم يبذل لقال "العائين" وأصابين" (2) .

ومعنى هذا أن تتوين الترتم جاء للتعاقب ، إذ إنه معاقب لحروف الإطلاق " الآلف والواو والياء " وقد وصف ابن هشام العلاقة بين التتوين وحروف الإطلاق بأنها علاقة بدل على نحو ما نص أبو نصر على ذلك يقول : " وتتوين الترتم وهو لللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حروف الإطلاق وهو الآلف والواو والياء وذلك في إتشاد بنى تميم (3) ومعنى هذا أنه يعزى تتوين الترتم إلى بنى تميم .

ونستنتج مما سبق أن تتوين الترتم إذا لحق الكلمة فإنه ينسب إلى أهل الحجاز ، أما إذا قطع تتوين الترتم واستبدل بالنون الساكنة فإنه لغة بنى تميم .

1 - أبو نصر ، شرح عيون كتاب سيبويه : هلمش ص 36 .

2 - أبو نصر ، شرح عيون كتاب سيبويه : ص 36 وما بعدها ، وشرح للتصريح : ج 1 ص 36 ، والخصائص : ج 1 ص 172 .

3 - ابن هشام ، معنى اللبيب : ج 2 ص 23 وما بعدها .

ويؤدي تنوين الترتم دوراً هاماً في المعنى النحوي للجملة ، يدلنا على ذلك ما أشار إليه القدماء من أن النابغة كان كثير الإقواء في شعره لذلك كان يرفع بيت ويجر آخر ، ومن ثم كانوا يأتون بمغنية تغني شعره فكان يغير منه ما يتفق مع للتنعيم والتطريب (1) .

سادساً التنويه الغالي :

لم ينص الزّجاج عليه ، لكن بعض النحاة واللغويين أشار إليه ، يقول ابن هشام : " وهو اللاحق لآخر القوافي المقيدة ، أي الساكنة الآخر (2) أي التي يكون رويها حرفاً صحيحاً ساكناً ، كقول رؤية بن العجاج:

وقاتم الأعناق خاوى المُخترَكَن (3)

وسمى غالباً لتجاوزه حد الوزن ، ويسمى الأخفش الحركة التي قبله غلواً ، وفائقته الفرق بين الوقف والوصل ، وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترتم ، زاعماً أن الترتم يحصل بالنون نفسها لأنها حرف أغن ، قال وإنما سمى المغنى مغنياً لأنه يغني صوته ، أي يجعل فيه غنة ، والأصل عنده مُغْنَنٌ بثلاث نونات ، فأبدلت الأخيرة ياء تخفيفاً ، وأكرر الزّجاج والمسيرافي بثبوت هذا التنوين ألَبَتَ ، لأنه يكسر الوزن قالوا : لعل للشاعر كان يزيد (أن) في آخر البيت فَضْغَفَ صوته بالهمزة فتوهم السامع أن النون تنوين ، واختار هذا القول ابن مالك ، وزعم أبو الحجاج بن معزوز أن ظاهر كلام سيبويه

1 - محمود ياقوت، معاجم الموضوعات : ص310 بتصرف يسير .

2 - ابن هشام ، مغنى اللبيب : ج2ص24، والخصائص : ج2ص230 .

3 - ورد هذا البيت في مغنى اللبيب : ج2ص24، وخزانة الأكب : ج1ص38، وأسس

الإعراب: ص13، وابن جني الخصائص : ج2ص230 وص262 وص322 .

فى المسمى تتوين الترنم أنه نون عوض من المدة ، وليس بتتوين ، وزعم ابن مالك فى التحفة أن تسمية اللاحقى للقوافى المطلقة والقوافى المقيدة تتويناً مجاز ، وإنما هو نون أخرى زائدة ، وبهذا لا يختص بالاسم ، وجامع الألف واللام ويثبت فى الوقف (1) .

وعلى أية حال فإنهم قد أجزوا الحرف المتحرك مجرى الحرف المشدد وذلك أنه إذا وقع رويأ فى الشعور المقيد سكن كما أن الحرف المشدد إذا وقع فى الشعر المقيد خفف (2) لكن كيف يجتمع التتوين العالى الذى يدخل على الروى الساكن والتتوين الذى هو نون ساكنة ؟!

يقول الشيخ خالد الأزهرى: "المشهور كسر ما قبله كَصِه ، ويومئذ ، واختار ابن الحاجب الفتح حملاً على ما قبل نون التوكيد الخفيفة ... قال وسمعت بعض المصريين يسكن ما قبله ، ويقول الساكنين يجتمعان فى الوقف ، وهذا خلاف ما أجمعوا عليه (3) .

ومثل هذا التتوين - فى رأينا - يعد نوناً زائدة مغايرة للتتوين وذلك لأنه يدخل على الكلمة المعرفة بال ، ويثبت فى الوقف .

سابعاً تنويه ما لا ينصرف " تنويه الضميمة الشعرية " :

وهذا النوع من التتوين خاص بالضرورة الشعرية ، ولم ينص للزجاج عليه لكنه أورد أبياتاً من الشعر يندرج تحتها هذا النوع من التتوين (4)

1 - معنى اللبيب : ج2ص14 .

2 - الخصائص : ج2ص322 .

3 - شرح التصريح : ج1ص36 .

4 - ما ينصرف وما لا ينصرف : ص27 وص68 وما بعدها .

يقول في كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف : قال العجاج (1) :
" قَوَّاطِنَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحِمَى "

الشاهد فيه : تتوين قواطنا للضرورة الشعرية رغم أنه ممنوع من
الصرف يقول الزُّجَّاج : فاما ترك الصرف فجيد ، وهو الوجه . وأما
الصرف فعلى جهة الاضطرار (2) .

وقد ذكر ياسين في حاشيته أن هذا التتوين يدخل في تتوين التمكين ،
لأن الضرورة أباحت للصرف (3) .

لكن الصبان يرد قائلاً : " يجوز صرف غير المنصرف للضرورة ،
لأنه منتقد على أنهم قد يطلقون الصرف ، يريدون به ما هو أعم من
تتوين الأمكنية (4) "

والذى نراه أن هذا التتوين يمكن إدراجه تحت تتوين الضرورة
الشعرية لأنه لا يكون إلا فى الممنوع من الصرف من أجل البعد عن
متناقضين وهما التتوين وما لا ينصرف .

1 - ورد هذا البيت فى ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 147 وديوان المعراج :
ص 59 ، والكتاب : ج 1 ص 26 ، والخصائص : ج 2 ص 475 ، واللسان مادة حم ،
والإنصاف : ج 1 ص 299 ، وهو من مشطور للرجز ، وينسب إلى المعراج .

2 - ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 69 .

3 - حاشية ياسين وما لا ينصرف : ص 69 .

4 - حاشية الصبان : ج 1 ص 66 .

ثامناً التنويه الشاذ :

لم ينص عليه الزَّجَّاج ولم يمثل اللغويون والنحاة إلا بمثال واحد وهو قولهم "هؤلاء قومك" بتتوين هؤلاء ، قال الشيخ خالد الأزهرى : "إن تتوين أولاء لغة حكاها قطرب ⁽¹⁾ فيقال أولاء ، قال ابن مالك ونسميه هذا تتويناً مجاز لأنه غير مناسب لولحد من "أقسام التتوين" والجيد أن صاحب اللغة زاد نوناً بعد هذه الهمزة كنون ضَيَّقْنَ فليست بتتوين ⁽²⁾ قال ابن هشام : "وفيما حكاها نظر ، لأن الذى حكاها سماه تتويناً ، فهذا دليل على أنه سمعه فى الوصل دون الوقف ، ونون ضَيَّقْنَ ليست كذلك ⁽³⁾ والذى بدا لى أن التتوين الشاذ لا يفيد إلا تكثير اللفظ .

تاسعاً تنويه الحكاية :

وقد نص الزَّجَّاج عليه قاتلاً : " وإذا سميت رجلاً عاقلةً لبيبةً ، قلت : هذا عاقلةٌ لبيبةٌ قد جاء " ولو سميته بـ " عاقلة " وحدها ، قلت : " هذا عاقلةٌ قد جاء " وإنما نونت فى الأول ، لأنك حكيت للنكرة وطال الاسم ، ومنعت التتوين إذا سميته بـ " عاقلة " وحدها ، لأن الاسم ، قصِدَ وصار معرفة ، وإن شئت نونتَه وهو معرفة تقصِدُ إلى حكاية نكرته فتقول " هذا عاقلةٌ قد جاء " كأنك قلت " هذا اسمه امرأة عاقلة ⁽⁴⁾ .

1 - هو محمد بن المستنير أحمد ، نحوى عالم باللغة والأدب ، من أهل البصرة ، لم يعرف مولده ، وقطرب : لقب دعاه به أستاذه سيبويه ، وتوفى سنة 126هـ ، له مؤلفات منها : المثلثات ، ومعانى القرآن ، فنظر ترجمة فى : وفيئات الأعيان : ج1ص494 .

2 - شرح التصريح : ج1ص75 .

3 - معنى اللبيب : ج2ص25 .

4 - ما ينصرف وما لا ينصرف : ص161 .

وبعضد هذا الكلام ويقويه قول ابن هشام : " وتكوين الحكاية مثل أن تسمى رجلاً بعاقلة لبينة فإنك تحكى اللفظ المسمى به ، وهذا اعتراف منه بأنه تكوين الصرف ، لأنه الذى كان قبل التسمية حكى بعدها نون الإنثاء وهى اسم فى نحو النسوة يذهبن خلافاً للمازنى ، وحرف فى نحو يذهبن النسوة فى لغة من قال أكلونى البراغيث (1) .

ونستنتج مما سبق أن هذا التكوين لا يكون إلا للصرف بمعنى أنه تكوين للصرف ، أنه كان قبل التسمية ، ثم حكى بعدها ، فلما جاءت الكلمة محكية به ، فإن هذا لا يمنع أن يكون أصله تكوين الصرف ، وإن يسمى بهذا الاسم .

ومما بعضد كلامنا هذا ويقويه قول الدمامينى : " إنه ليس فى لفظ الحكاية تكوين صرف قطعاً ، وكيف يجمع تكوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف ، ولا يناقئ ذلك كونه فى المحكى تكوين صرف ، ألا ترى أن الحركة فى مثل من زيدا بالنصب حكاية لزيد فى قول القائل " رأيت زيدا " حركة حكاية مع أنها فى المحكى حركة إعراب (2) .

لكن حركة الإعراب تحتاج إلى عامل ، فإن لم يوجد العامل أُنشاء الحكاية جعلنا الحركة سبباً لها ، أما التكوين فليس محتاجاً إلى شئ يقوم به ، فيمكن حينئذ أن نسميه بأصله وهو تكوين الصرف حتى لا تتعدد أقسامه دون فائدة .

1 - مغنى اللبيب : ج2ص25، وسيبويه ، الكتاب : ج2ص51 .

2 - حاشية الصبان : ج1ص66 .

عاشراً : تنويه المنادى المضموم :

وهو خاص بالمنادى المنون الذى حقه البناء على الضم ، لكنه نون للضرورة الشعرية ، وحين بحثت عن نماذج له عند الرُّجَّاج وجدت أنه لم ينص عليه ، بيد أن له نماذج عديدة نص عليها علماءنا القدامى والمحدثون بأنها تتوين للمنادى المبني على الضم ، ومن نماذجه قول الشاعر (1) :

سلامُ الله يا مطرٌ عليها . . . وليس عليك يا مطرُ السلامُ

الشاهد فيه : تتوين الاسم المبني على الضم " مطر " للنداء إجراء له مجراه قبل النداء .

فالأول - كما يقول ابن هشام - تتوين التمكين لأن الضرورة أباحت الصرف وأن الثانى فليس فليس تتوين تمكين لأن الاسم مبني على الضم (2) .

وقال إمام العربية سيبويه : " فإنما لاحقته التتوين (مطر) كما لحق ما لا ينصرف ، لأنه بمنزلة اسم ينصرف ، وليس مثل النكرة ، لأن التتوين لازم للنكرة على كل حال والنصب ، وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف ، يلحقه التتوين اضطراراً (3) وقال المبرد : " لأنك أردت فى حال التتوين فى (مطر) ما أردت حين كان غير منون ، ولو نصبته فى حال التتوين لنصبته فى غير حال التتوين ، ولكنه اسم لطرء الرفع فى أمثاله فى النداء ، فصار

1 - هذا البيت من بحر الوافر ، وهو للأخوص الأنصارى ، وقد ورد فى ديوانه ، ص189 ، والمقتضب : ج4ص214 ، والكتاب : ج2ص202 ، وما يحتمل الشعر من الضرورة : ص44 ، وشرح كتاب سيبويه : ج2ص103 .

2 - مغنى اللبيب : ج2ص25 .

3 - سيبويه ، الكتاب : ج2ص202 ، وقرن بما ورد فى المقتضب : ج4ص214 .

كانه يرفع بما يرفع من الأفعال والابتداء ، فلما لحقه التتوين اضطراراً لم يغير رفعه ، كما لا يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان فى موضع رفع ، لأن (مطراً) وأشباهه فى النداء بمنزلة ما هو فى موضع رفع ، فكما لا ينتصب ما هو فى موضع رفع لا ينتصب هذا ، وكان عيسى بن عمر يقول (يا مطراً) يشبهه بقوله : يارجلأ يجعله إذا نون ، وطال كالنكرة ، ولم نسمع عربياً يقوله ، وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة ... والأعلم يقول : " وكلا للمذهبين مسموع من العرب " (1) .

ونستنتج مما سبق أن " مطراً " الأول منادى منون فى محل نصب وهو تتوين تمكين غير منصرف ، لكن للضرورة الشعرية أباحت جعلته منوناً منصرفاً ، أما " مطر " الثانى فمنادى مبنى على الضم وغير منون لأنه ممنوع من الصرف .

وقال السيراقى : " وينشد بالنصب، فمن نصب ردُّ للكلمة إلى أصلها لأن الأصل فى النداء منصوب، ومن رفع ونون ، زاد التتوين على لفظه ، كما نفعله فى ما لا ينصرف من المرفوع (2) .

حذف التتوين من الاسم الممنوع من الصرف :

يُحذف التتوين من الأسماء الممنوعة من الصرف من الظواهر الخاصة بالعربية ، ونحن نعلم أن الأصل فى الأسماء للتتوين ، كما كان الأصل فيها للتخفيف ، وعدم التتوين فرع ، والفرع هو الأثقل ، كما أن الأصل هو الأخف ، فوجود التتوين أصل وعدم وجوده فرع ،

1 - المقتضب : ج4، هامش ص214، و سيبويه، الكتاب : ج2ص202 .

2 - شرح كتاب سيبويه : ج2ص103 .

فكان الواجب أن يوجد التتوين لأصالته ، لكنه حذف بسبب الثقل الذى يودى إلى صعوبة النطق .

ولقد حاول المرحوم الشيخ إبراهيم مصطفى أن يضع قاعدة لدلالة التتوين ، فقال إنه " علامة للتكثير ⁽¹⁾ " وهو فى ذلك معتمد على عبقرى العربية ابن جنى الذى يقول : " إن التتوين دليل التكثير " ⁽²⁾ .

وعلى دخوله على الأعلام بأنها ضاعت النكرات لأن تعريف على معنوى لا لفظى ⁽³⁾ .

وناقش الأستاذ إبراهيم مصطفى النحاة فى مسألة حذف التتوين معتمداً ذلك على الآيات التى أوردها ابن الأثير فى كتابه الإنصاف فى مسائل الخلاف ، ولتى لم تتون فيها الأعلام ، تلك التى عدها الكوفيون ضرورة شعرية ، ومنعها البصريون مطلقاً ⁽⁴⁾ ومن ذلك قول حسان بن ثابت ⁽⁵⁾ :

نصروا نبيهم وشدوا أزره . . بحنين يوم توالى الأبطالُ

فقد صرف الكوفيون (بحنين) بالتتوين ، قال الله تعالى : " وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ " ⁽⁶⁾ ومنع صرفها البصريون فقالوا (بحنين) بعم للتتوين .

1 - إحياء النحو : ص 174 .

2 - الخصائص : ج 3 ص 243 .

3 - المصدر السابق : الصفحة نفسها .

4 - ابن الأثير ، الإنصاف : ج 2 ص 495 .

5 - ديوان حسان بن ثابت : ص 393 ، وابن الأثير ، الإنصاف : ج 2 ص 494 .

6 - سورة التوبة ، آية 25 .

قال ابن الأثير : " فترك صرف " حنين " وهو منصرف ، ولم يرو عن أحد من القراء أنه لم يصرفه (1) .

وهناك العديد من الشواهد التي ذهب فيها الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أن هذه الأعلام وأمثالها لم تتون ، لأن الأصل في العلم ألا ينون ، ولك في كل علم ألا تتونه ، وإنما يجوز أن تلحقه التتوين إذا كان فيه معنى من التثكير (2) .

وما ذهب إليه هذا الباحث يسوده الخلط والاضطراب، لأنه يحاول أن يفرض قاعدة نحوية خاصة بتتوين الاسم النكرة بأنه يجوز تتوينه، ولكن لست أدري ماذا يقول في مثل قول الشاعر (3) :

سلامُ الله يا مطرٌ عليها . . . وليس عليك يا مطرُ السلامُ

الشاهد فيه : تتوين الاسم المبنى للنداء أجاء له مجراه قبل النداء .

قال سيويو : " فلما لحقه التتوين (مطرٌ) كما لحق ما لا ينصرف ، لأنه بمنزلة اسم ينصرف ، وليس مثل للنكرة ، لأن التتوين لازم للنكرة على كل حال والنصب ، وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التتوين اضطراباً، لأنك أردت في حال التتوين في " مطر " ما أردت حين كان غير

1 - ابن الأثير، الإتيان : ج2 ص495 .

2 - إحياء النحو : ص174 .

3 - هذا البيت من بحر فوافر، وهو للأحوص الأنصاري، وقد ورد في ديوانه، ص189، وخزانة الألب : ج1 ص194، وأملى للشجري : ج1 ص341، ومجالس نعلب : ص92 و ص194، والكتاب : ج2 ص202، ومع الهوامع : ج2 ص80، وشرح التصريح : ج2 ص171، وحاشية الأمير على معنى اللبيب : ج2 ص25

منون ، ولو نصبته فى حال التتوين لنصبته فى حال غير التتوين ، ولكنه اسم
اطرد الرفع فى أمثاله فى النداء ، فصار كأنه يرفع من الأفعال والابتداء فلما
لحقه التتوين اضطراراً لم يغير رفعه كما لا يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان
فى موضع رفع لأن "مطراً" وأشباهه فى النداء بمنزلة ما هو فى موضع
رفع، كما لا ينتصب ما هو فى موضع رفع كذلك لا ينتصب هذا (1) .

وكان عيسى بن عمر يقول : " يا مطراً " يشبه بقوله يا رجلاً (يجعله
إذا نون وطل كالنكرة) ولم نسمع عربياً يقوله، وله وجه من القياس إذا نون
وطل كالنكرة (2) .

وقال ابن السجري : " يروى يا مطر بالرفع ، والتتوين يُسبَّه
بالمرفوع الذى لا ينصرف، فينونه على لفظه اضطراراً (3) .

لكن هل (مطر) الأولى فيه معنى للتكثير مع علميته ومناداته ؟ وهل
هو غير الثانى الذى لم ينون ؟ وماذا يقول شيخنا إبراهيم مصطفى فى عدم
تتوين قول الله تبارك وتعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ • اللَّهُ الصَّمَدُ) (4) أو قوله
تعالى: (وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ) (5) .

قال ابن جنى : " حدثنا أبو على عن أبى بكر عن أبى العباس أنه قال
سمعت عماره بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ (وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ) فقلت

1 - الكتاب : ج2ص202، والمبرد، المقتضب : ج4 هامش ص214 .

2 - المصدران السابقان : الصفحتان أنفسهما .

3 - الأملى : ج1ص341 ، وما يحتمل الشعر من الضرورة : هامش ص44 .

4 - سورة الإخلاص، آية/1، 2 .

5 - سورة ياسين، آية/40 .

له ما تريد ؟ قال : أردتُ : سابقَ النهار، فقلتُ له فَهَلَّا قلتَ ؟ قال : لو قلتَ
لكان أوزن (1) .

لكن ما الذى يدعو إلى حذف التتوين من الأسماء بصفة عامة،
ومن الممنوع من الصرف بصفة خاصة ؟

يقول إمام العربية سيبويه فى باب " ما يذهبُ التتوين فيه من
الأسماء لغير إضافة ، ولا دخول الألف واللام، ولا لأبّه لا ينصرف ،
وكان القياس أن يثبت التتوين فيه ، وذلك كل اسم غالب وصف بـ (ابن) ،
ثم أضيف إلى اسم غالب أو كنية أو أم ، وذلك قولك : هذا زيدُ بنُ عمرو ،
وإنما حذفوا التتوين من هذا النحو حيث يكثر فى كلامهم ، لأن التتوين حرف
ساكن ، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى الساكنان ، وذلك قولك :
اضرب ابنُ زيدٍ، وأنت تريد الخفيفة ، وقولهم : لَدُ الصلاة من لدن الصلاة ،
حيث كثر كلامهم (2) .

والذى بدا لى أن هذه التراكيب يعدها للنحاة كالكلمة الواحدة لوجود
نوع من الترابط بين كلماتها ، فأدى هذا إلى النقل الذى أدى بدوره إلى
الحذف تخفيفاً ، يقول ابن يعيش : " كلهم جعلوا الاسمين اسماً واحداً " (3) .

وبناءً على هذا يحذف التتوين لانتقاله بساكن ، وعلة ذلك كما ذكر
إمام العربية سيبويه هى كثرة ورود ذلك على ألسنتهم كـ فليس حذف التتوين
هنا ، لأنه قد التقى ساكنان فقط، لأن حد التقاء الساكنين أن يحرك أولهما ،

1 - الخصائص : ج1 ص250 .

2 - الكتاب : ج2 ص147 .

3 - شرح المفصل : ج2 ص5 .

يقول سيبويه : " وسائر تنوين الأسماء - أى بعدما ذكر - يحرك إذا كان بعده ألف موصولة ، لأنها ساكنان يلتقيان ، فيحرك الأول كما يحرك الساكن فى الأمر والنهى⁽¹⁾ " وذلك قولك : هذه هندُ امرأةُ زيدٍ ، وهذا زيدُ امرؤُ عمرو ، وهذا عمروُ الطويل ، إلا أن الأول⁽²⁾ حذف منه التنوين لما نكرت لك⁽³⁾ .

وعلى أية حال - بقليل من النظر - نلاحظ أن حذف التنوين لا يكون إلا للتخفيف حين النطق بالكلمة فراراً من التثقل ، وأنه يحذف باطرادٍ حذفاً قياسيًّا من العلم الموصوف بـ(ابن) مضافاً إلى علم آخر .

وبناء على الاستنتاج يكون التنوين للوقوف وانقطاع الكلمة عما بعدها . ثم إن النحاة واللغويين يجيزون طرح التنوين من الأسماء فى غير ضرورة لورود ذلك فى القرآن الكريم ، وإذا كان السيرافى يقول : " إن التنوين علامة تفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف وسقوطه يوقع اللبس"⁽⁴⁾ فليس اللبس الذى يعنيه ليماً واقعاً فى المعنى الدلالى ، لكنه يقصد اللبس فى قواعد النحاة التى تفرق بين نوعين من الأسماء هما المصروف وغيره ، وإلا فإن السيرافى نفسه هو الذى يقول : " إن حذف التنوين لالتقاء الساكنين جائز فى الكلام وفى الشعر ، فلما فى الكلام فقد قراء (قُلْ مَوْاَ اللّهُ أَحَدٌ * اللّهُ الصَّمَدُ)⁽⁵⁾ قال : " وحدثنى غير واحد من أصحابنا عن أبى العباس محمد بن يزيد أنه سمع عماره بن عقيل يقرأ : (وَلَا لِلَّهِ شَاقِبُ

1 - لعله أراد بالأمر قولك : ذكر الدرس ، وبالنهى قولك : لا تشهد زوراً .

2 - أراد بقوله الأول : الموضع الذى ذكره ويحذف فيه التنوين .

3 - سيبويه ، الكتاب : ج2 ص147 .

4 - شرح السيرافى : ج1 ص205 .

5 - سورة الإخلاص ، آية/1 ، 2 .

النَّهَارَ) ⁽¹⁾ قُلْتُ لَهُ : لَوْ قُلْتُ : سَابِقَ النَّهَارِ، لَكَانَ أَوْزَنَ ، يَعْنِي أَثْقَلَ ⁽²⁾
قَالَ ابْنُ جَنَى : " قَوْلُهُ أَوْزَنَ ، أَيْ أَقْوَى وَأَمْكَنَ فِي النَّفْسِ " ⁽³⁾ .

وَأَيُّمَا كَانَ الْأَمْرُ فَإِنَّ لِلْحَنْفِ - كَمَا يَقُولُ - أَسْتَاذَنَا الدُّكْتُورَ طَاهِرَ
حَمُودَةَ - يَكْمَنُ - وَرَاءَهُ التَّخْفِيفُ ، فَكَثْرَةُ الِاسْتِعْمَالِ يَجِيءُ مَعَهَا الرِّغْبَةُ فِي
التَّخْفِيفِ لِمُصْعَبِيَةِ النُّطْقِ ⁽⁴⁾ وَحَنْفُ اللَّتَوِينِ لِاتِّفَاقِهِ بِمُسَاكِنَ فِي وَصَلِ الْكَلَامِ
لَيْسَ بِالظَّاهِرَةِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ نَمُرَّ عَلَيْهَا دُونَ دِرَاسَةِهَا ، وَتِلْكَ أَنَّ بَعْضَ
الْمُحَدِّثِينَ طَمَنَ فِي صِحَّةِ مَا أَثْبَتَهُ النَّحَاةُ مِنْ رَفْعِ الْفَاعِلِ وَنَصْبِ الْمَفْعُولِ
وَجَرِ الْمُضَافِ، إِذْ ادَّعَى أَنْ مُعْظَمَ ذَلِكَ اخْتِلَاقٌ ، فَلَا مَذْلُولَ فِي زَعْمِهِم
لِلْحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ ، بَلْ لَنْ جُلُّ مَا قَالُوهُ فِي هَذَا الْمَجَالِ افْتِرَاءُ حَرَصَتْ
مَمْلَكَةُ النَّحَاةِ عَلَى إِحْكَامِهِ لِّلْسيطرة بِهِ عَلَى نَتَاجِ الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ . يَقُولُ
أَسْتَاذُنَا الدُّكْتُورُ إِبْرَاهِيمَ أَنَيْسَ : " نَرَى مِنْ كُلِّ هَذَا أَنَّ النَّحَاةَ حِينَ اسْتَقَرَّتْ
لَهُمْ قَوَاعِدُهُمُ الْإِعْرَابِيَّةَ فَرَضُوهَا عَلَى الْفَصَحَاءِ مِنَ الْعَرَبِ، وَفَرَضُوهَا عَلَى
الْفُحُولِ مِنَ الشُّعْرَاءِ ثُمَّ فَرَضُوهَا فِي آخِرِ الْأَمْرِ عَلَى أَصْحَابِ الْقِرَاءَاتِ، فَمَنْ
لَيْنَ أَتَى لَهُمْ كُلُّ هَذَا السُّلْطَانُ ؟ لَا نَدْرِي إِلَّا أَنْ نَقُولَ إِنَّ تِلْكَ الْقَوَاعِدَ
الْإِعْرَابِيَّةَ رَغْمَ وَجُودِ أَسَاسِهَا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ قَدْ نَسَقَهَا النَّحَاةُ تَنْسِيقًا جَدِيدًا
فِيهِ مِنْ قِيَاسِهِمْ وَلِبْتَكَارِهِمْ قَدْرٌ غَيْرُ قَلِيلٍ، وَإِنَّ تِلْكَ الْأَصُولَ الْإِعْرَابِيَّةَ قَدْ بَدَتْ
لِلنَّاسِ فِي صُورَةٍ عِلْمٍ جَدِيدٍ أَوْ اخْتِرَاعٍ حَدِيثٍ ، فَمَنْ أَتَقَنَّا مِنْهُمْ نَالَ الْحِظَّوَةَ
عِنْدَ أُولَئِكَ النِّقَادِ الْعَتَاةِ أَصْحَابِ النَّحْوِ، وَارْتَفَعَ بِنَفْسِهِ عَنْ مَسْتَوَى الْعَامَّةِ إِلَى
مَسْتَوَى الْخَاصَّةِ مِنَ النَّاسِ ، وَهَكَذَا أَصْبَحَ الْإِعْرَابُ شُعَارَ أَيَّامِ الرَّشِيدِ

1 - سُورَةُ بَاسِمِينَ، آيَةُ/40 .

2 - شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ : ج1ص223، وَالْخَصَالِصُ : ج1ص250 .

3 - الْخَصَالِصُ : ج2ص250 .

4 - ظَاهِرَةُ الْحَنْفِ : ص99 وَقَارَنَ بِمَا وَرَدَ فِي ص33 .

والمأمون ، وفى تلك العصور الإسلامية الزاهرة ، ومرت الأيام على تلك الأصول الإعرابية ، فازدانت رسوخاً وأصبحت تحل من نفوس المتعلمين مكان التقديس والعبادة⁽¹⁾.

ونحن نعلم أنه لا يمكن البدء بساكن فى العربية فإذا التقى ساكنان فلا بد من أن يُحرَك أولهما ولا يحذف، فحين نقول - مثلاً - " قام محمد " فحرك أول الساكنين ولا نحذفه، بعكس الإنجليزية التى يستطيع ناطقوها، أن يبدأوا بساكن نحو Street شارع فهم ينطقونها كما تعودوا عليها ، ومعنى هذا أنها عادة نطقية انطبعت عليهم . أما العربى إذا أراد نطقها فيضيف إلى بدايتها حرف (e) المتحرك .

فإذا ما وجدنا فى العربية أن نون التثنية تحذف أحياناً لالتقاء الساكنين وتقوم الحركة الإعرابية فيها بوظيفة الانتقال إلى الساكن الثانى من غير علة صوتية تستدعى حذف النون الساكنة ، فإن معنى ذلك أن الحركة الإعرابية منشأها وأنواعها ليست نتاج قانون صوتى وهو التخلص من التقاء الساكنين ، وإنما هدفه التخفيف وسهولة النطق لتحقيق الانسجام الصوتى .

إن المستشرق الألمانى نولدكه يقرر أن العربية كانت قبل ميلاد المسيح وبعده بقليل خالية من التثنية ، فهى ترمز لحالة الرفع فى المسيح بالاسم المنصرف بالضممة (u أو o) ولحالة الجر بالكسرة وكذلك أيضاً لحالة النصب بالفتحة (a) تماماً كما فى العربية ، ولكن بدون إضافة تثوين (n) إلى ذلك ، كما أنها تترك عموماً نفس الأعلام الممنوعة من الصرف فى العربية بلا نهايات إعرابية⁽²⁾ .

1 - من أسرار اللغة : ص 209 .

2 - اللغات السامية : ص 37، ترجمة د : رمضان عبد التواب .

وإذا كان ما يقررن نولدكه صحيحاً فإن ذلك يعنى أن العربية قد خَطَّتْ فيما بعد خطوة أخرى، فنونت الاسم المنصرف ، وأعطت الاسم الممنوع من الصرف علامة إعرابية دون تنوين على حد قول الدكتور محمد حماسة (1) .

والذى نرجحه أن الحركات الثلاث للقصار كانت فى الأصل السامى لثنتين لا ثلاثاً ، يقول برجشتراسر : " وأما الحركات القصيرة فيظهر أنها كانت فى الأصل السامى لثنتين لا ثلاثاً يعنى حركة كاملة وهى الفتحة وحركة ناقصة أحياناً تشبه الكسرة وأحياناً تشبه الضمة ونحن نشاهد فى العربية أثراً كثيرة تدل على أن الكسرة والضمة لا فرق بينهما فى الأصل معنى ووظيفة منها أن كثيراً من الأفعال ماضياً إما فَعَلَ أو فَعَلْ وقد يوجد فرق بين الصيغتين لكنه قليل الأهمية بالنسبة إلى الفرق بين فَعَلَ وفَعِلْ أو بين فَعِلْ وفَعَلْ (2) " .

لكن، ما الحكمة فى حذف التنوين من الأسماء الممنوعة من الصرف؟

أقول : إن الجر فى الأسماء نظير الجزم فى الأفعال فلا يمنع الذى لا ينصرف فى الفعل نظيره وإنما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لنقل ما لا ينصرف .

وبناءً على هذا الكلام أقول : إن الحذف هنا للتخفيف وسهولة النطق وتحقيق الانسجام الصوتى Vowel Harmony فإذا نزل الاسم خُفَّ للتنوين تفرقة بين الاسم الخفيف والاسم الثقيل، كما ترى فى الاسم الممنوع

1 - د : محمد حماسة عبد اللطيف : الضرورة الشعرية : ص 409 :

2 - برجشتراسر، للتطور النحوى : ص 54 .

من الصرف حيث يجتمع فيه علتان فرعيتان إحداهما لفظية، والأخرى
معنوية - غالباً - أو علة واحدة تقوم مقام العلتين فينقل بها الاسم ، فينتج
عن ذلك حذف التتوين كقولنا " صليت في مساجد كبيرة " وحذف التتوين هنا
من كلمة مساجد وغيرها من الأسماء الممنوعة من الصرف يكون سبب
النقل، لذلك تجر الكلمة بالفتحة بدلاً من الكسرة، نظراً لخفة الفتحة من غيرها
من الحركات ، فكان في إعراب الممنوع من الصرف نوعاً من تخفيف النقل
الموجود في الكلمة .

❖ الفصل الرابع ❖

من لهجات العرب في الممنوع

من الصرف

لقد اهتم علماء اللغة القدامى بهذه الظاهرة ، وأفردوها بالتأليف وأول عالم عربي ألف في هذه الظاهرة هو ابن جني ، حيث عقد فـ . خصائصه فصلاً لها سماه: " اختلاف اللغات وكلها حجة ، وهو يقصد باللغات اللهجات العربية المختلفة ، ونص على جواز الاحتجاج بهما جميعاً ، يقول : " ... إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب ، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين ، فأما إن احتاج إلى ذلك فسي شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعى عليه ، وكذلك أن يقول : " على قياس من لغته كذا كذا ، ويقول : على مذهب من قال كذا كذا ، وكيف تصرف الحال ، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ . وإن كان ما جاء به خيراً منه " (1)

وواضح في هذا النص أنه لا يفرق بين اللغة واللهجة ، فاللغة هي اللهجة واللهجة هي اللغة .

وربما تتباعد اللهجات أو تتقارب بعضها من بعض ، على قر اشتمالها على الصفات الخاصة - أعني بها العادات الكلامية التي جُبل عليها الناطقون باللغة ، فتأثروا بها وأثرت فيهم - وعلى قدر شيوع تلك الصفات فيها ، ومن الصعب أن يضع حداً أدنى للفرق بين لهجات اللغة الواحدة ، لأن عملية النطق ليست إلا نشاطاً عضوياً يقوم به الإنسان . ويختلف أدائه باختلاف أفراد بيئته اللغوية .

فعلماء الأصوات اللغوية يزرون أنه لا يكاد يوجد شخصان في بيئة واحدة ينطقان نطقاً متماثلاً تمام التماثل ، بل لابد أن تلاحظ الأذن المدرب بعض الفروق الصوتية الدقيقة ، بل إن من العلماء من يؤكد أن المرء نفسه

1- ابن جني ، الخصائص : ج 1 ، ص 411.

يختلف نطقه بعض الاختلاف في كل مرة يتكلم فيها ، وذلك لأن أعضاء النطق لا تؤدي عملها بنفس الصورة في كل مرة (1).

ودليلنا على ذلك أن أعرابياً قراء بالحرم على أبي حاتم السجستاني: "طَيْبِي لَهُمْ وَحُصْنُ مَلَبٍ" (2) فقال له : طويي ، فقال : طيبي ، فعاد أبو حاتم يصلحها له مرة أخرى قائلاً : طويي ، فقال الأعرابي : طيبي ، فأصر أبو حاتم على إصلاحها بالولو ، والإعرابي يمتنع عن نطقها في القرآن ، ويستمر على لحنه "طيبي" فلم يؤثر فيه التلقين ، ولا ثنى طبعه عن التماس للخفة هز ولا تمرين (3).

والذي بدا لي أن الأعرابي قد نطق بلهجته التي جُبل عليها ، رغم تلقينه وتمرينه ، لأنه تعود عليها ، وقد حكى العلامة ابن جني عن أبي العباس عن عمارة أنه قرأ قوله تعالى : "ولا الليل سابق النهار" (4) بنصب للنهار ، فقال له أبو العباس : ما أردت ؟ فقال : أردتُ سابقَ النهار ، فعجب أبو العباس لِمَ لَمْ يقرأه عمارة على ما أراده ، فقال له : فهلا قلته ؟ فقال عمارة : لو قلته لكان أوزن . أي أقوى ! فهم يتكلمون بما غيرهم ، عندهم أقوى منه ، وذلك لاستخفافهم الأضعف ، إذ لولا ذلك لكان الأقوى أحق وأحرى (5).

1- د : إبراهيم أنيس ، في اللهجات العربية : ص 20

2- سورة الرعد : آية / 29

3- ابن جني ، الخصائص : ج 1 ، ص 377 وما بعدها

4- سورة يسين : آية / 40

5- ابن جني ، الخصائص ، ج 1 ص 377 وما بعدها

ولما كانت اللغة تتفاعل مع المجتمع فإن اللهجة تشكل جانباً بالغ الأهمية في مسألة الممنوع من الصرف ، ومن ثم حاولت في هذا الفصل معرفة اللهجات الوليدة في الممنوع من الصرف وعزوها إلى أصحابها وقائلها ، وهاهي بعض النماذج.

1- سينا

يقول الزُّجَّاج : " وقوله تعالى "وَتَجَرَّةٌ تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ" (1) يقرأ " مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ" بفتح السين ، وكسر السين ، والطور الجبل ، وقيل إن سَيْنَاءَ حجارة ، وهو - والله أعلم - اسم لمكان فمن قال سينا ، فهو على وصف صحراء ، لا ينصرف ، ومن قال سَيْنَاءَ - بكسر السين - فليس في الكلام على وزن فِعْلَاء على أن الألف للتانيث ، لأنه ليس في الكلام ما فيه ألف التانيث على وزن فِعْلَاء في الكلام ، نحو " عِبَاء " منصرف ، إلا أن سينا هاهنا اسم للبقعة فلا ينصرف (2) .

ومما يعضد كلام الزُّجَّاج ويقويه أن الحسن البصري قرأ " مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ " بكسر السين مع المد ، وهو لفظ سرياني اختلفت به لغات العرب (3) .

وكسر السين لغة كنانة فيمتنع الصرف للتانيث اللازم عند الكوفيين ، لأن همزة (فِعْلَاء) عندهم للتانيث ، وعليه المنع عند البصريين للعلمية والعجمة ، لأن ألف (فِعْلَاء) عندهم لا تكون للتانيث بل للإحاق (4) .

1- سورة المؤمنون : آية 204 .

2- معاني القرآن : ج 4 ص 10.

3- أبو حيان ، البحر المحيط : ج 8 ص 490.

4- البحر المحيط : ج 6 ص 393.

ونستنتج مما سبق أن (سِيَّاء) - بكسر السين - منع من الصرف عند الكوفيين لأن ألفه لازمة للتأنيث ، وهي لغة كنانة.

أما " سِيَّاء " - بكسر السين أيضا - منع من الصرف عند البصريين لأن ألفه للإلحاق لا للتأنيث.

ولياً كان الأمر فإن سياء ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث سواء أكانت ألفه للتأنيث أم للإلحاق.

2- ثَمَانِي:

وامتداداً لما سبق يقول الزُّجَّاج : " وقد يشبه الشاعر " ثمانى " بـ جَوَازٍ فلم يصرفه ⁽¹⁾ قال الشاعر ⁽²⁾ :

يَحْتَوِ ثَمَانِي مَوْلَاً بِلَقَابِهَا . . . حَتَّى هَمَمَنْ بِزَيْغَةِ الْإِرْتَاكِ

الشاهد فيه : " ثمانى " اسم منقوص ممنوع من الصرف ، بقيت ياءه ، وظهرت الفتحة لخفضها في حالة للنصب .

ويعضد كلام الزُّجَّاج ويقويه قول ابن هتبية : " وتكتبُ لثمانٍ خلون " فإن أضفت الثمانى إلى الليلى كتبت بالياء ، فتقول " لثمانى ليلٍ خلون " فتلحق الياء مع الإضافة ⁽³⁾ .

1 - ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 65 .

2 - هذا البيت لابن ميادة يصف ناقته ، وقد ورد في ما ينصرف وما لا ينصرف :

ص 65 ، وللسان : مادة ثمن ، وخزانة الألب : ج 1 ص 183 .

3 - ألب للكتب : ص 208 .

ونفهم من هذا الكلام أن الاسم المنقوص المعتل الآخر بالياء - أعنى صيغة منتهى الجموع التى على وزن مفاعل - تثبت ياءه عند الإضافة كما فى لفظ "ثمانى".

ومما يؤيد هذا الكلام ويقويه قول الحريرى : " يقولون عندى ثمانُ نسوة ، وثمانُ عشرة جارية ، وثمانمائة درهم ، فيحذفون الياء من ثمان فى هذه المواطن الثلاثة ، والأصل إثباتها فيها ، فيقال : " ثمانى نسوة ، وثمانى عشرة جارية ، وثمانى مائة درهم " لأن الياء فى ثمان ياء المنقوص ، وياء المنقوص تثبت فى حال الإضافة ، وحال النصب كالياء فى قاضٍ (1) .

وعلى هذا فالوجهان جائزان فى اللغة ، وكلاهما لهجة ، ولكن الذى أرجحه الوجه الأول وهو حذف الياء من ثمان فى حالتى الرفع والجر إذا كان نكرة وإبقاء التثوين طلباً للخفة وسهولة النطق .

3- الفرق :

يقول الزُّجَّاج : " وقوله (متكئين على رقرب خضرٍ وعَبْقَرِي حِسانٍ) (2) وقرئت (على رَقَارِفَ خُضْرٍ وَعَبَّاقِرِي حِسانٍ) والقراءة هى الأولى ، وهذه القراءة لا مخرج لها فى العربية ، لأن الجمع الذى بعد ألفه حرفان نحو مساجد ومفاتيح لا يكون فيه مَثَلٌ ، لأن ما جاوز الثلاثة لا يجمع بياء النسب ، لو جمعت " عبقرى " لكان جمعه عبارة كما أنك لو جمعت " مَهَلْبِي " كان جمعه " مَهَالِبِي " ولم يقل " مَهَالِبِي " فإن قال قائل : فمن أين جاز عبقرى حسان "وعبقرى" ولحد ، "وحسان" جمع ، فالأصل

1 - الحريرى ، درة الغواص : ص 448 .

2 - سورة الرحمن : آية / 76 .

أن واحدة عبقرية ، والجمع عبقرى ، كما تقول ثَمَرَةٌ وَثَمَرٌ ، ولوزة ولوز ، ويكون أيضاً عبقرى اسماً للجنس ، فالقراءة هى الأولى ⁽¹⁾ .

ونفهم من كلام الرَّجَّاج أن القراءة الصحيحة (مُتَكَيِّنٌ عَلَى رَقَارِفِ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ) أما للقراءة التى لا مخرج لها فى العربية فهى (على رَقَارِفِ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ).

والذى بدا لى أن هذه القراءة الثانية تعد من القراءات الشاذة ، فقد قرأ ابن محيصن قوله تعالى (متكئين على رَقَارِفِ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ) قرأ رَقَارِفَ بفتح الفاء وألف بعدها ، وكسر الراء الثانية على زنة وسواس مع فتح الفاء الثانية بلا تنوين جمع رفرف ⁽²⁾ .

ولهذا منعوا " رَقَارِفَ " من الصرف لكونها على زنة فَعَائِل ، أى على زنة منتهى الجموع ، أما " عَبْقَرِيٌّ " فقد قرئ بفتح الباء ومدّها وكسر القاف والراء ، وفتح الياء وتشديدها بلا تنوين ، جمع عبقرى ، ومنع "عَبْقَرِيٌّ" من الصرف لمجاورته ما لا ينصرف لقصد المشاكلة ⁽³⁾ .

وقد اعترض البعض على هذه القراءة ، قال العلامة ابن جنى: قال أبو حاتم لو قالوا "عَبْقَرِيٌّ" فكسروا القاف وصرفوا لكان أشبه بكلام العرب كالنسب إلى المدائن مَدَائِنِيَّ ⁽⁴⁾ وقال الزمخشري : " وروى أبو حاتم " وَعَبْقَرِيٌّ " بفتح القاف ومنع الصرف ، وهذا لا وجه لصحته ⁽⁵⁾ .

1 - معانى القرآن : ج 5 ص104 وما بعدها .

2 - البحر المحيط : ج 8 ص199 ، والقراءات الشاذة : ص87 ، وإتحاف فضلاء

البشر : ج 2 ص513 .

3 - المحتسب : ص305 ، وإتحاف فضلاء البشر : ج2 ص513 .

4 - المحتسب : ص306 .

5 - للكشاف : ج4 ص50 .

لقد رأى العلامة ابن جنى أن منع صرف "عَبْقَرِيٌّ" للصرف شاذ في القياس مع استمراره في الاستعمال ، يقول : "وأما ترك صرف "عَبْقَرِيٌّ" فشاذ في القياس ولا يستنكر شنوده في القياس مع استمراره في الاستعمال ، كما جاء عن الجماعة (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) وهو شاذ في القياس مع استمراره في الاستعمال ، نعم ، وإذا كان قد جاء عنهم عنكبوت وَعَنْكَبُوتٌ ، تُخْرِبُونَ وَتُخْلَرِيْنَتٌ ، كان عبقرى أسهل منه ، من حيث كان فيه حرف مشدد يكاد يجرى مجرى الحرف الواحد ، ومع ذلك أنه في آخر الكلمة "كَيْائِي وَبَخَائِي وَزَرَائِي" وليس لنا أن نتلقى قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بقبولها والاعتراف بها (1).

والذي بدا لى أن جمع عبقرى عباقرة ، فهي مثل "مُهَلَّبِي وَمَهَالِبَة " وأما "عَبْقَرِيٌّ" فالياء المشددة فيه للنسب ، ومن ثم فهي تكاد تجرى مجرى الواحد ، أى تعامل معاملة المفرد ، وأما ياء "كَيْائِي وَبَخَائِي وَزَرَائِي" فهي ليست للنسب ، ولكنها من أصل بنية الكلمة لوجودها في المفرد ، فمفرد كَيْائِي كَيْئِيَّة ، وزَرَائِي زَرْيِيَّة ، وبَخَائِي بَخْتِيَّة ، ومن ثم تمنع هذه الكلمات الثلاث من الصرف ، لأن ياءها ليست للنسب ، وإنما هي أصلية في الكلمة .

ومما يؤيد هذا الكلام ويقويه قول المبرد : "فأما سَرَائِي وَبَخَائِي وَكَرَاسِي" فغير مصروف في معرفة ولا نكرة ، لأن الياء ليست للنسب ، وإنما هي الياء التي كانت في الواحد في بختيه وكرسي (2) .

ومن ثم فإن "عَبْقَرِيًّا" منصرف منون ، لأن ياءه للنسب ، فهي ليست مركبة من جزعين ضم أحدهما إلى الآخر .

1 - للمحتسب : ص 306 .

2 - للمقتضب : ج 3 ص 328 .

أما الذين منعه الصرف فيقصدون التناصب والمشكلة لمجاورتها
 لـ "رَقَارِف" وقد نص على هذا أبو حيان قائلاً : " وقد يقال لما مَنَعَ
 ما لا ينصرف في "رَقَارِف" شاكلة في "عَبَّاقِرِي" كما قد يُنَوَّنُ
 ما لا ينصرف للمشكلة يُمنَع من الصرف للمشكلة (1) ومن ثم وجد
 التناصب بين الجمع وصفته "رَقَارِف وخُضِر" و "عَبَّاقِرِي وحِسَان" .

أما الجمهور فقد قرأ (متكئين على رَقْرِف خُضِر وَعَبْقَرِي حِسَانِ)
 بالإفراد في رفر وعبرى (2) وهذا هو المشهور والجيد المتعارف عليه.

أما الذين يقرؤون (متكئين على رَقَارِف خُضِر وَعَبْقَارِي حِسَانِ)
 فهي من القراءات الشاذة ، وهي أيضاً لهجة من لهجات الفصحى .

4- الأيكة:

ويقول الزجاج : " قوله عز وجل : كَذَّبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ
 الْمُرْسَلِينَ " (3) وأكثر القراء على إثبات الألف واللام في الأيكة ، وكذلك
 يقرأ أبو عمرو وأكثر للقراء ، وقرأ أهل المدينة "أصحابُ أَيْكَةٍ" مفتوحة
 اللام ، فإذا وقفت على أصحاب، قال: "ايكة المرسلين" وكذلك هي في هذه
 السورة بغير ألف في المصحف، وكذلك أيضاً في سورة (ص) في قوله
 عز وجل : "وَتَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ أُولَئِكَ لِلْعَذَابِ" (4) بغير
 ألف وفي سائر القرآن باللف، قال الله عز وجل : "وَلَمَّا كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ
 نَظَّامِينَ" (5) وقال عز وجل : "وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبُعْ كُلٌّ كَتَبَ الرَّسُلُ

1 - البحر المحيط : ج8ص400 .

2 - إتحاف فضلاء البشر : ج2ص513 ، والبحر المحيط : ج8ص199 .

3 - سورة الشعراء : آية/176 .

4 - سورة ص : آية/13 .

5 - سورة الحجر : آية/78 .

فَحَقَّ وَعِيدٌ⁽¹⁾ ويجوز وهو حسن جداً " كذب أصحاب ليلة المرسلين
بغير ألف في الخط على الكسر ، وعلى أن الأصل الأيكة ، فَأَلْقَيْتُ لَهُم
فَقِيلَ لَيْكَةً ، والعرب تقول الأحمر جاعنى ، وتقول إذا أَلْقَيْتُ الهمزة " لأحمر
جاعنى " بفتح اللام وإثبات ألف الوصل ، ويقولون أيضاً: " لأحمر جاعنى "
يريدون الأحمر ، وإثبات الألف واللام فيهما فى سائر القرآن يدل على أن
حذف الهمزة منها التى هى ألف الوصل بمنزلة قولهم " لَأَحْمَرُ "⁽²⁾ .

ونفهم من كلام الزَّجَّاج السابق أن القراء قرؤوها بإثبات الألف واللام،
نعم هذا صحيح ، ففي الإتحاف قرئ " الأيكة " بهمزة وصل وسكون اللام
بعدها همزة مفتوحة ، وبكسر التاء فيهما ⁽³⁾ .

وعلى هذا تكون " الأيكة " مصروفة حيث قرأها خلف
فى الآيات الأربع بهمزة وصل بعدها لام ساكنة، بعدها همزة مفتوحة،
وبكسر التاء⁽⁴⁾ .

أما نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر فقد قرؤا " لَيْكَةً " بلام
مفتوحة بلا ألف وصل قبلها ولا همزة بعدها ، وفتح تاء التانيث⁽⁵⁾ .

وعلى هذه القراءة تكون " لَيْكَةً " غير منصرفة للعلمية والتانيث
كطلحة ، وجاء رسم المصحف مؤيداً لهذه القراءة ، ففي الإتحاف " واتفقوا

1 - سورة ق : آية/14 .

2 - معانى القرآن : ج4ص97 وما بعدها .

3 - الإتحاف : ج2ص319 .

4 - النشر : ج2ص336 .

5 - النشر : ج2ص336 ، والإتحاف : ج2ص319 وما بعدها .

على رسم "ليكة" هنا و "ص" باللام فقط ⁽¹⁾ وذكر في البحر المحيط أنها في
الأمم مصحف عثمان وجميع مصاحف الأمصار على ذلك ⁽²⁾ .

وطعن في هذه القراءة المبرد ، وابن قتيبة ، والزجاج ، وأبو على
الفراسي ، وتبعهم الزمخشري ، وذكروا أن مادة (ليك) مهملة وهموا
القراءة وزعموا أنها أخذت من أفواه الرجال " ⁽³⁾ ولا سند لهم سوى أن
هذه المادة ليست في العربية .

ويرد عليهم أبو حيان بأنه إن صح ذلك كانت الكلمة أعجمية ،
ومواد كلام العجم مخالفة في كثير مواد العرب ، فيكون قد اجتمع على
منع صرفها العلمية والعجمة والتأنيث " ⁽⁴⁾ ويقول الزجاج : " أعنى أن
القراءة بجر ليكة ، وأنت تريد الأيكة ، واللام أجود من أن تجعلها ليكة ،
وأنت لا تقدر الألف واللام ، وتفتحها لأنها لا تنصرف ، لأن ليكة
لا تعرف ، وإنما هي ليكة للواحد ، وليكة للجمع ، فأجود القراءة فيها
الكسر ، وإسقاط الهمزة لموافقة المصحف ، وأهل المدينة يفتحون على ما
جاء في التفسير أن اسم المدينة التي كانت للذين أرسل إليهم شعيب عليه
السلام " ليكة " وكان أبو عبيد القاسم بن سلام يختار قراءة أهل المدينة
والفتح ، لأن " ليكة " لا تنصرف ، وذكر أنه اختار ذلك لموافقتها الكتاب
مع ما جاء في التفسير ، كأنها تسمى المدينة الأيكة ، وتسمى الغيضة التي
تضم هذا الشجر الأيكة ، والكسر جيد على ما وصفنا ، ولا أعلمه إلا قد
قرئ به " ⁽⁵⁾ .

1 - الإتحاف : ج2ص322 .

2 - البحر المحيط : ج7ص37 .

3 - الإتحاف : ج2ص319 ، ولكتشاف : ج3ص232 ، والبحر المحيط : ج7ص37 .

4 - البحر المحيط : ج7ص38 .

5 - معاني القرآن : ج4ص9 .

من خلال ما سبق نستنتج أن " ليكة " قرأها أهل المدينة مفتوحة التاء بغير ألف ، وبسقاط الهمزة على نحو ما جاء مرسوماً فى المصحف الشريف مؤيداً لهذه القراءة ، فمنعت الصرف للعلمية والتأنيث والعجمة ، وعلى هذا فسرت على أنها تعنى المدينة ذات الأيك ، أى الشجر الكثيف ، وحذفت الهمزة منها لتلى هى ألف الوصل فأضحت " ليكة " وهى لهجة أهل المدينة ، بمنزلة قولهم " لَحْمَر " .

وعلى الطرف الآخر عرفت " الأيكة " بـ أَلْ ، وجاءت مكسورة على نحو ما ورد فى القرآن الكريم ، وهى قراءة جيدة ، قرأها طلحة ونافع .

5- سارويل:

ويقول الزَّجَّاج : " فأما سارويل " فاسم أعجمى أشبه من كلام العرب ما لا ينصرف ، وإنما هو بالفارسية : " سَرَوَال " فبنتها العرب على ما لا ينصرف من كلامها ، فإذا صغرت صرفتها إلا أن تكون اسم رجل" (1).

ومن قبله نبه على هذا إمام العربية سيبويه قائلًا : "فأما سارويل" فاسم أعجمى أشبه من كلام العرب ما لا ينصرف ، وإنما هى بالفارسية " سَرَوَال " فبنتها العرب على ما لا ينصرف من كلامها ، فإذا صغرتها صرفتها إلا أن تكون اسم رجل" (2) .

وقد نص على عجمة هذا اللفظ كذلك جهمرة من اللغويين ، يقول الجواليقي: " والسراويل " أعجمى معرب (3) وقال صاحب اللسان:

1 - ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 64 .

2 - للكتاب : ج 2 ص 16 .

3 - معرب للجواليقي : ص 196 .

" قال الليث : السراويل أعجمية ، أعربت وأثنت....⁽¹⁾ وقال أدى شير
 " السربال " لباس معروف ، معرب سرّوال ، وأصله سربال ، مركب من
 " سرّ " أى فوق ، ومن " بال " أى القامة ، وفيه بالعربية لغات : سرّوال ،
 وسرويل ، وسراويلين ، وسراويل ، وشروال ، وبنوا منه أفعالاً منها :
 "سرّول ، وتسروول ، وسربل ، وتسربل " ⁽²⁾ وقال الصبان : " السراويل
 فارسية معربة ، والسراويل بالنون ، والشروال بالشين ، أى المعجمة
 لغة"⁽³⁾ وقال الأشموني : " والمراويل " اسم مفرد أعجمي ⁽⁴⁾ .

والتفسير الصوتي لتعريب هذا اللفظ من الفارسية إلى العربية يرجع
 إلى أنهم استبدلوا بصوت الشين الساكن فى " شروال " صوت السين فقالوا
 " سروال وسراويل " وأصلها بالأعجمية " شروال " وتعليل ذلك الإبدال أن
 صوت السين قريب من صوت الشين فى الهمس .

والمراويل والسراويل لغتان ، أى لهجتان ، ذلك أنهم أبدلوا اللام
 نوناً فى السراويل فقالوا "السراويل " لأنهما متقاربتان مخرجاً ، تخرج
 اللام من حافة اللسان من أناها إلى منتهى طرفه وما بينها وبين ما يليها
 من الحنك الأعلى ⁽⁵⁾ واللام صوت جانبي مجهور ، ينطق بأن يتصل
 طرف اللسان باللثة ، ويرتفع الطبق فيسد المجرى الأنفى عن طريق
 اتصاله بالجدار الخلفى للحلق، هذا مع حدوث زنبقة فى الأوتار
 الصوتية ⁽⁶⁾ .

1 - اللسان : مادة "سروول" : ج4ص355 .

2 - معجم الألفاظ الفارسية : ص8 .

3- حاشية الصبان : ج3ص394 .

4 - شرح الأشموني "منهج السالك" : ج2ص521 ، وتشويق الخلان : ص78 .

5 - سر صناعة الإعراب : ج1ص52 ، ولتطور النحوى : ص12 .

6 - المدخل إلى علم اللغة : ص47 .

أما النون فتخرج من طرف اللسان بينه وبين ما فريق الثنايا (1)
أسفل اللام قليلاً ، وكلاهما مجهور ، متوسط ، مستقل ، منفتح ، فلا فرق
بينهما إلا أن اللام صوت متحرك ، غير أنهما من الحروف المتوسطة ،
أى ليست شديدة ، لا يسمع معها انفجار ، وليست رخوة ، فلا يكاد يسمع
لها ذلك الحفيف الذى يتميز به الأصوات الرخوة " (2) .

ونظراً للعلاقة المخرجية والوصفية بينهما فقد وقع الإبدال بينهما
كثيراً ، كما فى المثال السابق " سراويل " و " سراوين " .

والتفسير الصوتى لإبدال اللام نوناً فى هذا المثال وغيره ، يرجع
إلى قانون المماثلة الصوتية والسهولة والتيسير فى النطق ، حيث يميل
المتحدث دائماً إلى السهولة فى النطق بالأصوات ، فيقلب اللام نوناً كما
فى إسماعيل وإسماعين وإسرائيل وإسرائيلين ، وجبريل وجبرين ،
وهى لهجة عربية فصيحة نطقت بها العرب .

أما منع " سراويل " من الصرف فقد نبّه إليه شيخنا الزّجاج وإمام
العربية سيبويه سابقاً وقالوا : إن العرب بنتها على ما لا ينصرف من
كلامها ثم تبعها جمهرة من اللغويين والنحويين ، يقول المبرد : " وعلى هذا
لم يصرفوا " سراويل " وإن كانت قد أعربت ، لأنها وقعت فى كلام
العرب على مثال ما لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ... وكان أبو الحسن
الأخفش يقول إذا منعه من الصرف أنه مثال لا يقع عليه الواحد ، فلما
نقلته فسميت به الواحد خرج من ذلك المنع ، وكان يقول : للدليل على ذلك
ما يقول النحويون فى مدائن ويابه أنه مصروف فى المعرفة والنكرة (3) .

1 - سر الصناعة : ج1 ص53 ، والتطور النحوى : ص12 .

2 - د : إبراهيم نيس ، الأصوات اللغوية : ص64 .

3 - المقضب : ج 3 ص 345 ، حاشية الصبان : ج 3 ص 394 .

وفى موضع آخر يقول : " فلما "سرلويل" فكان يقول فيها العرب يجعلها بعضهم واحداً ، فهي عنده مصرفة فى النكرة على هذا المذهب ، ومن العرب من يراها جمعاً ، واحداً سرواله (1) وينشدون (2) :

عليه من اللؤم سرّواله .: فليس يَرِقْ لمُستعْطِفٍ

وقد نص الأشمونى والمبرد على أن هذا البيت مصنوع لا حجة فيه (3) وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول سرّواله (4) قال السيرافى : " وينبغى على مذهب الأخفش أن ينصرف إذا لم يكن جمعاً ، وقد رأينا شعر العرب يدل على مذهب سيبويه ، ومن الناس من يجعله جمعاً لسرّواله فيكون جمعاً لقطع الخرق ، واعتمد هذا المذهب أبو العباس (5) .

فمن رآها جمعاً يقال له : إنما هى اسم لشئ واحد ، فيقول جعلوه أجزاءً كما نقول : نخاريص القميص ، والواحد خرصّة ، فعلى هذا كان يرى أنها بمنزلة قناديل ، لأنها جمع لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ، ولكن إن سمى بها صرفتها فى النكرة " (6) .

1 - المقتضب : ج 3 ص 346 .

2 - ورد هذا البيت فى اللسان مادة "سرول" : ج 14 ص 355 ، وخزانة الأئب : ج

1 ص 113 ، والمقتضب : ج 3 ص 346 ، وشرح الأشمونى : ج 2 ص 522 ،

وحاشية الصبان : ج 3 ص 394 ، وقيل البيت مصنوع ، وقيل قائله مجهول .

3- شرح الأشمونى "منهج السالك" : ج 2 ص 522 ، والمقتضب : ج 3 هامش ص 346 .

4- شرح الأشمونى "منهج السالك" : ج 2 ص 522 .

5- للكتاب : ج 2 هامش ص 16 .

6 - المقتضب : ج 3 ص 346 .

ويرد هذا القول أمران: أحدهما أن سرولة لغة فى سراويل ، لأنها بمعناه، فليس جمعاً لها والآخر أن النقل لم يثبت فى أسماء الأجناس، وإنما ثبت فى الأعلام" (1) وقال السرافى : "والذى عندى أن سرولة لغة فى سراويل" (2) ويقول الرضى: "واختلف فى تحليله ، فعند سيبويه وتبعه أبو على أنه اسم أعجمى مفرد غريبٌ كما غريبُ الأجر، لكنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعاً نحو : قناديل ، فحمل على ما يناسبه فمنع الصرف ، ولم يمنع مخففاً ، لأن جمع موازنه ليس ممنوعاً من الصرف" (3).

وعلى هذا الأساس فإن سرولة لغة فى سراويل ، ومن ثم تكون سراويل مؤنثة ممنوعة من الصرف فإذا سُمى بها مذكر ثم صغرت صرفت ، يقول الأشمونى : "وينبغى أن يعلم أن سراويل اسم مؤنث ، فلو سُمى به مذكر ، ثم صغر ل قيل فيه "سُرَيْبِيل" غير مصروف للتأنيث والتعريف ، ولولا التأنيث لصرف كما يصرف "شراحيل" إذا صغر ف قيل "سُرَيْحِيل" لزوال صيغة منتهى التكسير" (4) وقال عباس حسن : "ولولا التأنيث لصرف شراحيل إذا صغر ، ف قيل سُرَيْحِيل لزوال صيغة منتهى التكسير" (5) .

1- شرح الأشمونى "منهج المالك" : ج 2 ص 522 ، وقلرن بما ورد فى شرح الكافية: ج 1 ص 57 ، حاشية الصبان : ج 3 هامش ص 394 ، وشرح التصريح: ج 2 ص 212.

2 - الكتاب : ج 2 هامش ص 16 ، واللسان مادة : "سرول" .

3 - شرح الكافية : ج 1 ص 57

4 - شرح الأشمونى "منهج المالك" : ج 2 ص 522 ، والأصول فى النحو: ج 2 ص 65.

5 - النحو الوافى : ج 4 ص 164 .

وفى اللسان : " وأما سراويل فليس بعربى صحيح ، والسراويل فارسمى معرب يذكر ولا يؤنث ، ولم يعرف الأصمعى فيها إلا التأنيث . قال الليث "السراويل " أعجمية أعربت وأنثت ، والجمع " سَرَاوِيلَات " ، قال سيبويه ولا يكسر ، لأنه لو كسر لم يرجع إلا فى اللفظ الواحد فترك ، وقد قيل سراويل جمع سروالة ... وسَرَوَلَةٌ فتسروال : " ألبسه إياها فلبسها " ... الجوهري ، قال سيبويه: وسروال واحدة ، وهى أعجمية أعربت فأشبهت من كلامهم ما لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة . فهى مصروفة فى النكرة ، قال ابن برى قوله فهى مصروفة فى النكرة ليس من كلام سيبويه ⁽¹⁾ وقال الصبان: " زاد الفارضى فى تعريفه لكلمة "سراويل" بالإضافة إلى أنها اسم مفرد أعجمى أضلف أنها نكرة مؤنثة ⁽²⁾ .

و"سراويل " اسم مفرد أعجمى جاء على مثال مفاعيل فشبّهوه به ومنعوه من الصرف وجهاً واحداً خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه ... وقد ألغز العلامة الحريرى رحمه الله تعالى فى مقاماته هذا اللفظ فقال فى شرحه ، قال بعضهم هو واحد ، وجمعه سَرَوَائِلَات ، فعلى هذا القول هو فرد ، وكفى عن ضمه للخصر بأنه حازم ، وقال آخرون : بل هو جمع واحده سِرْوَال مثل شِمَالٍ وشِمَالِيل ، وسربال وسراويل ، فهو على هذا القول جمع ⁽³⁾ .

إذاً فإن جانب التأنيث فى "سراويل" يؤكد كما قلنا منعه من الصرف حتى ولو صغر وزالت صيغة منتهى الجموع عنه ، فإن التأنيث مع العلمية عند التسمية به كقيلان بمنعه .

1- اللسان مادة : " سروال " : ج14 ، ص 355.

2- حاشية الصبان : ج3 ، ص 394 .

3- تشويق الخلان : ص 78.

والرأى الآخر أنه يمنع الصرف العلمية والعجمة ، يقول الأشموني " اعلم أن سراويل اسم مفرد أعجمي جاء على وزن مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة لما عرفت أن بناء مفاعل ، ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب إلا لجمع أو منقول من جمع ، فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما ، وذلك بأن لا تكون ألفه عوضاً عن إحدى ياءى النسب ولا كسرة ما يلي ألفه عارضة ، ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ، ولم يوجد ذلك في مفرد عربى كما مر ، ولما وجد في مفرد أعجمي ، وهو سراويل - لم يكن إلا منعه من الصرف وجهاً واحداً ، خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه (1) .

ونخلص من كل ما سبق إلى أن :

- 1- سراويل ممنوع من الصرف لأنه أعجمي ويشبه صيغ منتهى الجموع فهو بمنزلة ذخاريص ، مفرد ذخرفة ، فيكون بمنزلة قناديل.
- 2- سرؤالة لغة في سراويل لأنها بمعناه ، فليس جمعاً لها ، ومن ثم تكون سراويل مفردة مؤنثة ، ولذلك منعت للصرف للتأنيث والعجمة.
- 3- سراويل منصرف إذا صغر فيكون عندئذ بمنزلة شراويل لزوال صيغة منتهى التكسير منه.

6- الإلياسية :

ويقول للزجاج : "وقوله عز وجل 'سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ' (2) قرئت إِبْرَاهِيمَ فمن قرأ بالوصل فموضع "الإلياسية" جمع ، هو وأُمته المؤمنون ،

1- منهج السالك : ج 2 ، ص 521.

2- سورة الصافات : آية 130

وكذلك يجمع ما يُنسب إلى الشيء بلفظ الشيء ، تقول: رأيت السامعة والمهالبة ، تريد بنى المهلب وبنى مسمع ، وكذلك رأيت المهلبين والمسمعين. وفيها وجه آخر تكون فيه لغتان إلياس وإلياسين ، كما قال ميكَال وميكَائيل (1)

ولم ينص الزُّجاج على منع "إلياس" أو "إلياسين" من الصرف ، رغم أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة ، غير أنه أسار إلى أن فيها لغتان "إلياس" و "إلياسين" يقول العلامة ابن جنى: "إن العرب تتلاعب بالأسماء الأعجمية تلاعباً، فإلياس وإلياسين واحد" (2) وقد نص الفراء على أن "إلياس" لغة بنى أَسَد (3).

قال بعض اللغويين : إن "إلياسين" جمع إلياس باعتبار أصحابه كالمهالبة والسعديين ، في المهلب وقومه ، وسعد وقومه ، كما قال الشاعر: (4) .

أنا ابن سيد السعدينا

ويحتج أصحاب هذا الرأي بأن إمام العربية سيبويه رأى صحة ذلك في النسب في الجمع ، ورتّوا على ذلك بأن الجمع يجعل الأسماء مُنْكَرَة ،

1- معاني القرآن : ج4 ، ص 312.

2- المحتسب : ج2 ، ص 224.

3- للفراء ، معاني القرآن : ج2، ص 392.

4- البيت من الرجز عوَّاثله رؤية ، وقد ورد في الكتاب : ج1 ، ص 289 ، ويريد بـ "أسعد السعدينا" سعد بن زياد ، ومناة بن تميم ، وفيهم الشرف والعدد ، والأمثلة على ضم الواحد إلى الواحد أو الأكثر كثيرة ، انظر معاني القرآن للفراء : ج2 ، ص 392.

فلماذا لم تُعرف "إلياسين" فتجئ "الإلياسين" فلما لم يقرأ أحد بذلك لم يصح قول من قال بأنها على الجمع ، أو على النسب في الجمع (1) .

ونفهم من هذا الكلام أن "إلياسين" ليست جمعاً ، ولم تنسب إلى الجمع . والذي أراه أن الذين ذهبوا إلى جعل "إلياسين" جمعاً كانوا يحاولون للتوفيق بين قراءة "إلياسين" وقراءة "آل ياسين" لدلالة الثانية على الجمع.

والذي بدا لي أن "إلياس" لغة "وإلياسين" لغة فهما ، مثل : "إدريس وإتراسين" وقد ورد هذا في مصحف ابن مسعود " وإن إدريس لمن المرسلين" ثم قال : " سلام على إتراسين " (2)

وبناءً على هذا فإن إلياس لغة واحدة قيل لبنى أسد كما نبه آنفاً الفراء . أما العلامة ابن جنى فقد نبه على أن "إلياس وإلياسين" واحد . ولقد نص بعض القراء على أن "إلياسين" لها قراءة أخرى هي "آل ياسين" (3) وتوجيهها يؤيد ذلك حيث إن "إلياسين" مقصود به اسم النبي ، أي: علم أعجمي للنبي المسمى بهذا الاسم ، وذلك لأن الله سبحانه لم يُسمَّ على غير أنبيائه في هذه السورة ، فالأولى أن يكون السلام على نبيه لا على آله (4) .

1- المحتسب : ج 2 ، ص 224 ، وتفسير القرطبي : ج 15 ، ص 114 .

2- المحتسب : ج 2 ، ص 224 ومعاني القرآن للفراء : ج 2 ، ص 392 ، وتفسير القرطبي : ج 15 ، ص 114 وما بعدها ، وأبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة : ج 2 ، ص 58 .

3- البحر المحيط : ج 7 ، ص 373 ، والحجة لأبي علي الفارسي : ج 6 ، ص 59 وما بعدها ، وإعراب النحاس : ج 2 ، ص 765 .

4- تفسير القرطبي : ج 23 ، ص 96 .

وخلاصة كل ما سبق أن "إلياس" لغة لبنى أسد فى "إلياسين" وقد منع من الصرف للعلمية والعجمية.

7- حذام وقطام وققاش :

وأما ما عدل للتسمية حَذَّام وقَطَّان ورقَّاش ، يقول الزُّجَّاج فى باب ما جاء معدولاً على وزن فَعَّالٍ "فإذا سميت امرأة بـ " حذام " أو " قطام " أو " رقاش " فإنها مبنية على الكسر فى لغة أهل الحجاز . نقول: هذه قطام قد جاءت وحَذَّام ، فأما مذهب سيبويه : " فإنك سميتها بالاسم الذى كان فى موضع الأمر ، فتركبتها مبنية على الكسر . وهذه الأسماء أعنى قولك : " نزال ودراك " التى للأمر عنده مؤنثات ، قال : الدليل على ذلك قول زهير: ⁽¹⁾

ولأنت أشجع من أسامة إذ .: دُعيتَ نَزَالٍ وَلُجٍ فى الذَّعَرِ

فقال : " دُعيت " لأن نزال عنده مؤنث ، فإذا سُمى امرأة بـ — قَطَّام فهو عنده بمنزلة أسماء الأمر ، تقول "هذه قطام" ورأيت قَطَّام ⁽²⁾ .

ومن قبله نبه على هذا إمام العربية سيبويه قائلاً: " ألا ترى أن بنى تميم يقولون: "هذه قَطَّام ، وهذه حَذَّام" لأن هذه معدولة عن حانمة ، وقطام معدولة عن قاطمة أو قطعة " ⁽³⁾ .

ونفهم من كلامهما أنه " حذام وقطام ورققاش " مبنى على الكسر إجراء له مجرى فَعَّالٍ نحو " نزال ودراك" فى الأمر ، أى الواقع موقع الأمر لشبهه به فى الوزن والعدل ، والتعريف ، وهى لغة أهل الحجاز ،

1- ورد هذا البيت فى ما لا ينصرف : ص 100.

2- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 99 وما بعدها.

3- للكتاب : ج 1 ، ص 40.

يقول سيبويه : " ولم أهل الحجاز فلما رأوه اسماً لمؤنث ، ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه ، لأن البناء واحد ، وهو هاهنا اسم للمؤنث ، كما كان ثم اسماً للمؤنث ، وهو هاهنا معرفة كما كان ثم ⁽¹⁾ .

وقال السيوطي : " وأم الحجازيون فإن باب حذام عندهم مبنى على الكسر إجراء له مجرى "فَعَل" الواقع موقع الأمر كنزال لشبهه به في الوزن والعدل والتعريف ، وقيل لتضمنه معنى الحذف ، وهو علامة التانيث في المعدول عنه ⁽²⁾ .

وقال المبرد : " فلما أهل الحجاز فيجرونه مجرى ما ذكرنا قبل ، لأنه مؤنث معدول ، وإنما أصله " حائمة وراقشة وقاطمة " ففَعَال في المؤنث نظير "فَعَل" في المذكر . ألا ترى أنك تقول للرجل : يا فُسْقُ ، يا لُكْعُ ، وللمرأة : يا فُسْقُ ، يا لُكَاغُ ، فلما كان المذكر معدولاً عما ينصرف عُدِلَ إلى ما لا ينصرف ⁽³⁾ ففَعَال في المؤنث نظير "فَعَل" في المذكر .

بيد أن "حَذَام" وبابه إذا سمي به مذكر يكون معرباً ممنوعاً من الصرف لا مبنياً ، ويجوز صرفه لزوال وعمله بزوال تانيثه ، يقول الأشموني : "حَذَام" وبابه لو سمي به مذكر لم يُبَيَّن ، و هو كذلك ، بل يكون معرباً ممنوعاً من الصرف للعلمية والنقل عن المؤنث لغيره ، ويجوز صرفه لأنه إذا كان مؤنثاً لإرادتكم به ما عدل عنه ، فلما زال العدل زال التانيث بزواله ⁽⁴⁾ .

1- المصدر السابق : الصفحة نفسها .

2- معجم اللوامع : ج 1 ، ص 29 .

3- المقتضب : ج 3 ، ص 373 وما بعدها .

4- الأشموني منهج السالك : ج 2 ، ص 538 .

وقال الشيخ خالد الأزهرى : "ومن المعحول علماً للمؤنث حَذَام وقَطَام فى لغة بنى تميم ... فإنهم يمنعون صرفه ، واختلف فى علة ذلك ، فقال سيبويه العلمية والعدل عن فاعلة ، ويرجح أن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة"⁽¹⁾ وقال الصبان : "فَعَال على مذهب التميميين ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة، وهذا رأى سيبويه⁽²⁾."

ونستنتج من كل ما سبق أن "حَذَام وقَطَام ورَقَاش " ممنوعة من الصرف للعلمية ، والعدل عن فاعلة ، أى حازمة وقاطمة وراقشة ، لأنها أعلام لمؤنث ، وهذا مذهب سيبويه والزجاج. ومن شواهد ذلك قول الشاعر⁽³⁾:

إذا قالت حَذَام فصنقوها .: فإن القول ما قالت حَذَام

الشاهد فيه: "حَذَام" ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، فهو علم على امرأة معحول عن حازمة ، وهو مبنى على الكسر فى الموضوعين على لغة أهل الحجاز .
وقال آخر⁽⁴⁾ :

أَتَارِكَةٌ تَنكَلُهَا قَطَام .: وضئاً بالتحية والسلام

1- شرح التصريح على التوضيح : ج2 ص 225.

2- حاشية الصبان : ج3 ، ص 269.

3- ينسب هذا البيت لجم بن صعب وقيل لدميم بن طارق، وهو من بحر الوافر، وقد ورد فى " ما ينصرف : ص 100 ، واللسان مادة "حَذَام" ومجمع الأمثال للميداني: ج1 ، ص 106، وأمالى ابن الشجرى : ج2 ، ص 115 ، وشرح المفصل : ج4 ، ص 64 ، وشرح الأشمونى : ج2 ، ص 537.

4- البيت للناطقة الزبيانية ، وقد ورد فى ديوانه : ص 185 ، وأمالى ابن الشجرى : ج2 ، ص 115 ، واللسان مادة "رَقَش" وهو من بحر الوافر.

الشاهد فيه : "قَطَام" ممنوع من الصرف للعلمية مع التأنيث ، فهو علم معدول عن قاطمة وهو مبنى على الكسر تشبيهاً له بَنَزَالٍ ، وهو مذهب أهل الحجاز .

أما الشيخ خالد الأزهرى فقد ذهب إلى أن المانع من الصرف فى "حَذَامٍ وَقَطَامٍ وَرَقَاشٍ" العلمية والتأنيث المعنوى كزئنب ، ويرجحه أنهم لا يُعدون العدل فى نحو طوى ⁽¹⁾ وقال الصبان: "ذهب المبرد إلى العلمية والتأنيث المعنوى ، وهو أقوى لأن التأنيث يتحقق فلا حاجة إلى تقدير العدل ، لأنه إنما يقدر إذا لم يتحقق غيره ، وأجاب الدمامينى بأن العلمية على الأعلام النقل ، فلذا جعلها سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة كما تقدم فى عمر ، وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة ⁽²⁾ .

ونفهم مما سبق أنهم يمنعونها من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوى كزئنب وسعاد ونحوهما ولا عدل فيها ، وقد اختار أبو حيان وغيره مذهب سيبويه ، لأن هذه الأعلام على رأى المبرد تكون مرتجلة ، لا أصل لها فى النكرات ، والغالب على الأعلام أن تكون منقولة ، وهى التى لها أصل فى النكرات عدلت عنه بعد أن صيرت أعلاماً ، فيقدر عدول فَعَالٍ عن فاعل علماً وفاءً بما تستحقه الأعلام ⁽³⁾ .

1- شرح التصريح على التوضيح : ج2 ، ص 255.

2- حاشية الصبان: ج3 ، ص 269.

3- أبو حيان : ارتشاف الضرب : ج1 ص 436 ، وابن مالك ، المساعد على شرح التسهيل: ج3 ، ص 3.

والذى بدا لى أن للمبرد يمنع" حذام وقطام ورقش الصرف لثلاث
علل ، هى التعريف والتأنيث والعدل، يقول السيوطى: " قال المبرد لتوالى
علل منع الصرف عليه ، وهى التعريف والتأنيث والعدل" (1).

بيد أن شيخنا الزجاج نص على فساد مذهب المبرد الذى يرى توالى
العلل، وليس بعد منع الصرف إلا البناء وعدم الإعراب ، يقول : "وكان
لأبى العباس مذهب فى هذا ، كان يزعم أنك لو سميت امرأة بـ" حاذمة "
كنت لا تصرفها ، فلما عكَلتَ " حَذَام " عن "حاذمة " بنيته ، لا مرتبة ففى
حط الإعراب بعد ترك الصرف إلا البناء . وهذا مذهب يفسده عندى: أنى
أرى ما لا ينصرف من الأسماء، إذا زادت علته على اثنتين لم يُتَلَخَّ به
أكثر من ترك الصرف . والدليل على ذلك أنك إذا سميت رجلاً بـ "
وَرَقَاءَ " يا هذا" قلت "جاعنى وَرَقَاءُ يا هذا " فقد زاد بتسميتى علة التعريف
، فصار فيه ثلاث علل : أنه فيه ألف التأنيث ، وأن ألف التأنيث صيغة مع
الاسم ، وأنه معرفة ، فلم يزد "التعريف " على منع الصرف"(2)

ومما يعضد كلام شيخنا للزجاج ويقويه قول العلامة ابن جنى: "
فأما قول من قال: إن الاسم الذى اجتمع فيه سببان من أسباب منع الصرف
فمِنَعَةٌ إذا انضم إلى ذلك ثالث امتنع من الإعراب أصلاً ففاسد عندنا من
أوجه: أحدهما أن سبب البناء فى الاسم ليس طريقه طريق حديث
الصرف، وترك الصرف إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير ، وأما
تمثيله ذلك بمنع إعراب حَذَام وقَطَام ، وبقوله فيه : إنه لما كان معدولاً عن
حاذمة وقاطمة ، وقد كانتا معرفتين لا ينصرفان ، وليس بعدم منع
الصرف إلا ترك الإعراب ألَبَّةً ، فلا حق فى الفساد بما قبله ، لأنه منه،

1- مع الهوامع : ج 1 ، ص 29.

2- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 100 وما بعدها.

وعليه حذاه، وذلك أن علة منع هذه الإعراب إنما هو شيء أتاها من باب "دَرَاكَ وَنَزَالَ" ثم شبهت "حَذَامَ وَقَطَامَ وَرَقَاشَ" بالمثل ، والتعريف، والتأنيث بباب دراك ونزال على ما بيناه هناك ، فأما أنه لأنه ليس بعد منع الصرف إلا رفع الإعراب أصلاً فلا " (1).

وخلاصة كل ما تقدم أن "حَذَامَ وَقَطَامَ وَرَقَاشَ" أعلام مبنية ممنوعة من الصرف لما يأتي: (2)

1- شبهه بنزال وزناً وتعريفاً وعدلاً وتأنيثاً ، وهذا قول الحجازيين.

2- تضمنه معنى هاء التأنيث وإليه ذهب الربيعي.

3- توالى للعلل ، وليس بعد منع الصرف إلا البناء ، وإليه ذهب المبرد.

والذي أرجحه الرأي الأول ، وهو تشبيه "حَذَامَ وَقَطَامَ وَرَقَاشَ" بنزال في الوزن والعدل والتأنيث ، لأنه هو المشهور الذي نص عليه جمهور اللغويين والنحاة.

بيد أن "حَذَامَ وَقَطَامَ وَرَقَاشَ" من الأسماء التي يتكون تنوينها لأنها محببة إلى النفس ، وترك التنوين يشعر بهذا المعنى ، ومن ثم بنوها على الكسر أشعاراً بالإضافة إلى النفس ، يقول السهيلي: "على أن الاسم العلم المؤنث خاصية تمنع من التنوين ، وهي في قولهم "حَذَامَ وَرَقَاشَ" وذلك أنهم يشيرون بهذه الأسماء إلى أنهن محبوبات ، وكل محبوب مقرب إلى النفس ، مضافاً إليها ، وترك التنوين يشعر بهذا المعنى ، ألا ترى كيف خصوه بالكسرة التي هي أخت الياء ، كأن المنكلم يريد إضافتها إلى نفسه،

1- الخصائص : ج 1 ، ص 180 وما بعدها.

2- شرح الأشموني "منهج السالك" : ج 1 ص 537 ، والتبصرة والتذكرة : ج 2 ص 565 ، والكامل : ج 1 ص 280.

وهذا موجود في زماننا لأن البدويات يُسمّين "شَكَل" و"شَمْس" ونحو ذلك،
والحضرية "أُمْنِيَّة وعزيزة"، يكسرون أواخر هذه الأسماء، كما فعلت
العرب في "حَدَام وَقَطَام وِرْقَاش" إشعاراً بالإضافة إلى النفس من غير ياء،
لأنهم لا يريدون الإضافة للمحضة، وإنما يريدون ما يضارعها ويقرب
منها، وخصوا بهذا البناء فَعَال، لأنها قبل التسمية من خصائص أوصاف
المؤنث، نحو: "زَرَانٍ وَحَصَانٍ وَقَلَّ"، فرائحة الإضافة تمنع من
التنوين، بنى على الكسر، أو لم يُنَّ (1)

وخلاصة كل ما سبق أن بناء "حَدَام وَقَطَام وِرْقَاش" على الكسر
لهجة أهل الحجاز على نحو ما نبه عليه اللغويون، وقد منع من الصرف
لعتنين هما العدل والتأنيث.

8- خمسة عشر:

وامتداداً لما سبق يقول للزجاج: "فأما خَمْسَةُ عَشَرَ" فهي في
موضع الرفع والنصب والخفض مفتوحة الوسط والآخر، تقول: "هذه
خَمْسَةُ عَشَرَ" و"رَأَيْتُ خَمْسَةَ عَشَرَ" ومررتُ بخمسةَ عَشَرَ" تقول "رَأَيْتُ
خَمْسَةَ عَشَرَكَ"، وهذه خمسة عَشَرَكَ" وهذه الخمسة عَشَرَ" ورغم أن بعض
العرب يقول: "هذه خمسة عَشَرَكَ" فيرفع الآخر لما أضاف. قال
سيبويه: "إنما بنيت، لأنها تقع على كل شيء، وأنها اسمان جعلتا اسماً
واحداً، فُتُبِهَتْ بِـ"هؤلاء" قال إسحاق: وحقيقة شرح هذا الباب أن خمسةَ
عَشَرَ أصلها "خَمْسَةُ وَعَشْرَةٌ" فحذفت الواو فصارت في الاسم معنى للواو،
وهو معنى حرف، وما كان في معنى الحروف فغير معرب، ففتح

1- أمالي السهيلي: ص 32 وما بعدها.

الفصل بين الاسمين اللذين بينيان ، وهما اسم واحد ، وبين ما بنى وهو اسم واحد وليس من شينئين (1) .

ومما يعضد كلام الزَّجَّاجِ ويقويه قول ابن يعيش : "وأما التركيب فهو من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كان المركب فرعاً على الواحد ، وثانياً له ، لأن البسيط قبل المركب ، وهو على وجهين أحدهما :

أن يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر ، فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف ، وذلك نحو : "خمسَ عشر" وبابه ، ألا ترى أن ملول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد كما لو عطفت أحدهما على الآخر ، فقلت خمسة وعشرة ، فلما حذفت حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنى كما بنى كيف وأين ، لما تضمننا معنى همزة الاستفهام ، وكما بنى "مَنْ" لما تضمن معنى الحرف الجزاء ومنه إن⁽²⁾ وقال الأشموني : "وأما تركيب العدد نحو "خَمْسَ عَشْرَ" فمتجتم البناء عند البصريين ، وأجاز فيه الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه ... فإن سمي به ففيه ثلاثة أوجه : أن يقر على حاله ، وأن يعرب إعراب ما لا ينصرف ، وأن يضاف صدره إلى عجزه (3) .

والذي أرجحه أنه متحتم البناء ، أى يجب بناؤه ، لأن معناه خمسة وعشرة فلما رُكِّباً معاً وضم كلاهما إلى الآخر ، وأسقطت الواو لزم البناء لتضمنهما معنى حرف الواو ، يقول الزَّجَّاجِي في مجلس أبي يوسف يعقوب بن الدقاق مع أبي عبد الله محمد بن زياد الأعرابي : "وسألته عن

1- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 136.

2- شرح المفصل : ج 1 ، ص 65.

3- شرح الأشموني "منهج السالك" : ج 2 ، ص 524.

"خَمْسَةَ عَشَرَ" قال: "إنما وجب فيه البناء ، لأن معناه خَمْسَةٌ وَعَشْرَةٌ ، فلما ضمًّا وأسقطت الواو تضمن جمعهما معنى الحرف ، يعنى الواو ، فصارعا حروف المعانى بما تضمننا من معنى الواو ، ويلحق بهذا ما كان مثله فيجعله إذا أمكنه فيه ، هذا على هذا محمول ، وإذا لم يمكنه جعله مضارعاً لهذا الذى يتضمن معنى الحرف يعنى الواو (1).

وعلى هذا الأساس فإن "خَمْسَةَ عَشَرَ" أصله "خَمْسَةٌ وَعَشْرٌ" فلما حذف الواو وضم خمسة إلى عشر" فأضحى مركبين تركيباً مزجياً وجب البناء لتضمنه معنى الواو هذا على رأى البصريين ، واختير الفتح لأنه أخف الحركات على الرغم من أن الأجزاء التى تألفت منها تلك العداد معربة فى الأصل وسبب هذا البناء الطريقة التى تركبت بها تلك الأعداد .

وبناءً للجزء الثانى من "خَمْسَةَ عَشَرَ" يرجع إلى أنك لما جعلت الاسمين اسماً واحداً حذفت واو العطف مُغَيَّراً له من جهته فالأزمته البناء (2).

أما الكوفيون فيجيزون فى الشعر إعراب العدد المركب إعراب المتضايقين دون إضافته إلى مستحق المعداد نحو: هذه خَمْسَةُ عَشَرَ ، ورأيت خَمْسَةَ عَشَرَ ، ومررت بخمسة عَشَرَ ، بجر عَشَرَ فى الأحوال الثلاثة وإعراب خمسة بحسب العوامل (3) واستدل الفراء على ذلك بقول العُكَلَى أبو ثروان (4):

1- الزجاجى ، مجالس العلماء : ص 171.

2- المبرد ، المقضب : ج 4 ، ص 29.

3- الفراء ، معانى القرآن : ج 2 ، ص 33

4- ورد هذا البيت فى معنى القرآن للفراء : ج 2 ، ص 33

كُلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ .: بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ

الشاهد فيه : عشرة ، مجرورة منونة بإضافة ثمانى إليها.

ويمكننا تقسيم خمسة عشر إلى مورفيمين حريين ، بالإضافة إلى مورفيم الصفر المتمثل فى حرف العطف المحذوف على النحو الآتى :

خمسـة وعشر مورفيم حرمورفيم الصفر المحذوف مورفيم حر

ومورفيم الصفر Zero morpheme كما يقول الدكتور حلمي خليل مورفيم يدل على وجوده على وجود مورفيم محذوف: أو مستتر أو مقدر ، مثل الضمائر المستترة والصيغ فى المشتقات ، والإسناد فى الجملة ، وحركات الإعراب المقدر وغير ذلك ⁽¹⁾.

وخلاصة كل ما سبق أن "خمسـة عشر" متحتم البناء عند البصريين ، أما الكوفيون فيجيزون إضافة صدره إلى عجزه ، وفى هذه الحالة يعربونه إعراب ما لا ينصرف ، وتارة أخرى يقرؤنه على حاله ، أى يجعلونه مبنياً .

9- مثنى وثلاث ورباع :

وهى من الألفاظ المعدولة التى تعنى تحويل الاسم من هيئة إلى أخرى تحقيقاً أو تقديرأ مع بقاء المعنى الأصلي. يقول الزُّجَّاج: "هذا بسبب ما جاء معدولاً من العدد " وذلك نحو: "مثنى وثلاث ورباع وأحاد" ويقال: "ثُتَاء" فى معنى "مثنى" ويقال موحد ... اعلم أن جميع ما جاء معدولاً من هذا الباب لا ينصرف فى النكرة ، وإنما ترك صرفه ، لأنه عدلَ به

1- د : حلمي خليل ، مقدمة لدراسة علم اللغة : ص 91.

عن ثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ، فاجتمع فيه: أنه معدول عن هذا المعنى ، وأنه صفة ، لا يستعمل معدولاً إلا صفة (1) .

وفى معانى القرآن ، يقول : " وقوله عز وجل: "وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ " (2) وقوله عز وجل [متى وثلاث ورباع] بدل من " مما طاب لكم " ومعناه اثنين اثنين ، وثلاثاً ثلاثاً ، وأربعاً أربعاً إلا أنه لا ينصرف لجهتين لا أعلم أن أحداً من النحويين ذكرهما ، وهى أنه اجتمع فيه علتان ، أنه معدول عن اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاث ، وأنه عدل عن تأنيث . قال أصحابنا إنه اجتمع فيه علتان أنه عدل عن تأنيث ، وأنه نكرة ، والنكرة أصل للأسماء ، بهذا كان ينبغي أن يخففه ، لأن النكرة تخفف ولا تعد فرعاً ، وقال غيرهم هو معرفة ، وهذا محال لأنه صفة للنكرة ، قال الله عز وجل "جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّتًى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ " (3) فهذا محال أن يكون أولى أجنحة الثلاثة والأربعة ، وإنما معناه أولى أجنحة ثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة " (4) .

ويعضد كلام الزُّجَّاج ويقويه جمهرة من اللغويين والنحويين ، منهم ابن جنى (5) والرضي (6) والصبان (7) وابن عقيل (8)

1- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 59 .

2- سورة النساء آية /3 .

3 - سورة فاطر : آية/1

4 - معانى القرآن وإعرابه : ج2 ، ص9 ، وانظر كذلك : ج4 ، ص261 .

5 - اللمع : ص214 .

6 - شرح الكافية : ج1 ، ص41 .

7 - حاشية الصبان : ج3 ، ص238 .

8 - شرح ابن عقيل : ج3 ، ص326 .

كُلَّفَ من عَنَائِهِ وشِقْوَتِهِ .∴ بنتَ ثمانى عشرة من حِجَّتِهِ

الشاهد فيه : عشرة ، مجرورة منونة بإضافة ثمانى إليها.

ويمكننا تقسيم خمسة عشر إلى مورفيمين حريين ، بالإضافة إلى مورفيم الصفر المتمثل فى حرف العطف المحذوف على النحو الآتى :

خمسـة وعشر مورفيم حرمورفيم الصفر المحذوف مورفيم حر

ومورفيم الصفر Zero morpheme كما يقول الدكتور حلمى خليل مورفيم يدل على وجوده على وجود مورفيم محذوف: أو مستتر أو مقدر ، مثل الضمائر المستترة والصيغ فى المشتقات ، والإسناد فى الجملة ، وحركات الإعراب المقدر وغير ذلك (1).

وخلاصة كل ما سبق أن "خمسـة عشر" متحتم البناء عند البصريين ، أما الكوفيون فيجيزون إضافة صدره إلى عجزه ، وفى هذه الحالة يعربونه إعراب ما لا ينصرف ، وتارة أخرى يقرونه على حاله ، أى يجعلونه مبنياً .

9- مثنى وثلاث ورباع :

وهى من الألفاظ المعدولة التى تعنى تحويل الاسم من هيئة إلى أخرى تحقيقاً أو تقديرأ مع بقاء المعنى الأصلى. يقول الزُّجَّاج: "هذا باب ما جاء معدولاً من العدد " وذلك نحو: "مثنى وثلاث ورباع وأحاد " ويقال: "ثُناء" فى معنى "مثنى" ويقال موحد ... اعلم أن جميع ما جاء معدولاً من هذا الباب لا ينصرف فى النكرة ، وإنما ترك صرفه ، لأنه عُدلَ به

1- د : حلمى هليل ، مقدمة لدراسة علم اللغة : ص 91.

وأما فى المعنى فلأن العدد يراد به الدلالة على قدر المحدود ، فإذا قلت :
 جاعنى اثنان أو ثلاثة أردتُ قدر ما جاعك، وإذا قلت : جاعنى مثنى وثلاث
 لم يجر حتى يتقدم قبله جمع لتدل بنكر العدد على الترتيب ، فتقول :
 جاعنى القوم مثنى وثلاث فكان عدلاً⁽¹⁾ قال الشاعر ساعدة بن جؤية
 الهذلى⁽²⁾:

ولكنما أهلى بولد أنيسه .: نئاب تَبغى الناس مثنى وموَحدا
 الشاهد فيه : "مثنى وموحد" معدولان عن واحد واحد ، واثنين
 اثنين، وهما صفة لنئاب ، ومعناه : أن الذى يعظم مصابى أن أهلى بوادلا
 أنيس به إلا السباع ، وقال عمرو ذو الكلب⁽³⁾ :

مَنْتَ لك أن تُلَاقينى المِنايا .: أَحَادَ فى شهر حلال
 الشاهد فيه : "أحاد أحاد" من الألفاظ للمعدولة عن العدد المكرر ،
 أى "واحداً واحداً" ، ومن ثم منع الصرف للوصفية والعدل، لأنهما على
 وزن "مفعَل وفُعَال" .

ونستنتج من كل ما سبق أن العرب عكَّلت بهذه الألفاظ إلى هذه
 الصيغ -على نحو ما ذهب إليه الحريري - لتستغنى بها عن تكرير الاسم،

1 - أسرار العربية : ص316، وجمع الهوامع : ج1ص86 .

2 - البيت من بحر الطويل ، وقد ورد فى ما ينصرف : ص59 ، ومعانى القرآن :
 ج2ص10 ، والأصول:ج2ص86 ، والمقتضب : ج3 ، ص381 ، وشرح الفصل :
 ج1 ، ص62، والمخصص: ج17 ، ص121.

3 - البيت من الرجز، وقد ورد فى اللسان، مادة "منى" ، والمقتضب: ج3ص381،
 والمخصص : ج17ص124 ، وشرح المفصل : ج1ص62 ، وجمع الهوامع :
 ج1ص26 .

ويدل معناها على ما يدل مجموع الاسمين عليه ، ولهذا امتنعوا أن يقولوا
للواحد : هذا آحاد ، للثنتين

هما مثنى ، ولم يمتنعوا من ذلك إلا لزيادة معنى فى أحاد على
واحد، وفى ثناء على اثنين ⁽¹⁾ .

أما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات، إما نعتاً نحو
قوله تعالى: "أُولَئِكَ أَجْتَحِ مَتْنِي وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ" وإما حالاً نحو قوله تعالى:
"فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتْنِي وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ" وإما خبراً نحو :
" صلاة الليل مَتْنِي مَتْنِي "

ولكن ، ما السبب فى تكرار اللفظ هنا ؟

يقول الأشموني: "وإنما كرر لقصد للتأكيد لا لإفادة التكرير،
ولا تخلها أل" ⁽²⁾

وبناء على ما سبق فإن كل اسم من هذه الأسماء ممنوع من
الصرف، لأنه معدول عن لفظه الأصلي إلى لفظ آخر ، كما أن تكرار
لفظه المعدول غرضه التوكيد ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى
منع الصرف على أساس أنه موصوف بنكرة ، وذلك عندما يقع نعتاً
أو حالاً أو خبراً.

والذى بدا لى أن هذه الألفاظ أخذت سماعاً عن العرب الفصحاء
على وزنين هما "فَعَالٌ ومَفْعَلٌ" نحو : آحاد ومَوْحِدٌ ، ثناء ومَتْنِي ، ثلاث

1 - درة الغواص : ص 532 .

2 - شرح الأشموني "منهج السالك" : ج 2 ، ص 514 ، وشرح التصريح : ج 2
ص 214 ، وحاشية الصبان : ج 3 ، ص 238 .

ومثلث... حتى عُشَارَ وَمَعَشَرَ، وأقل هذه النماذج استعمالاً "سُداس
ومسدس ، وسُبَاعَ وَمَسِيع ، وثمان ومثمن ، وتُسَاعَ ومَتَمِع " .

ومما يعضد هذا للكلام ويقويه قول السيوطي : " ألفاظ العدد
المعدولة على وزن "فُعَال ومَفْعَل : المسموع من ذلك : " أَحَادَ وَمَوْحَد ،
وثَنَاءَ ومَثْنَى ، وثَلَاثَ ومَثْلَث ، وربَاعَ ومَرْبِع ، وخُمَاسَ ومَخْمَس ،
وعَشَارَ ومَعَشَرَ " (1) .

هذا وقد وقع خلاف بين علماء البصرة والكوفة حول هذه الألفاظ ،
هل هي قياسية ، أم سماعية ؟!

ذهب شيخنا للزجاج إلى قياسية هذه الألفاظ من أحاد إلى عُشَارَ
قائلاً: "وإن عُلِبَتْ أسماء العدد إلى العشرة كلها على هذا قياساً نحو:
"عُشَارَ وتُسَاعَ وخُمَاسَ ومَسْدَسَ" ، ولكن "مَثْنَى ومَوْحَد" لم يَجْءَ في مثل
"مَعَشَرَ" تريد به "عُشَارَ" وكذلك "مَتَمِع" يراد به تَسَاعَ ، وإنما استعمل من
هذا ما استعملت العرب" (2) .

ونفهم من كلام الزجاج أن المأخوذ سماعاً عن العرب "عُشَارَ
ومَعَشَرَ ، وخُمَاسَ ومَخْمَسَ ، وربَاعَ ومَرْبِع ، وثَلَاثَ ومَثْلَث ، وثَنَاءَ
ومَثْنَى ، وأَحَادَ ومَوْحَد " أما للقياسي منها "سُداسَ ومَسْدَسَ ، وسُبَاعَ
ومَسِيعَ ، وثمان ومثمن ، وتُسَاعَ ومَتَمِع " .

ويؤيده في هذا السيوطي قائلاً : " ألفاظ العدد المعدولة على وزن
فُعَال ومَفْعَل ، والمسموع من ذلك : أَحَادَ ومَوْحَد ، وثَنَاءَ ومَثْنَى ،

1 - المطالع السعيدة : ص 107 ، وحاشية الخضري : ج 2 ملش ص 100 .

2 - ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 59 وما بعدها .

وثلاث ومثلث ، ورباع ومربع ، وخماس ومخمس ، وعُشار ومَعشر⁽¹⁾ واختلف هل يقاس عليه : سدّس ومسدس ، وسباع وممبيع ، وثمان ومثمن ، وتساع ومتسع ، فذهب البصريون إلى المنع لأن فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب . والكوفيون والزرّجّاج إلى الجواز لوضوح طريق القياس فيه وهو المختار ، على أن بعضهم حكى أن هذه المراتب الأربعة مسموعة أيضاً، وصحيحة أبو حيان فقال في شرح التسهيل: " الصحيح أن البناء من مسموعات من واحد إلى عشرة ، فقد حكى أبو عمرو : إسحاق بن مرار الشيباني مؤخّذ إلى معشر ، وحكى أبو حاتم في كتاب الإبل ، ويعقوب بن السكيت : أحد إلى عشار ، قال : " ولا التفات إلى قول أبي عبيدة في المجاز : لا نعلمهم قالوا فوق ربّاع ، فمن علّم حجة عليه ، فلو سمى بهذا القسم فهو باقٍ على منع صرفه" ⁽²⁾ .

ونفهم مما سبق أن اللغويين والنحويين يختلفون بشأن القياس على سداس ومسدس ، وسباع وممبيع ، وثمان ومثمن ، وتساعو متسع :

- 1- البصريون والفرّاء يمنعون القياس عليهما ، وحجّتهم في هذا أنها لم تسمع عن العرب .
- 2- الكوفيون والزرّجّاج يجيزون القياس عليهما ، وحجّتهم في هذا وضوح طريق القياس فيهما .
- 3- البعض الآخر ذهب إلى السماع في هذه الألفاظ إذا سمعت جاز القياس عليها.

1 - لمطالع السعيدة : ص 107 .

2 - المصدر السابق : ص 107 وما بعدها، وجمع الهولع : ج 1 ص 26 .

والذى أرجحه هنا ما ذهب إليه الزُّجَّاج والكوفيون من أنه يجوز القياس على هذه الألفاظ ، لأن كثير من اللغويين والنحويين صرحوا بذلك ونبهوا عليه كابن السكيت والفراء وابن سيده وغيرهم ، يقول ابن سيده : " وقد ذكر الزُّجَّاج أن القياس لا يُمنع أن يُبنى منه إلى العشرة على هذين البناءين ، فيقال خماس ومخمس ، وسداس ومسدس ، وسباع ومسبع ، وثمان ومثمن ، وتساع ومتسع ، وعشار ومعشر ، وقد صح به كثير من اللغويين منهم ابن السكيت والفراء وبعض النحويين⁽¹⁾ " .

وفى موضع آخر يقول : " قال الفراء أنه لا قياس فيما بعد رُبَاع ، والعرب لا تجاوز رُبَاع ، غير أن الكميت قد قال⁽²⁾ :

فلم يَسْتَرِيْثُوْكَ حَتَّى رَمَيْتَ . تَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا عَشَارَا

الشاهد فيه : قوله "عُشَار" جاء على وزن فُعَال ، وهو من العشرة مما لا يقاس عليه . قال ابن سيده : "جعل "عُشَار" على مخرج "ثلاث" وهذا مما لا يقاس"⁽³⁾ .

وذهب ابن يعيش إلى أنه غير مسموع حيث يقول : "وأما وراء رُبَاع إلى عُشَار فغير مسموع ، وللقياس لا يمنعه على أنه قد جاء فى شعر الكميت "⁽⁴⁾ .

1 - المخصص : ج17ص120 .

2 - البيت من المتقارب، وقد ورد فى المخصص : ج17ص125، وشرح المفصل : ج1ص62، واللسان مادة "عشر" .

3 - المخصص : ج17ص125 .

4 - شرح المفصل : ج1ص62 .

والنتيجة التي يمكننا التوصل إليها والذي نخلص إليه أن كل ما كان على وزن فُعَال من واحد إلى عشرة نحو أَحَادٌ وَثَنَاءٌ ... حتى عَشَارٌ هو الذي يجب القياس عليه لوروده في كلام العرب ولسهولة ، وعدم احتياجه إلى تكلف أو بُعْدٍ عن الواقع اللغوي ، لأن اللغة لا تقف جامدة ، ولكنها تحتاج إلى القياس الذي يساعد على إيجاد ألفاظ لم تتكلم بها العرب .

أما " مَفْعَل " فلم يأت إلا سماعاً ، وقد صرح بذلك شيخنا للزَّجَّاج قائلًا : " وَإِنْ عُدَّتْ أَسْمَاءُ لِّلْعَدَدِ إِلَى الْعَشْرَةِ كُلِّهَا عَلَى هَذَا قِيَاسًا نَحْوُ "عَشَارَ ، وَتِسَاعَ ، وَخَمَاسَ ، وَسِدَاسَ ، وَلَكِنْ مَكْنَى ، وَمَوْحَدَ" ، لم يجرى في مثل " معشر " تريد به " عَشَارٌ " وكذلك " متسع " يراد به " تِسَاع " إنما استُعْمِلَ من هذا ما استعملت للعرب " (1) .

ومما يعضد كلامه ويقويه قول العلامة ابن جنس : " أَلَا تَرَى أَنَّ فِعَالًا أَيْضًا مِثَالُ قَدْ يُولَفُ الْعَدَدُ نَحْوُ : أَحَادٌ وَثَنَاءٌ وَرَبَّاعٌ وَكَذَلِكَ إِلَى عَشَارَ " (2) .

وعلى هذا الأساس فإن ما جاء من العدد على وزن " مَفْعَل " يكون سماعياً لقلته . فإذا سمع جاز القياس عليه عند الكوفيين والزَّجَّاج ، وحجتهم في هذا طريق القياس فيها ، أما البصريون والقرءاء فيمنعون القياس ، لأنها - على رأيهم - لم تسمع عن العرب .

أما ما يجرى على وزن " فُعَال " فيكون قياساً لكثرة مجيئه في كلام العرب واستعماله . ومن هنا كثرة استعماله يمنعه من الصرف للوصفية مع العدل .

1 - ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 59 وما بعدها .

2 - الخصائص : ج 3 ص 181 ، وشرح المفصل : ج 1 ، ص 62 .

10- سكران :

يقول الزَّجَّاجُ في باب ما لحقته الألف والنون زائدتين: "وذلك نحو: "سكران" الذي أُنْثَاهُ "سَكْرَى" فهذا لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك نحو: "غضبان" و "عطشان" و "رَيَّان" قال سيبويه : إنما لم تنصرف "فَعْلَان" هاهنا ، لأنه أشبه "حمرأ" في عدة الحروف والتحريك والسكون ، وأن لـ "فَعْلَان" مؤنثاً على حدة كما أن لـ "حمرأ" مذكراً على حدة ، فأشبهه "فَعْلَاء" هذا التشبه (1) .

وفي باب ما زيدت فيه الألف والنون مما ليست له فعلى يقول : " فجميع هذا الباب ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة ، وإنما انصرف في النكرة لأنه أشبه: "سكران" في الزائدتين ، وانحط عن باب "سكران" لأنه ليس مثله في الحركة والسكون ، وأنه ليس له مؤنث على حدة نحو عُريان وإنسان " (2) .

ويؤكد هذا الكلام ويقويه قول ابن قتيبة: " كل اسم على "فَعْلَان" مؤنثة "فعلى" فإنه لا ينصرف في معرفة ولا في نكرة ، وكذلك مؤنثه ، نحو: "عطشان ، ورَيَّان ، وغضبان" (3) .

لكن ، ما العلة في منع كل ما هو على وزن "فَعْلَان" من الصرف؟
للجواب على ذلك يقول العلامة ابن جني : " كل وصف كان على وزن "فَعْلَان" ومؤنثه "فعلى" فإنه لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، وذلك نحو "سكران وغضبان وعطشان" لقولك في مؤنثه "سَكْرَى" وغَضْبَى

1 - ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 46

2 - المصدر السابق : ص 47 .

3 - لب للكتب : ص 223 .

وعَطِشَى " وذلك لأن هاتين الألف والنون ضارعتا ألفى للتأنيث فى نحو :
" حمراء وصفراء " لأنهما زائدتان مثلهما ، ولأن مؤنثهما مخالف لبنائهما ،
كمخالفة مذكر حمراء وصفراء لهما" (1) .

وبناءً على هذا فإن " فَعْلان " اعنى سكران وغضبان وعطشان أشبه
بحمراء فى أن " فَعْلان " فيها الألف والنون زائدتان ، وفعلاء فيها ألفا
التأنيث زائدتان ، يقول إمام العربية سيبويه : " إنما لم تُصَرَّف " فَعْلان " ها
هنا لأنه أشبه " حمراء " فى عدد الحروف والتحريك والسكون ، وأن
" فَعْلان " مؤنثاً على حدة ، كما أن لحمراء مذكراً على حدة ، فأشبهه
" فَعْلَاء " هذا الشبه" (2) وقال المبرد : " لما ما كان من ذلك على " فَعْلان "
الذى له " فَعْلَى " فإنه غير مصروف فى معرفة ولا نكرة ، وإنما امتنع من
ذلك ، لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف
للتأنيث فى قولك : " حمراء وصفراء " الدليل على ذلك أن الوزن واحد فى
السكون والحركة وعدد للحروف والزيادة . وأن النون والألف تبدل كل
واحدة منهما من صاحبتهما " (3) وقد نبه على ذلك ابن يعيش " (4) وابن
السراج ، يقول الأخير : " ويمتنع صرفه " حال كونه نكرة ومعرفة ، وهو
ما وضع صفة ، وهو مزيد فى آخره ألف ونون... " لأن مؤنثه فَعْلَى "
بألف التأنيث المقصورة كسكران وغضبان وعطشان" فإن مؤنثاتها
سكرى وغضبى وعطشى " فلما امتنع دخول حرف التأنيث عليهم

1 - للمع فى العربية : ص215 .

2 - الكتاب : ج3ص215 وما بعدها .

3 - للمقتضب : ج3ص335 .

4 - شرح المفصل : ج1ص67 .

ضارعوا التانيث ، وكذلك كل اسم معرفة في آخره ألف ونون زيدا معاً ،
فهو غير مصروف ⁽¹⁾ .

لكن كيف نتعرف على ألفى التانيث ، الزائدة التي قلبت همزة ،
والأخرى التي تشبه ألف سكرى وعطشى؟ يقول ابن جنى فى 'حمراء
وبابها ' الألفين للتانيث، وإنما صاحبة التانيث منهما الأخيرة التي قلبت
همزة لا الأولى ، وإنما الأولى زيادة لحقت قبل الثانية التي هى كالألف "
سكرى وعطشى " فلما التقت الألفان وتحركت الثانية قلبت همزة ، ويدل
على أن الثانية للتانيث ، وأن الأولى ليست له ، أنك لو اعتزمت إزالة
العلامة للتانيث فى هذا الضرب من الأسماء غيّرت الثانية وحدها ، ولم
تعرض للأولى ، وذلك قولهم حمراوان ... ⁽²⁾ .

وعلى هذا الأساس فإن الألف والنون للزائدتين فى " سكران
وغضبان " وغيرهما تضارع ألفى للتانيث فى " حمراء " فى عدد للحروف
والحركة والسكون ، وأن كليهما ممنوع من الصرف.

غير أن بعض الناس زعموا أن كلام سيبويه فيه تناقض حين قال :
جعلوا النون حيث كانت بعد ألف كالألف حمراء ⁽³⁾ وقال المبرد : " النون
والألف تبدل كل واحدة منهما من صاحبتها " ⁽⁴⁾ قال أبو نصر : " وحجته
أنه قال : قال سيبويه فى باب ما يجرى وما لا يجرى : " جعلوها - يعنى
النون - حيث جاءت بعد ألف كالألف حمراء ، لأنها على حالها فى عدد
الحروف والتحريك والسكون ، ولذلك امتنع غضبان من الصرف فى النكرة

1 - الأصول فى النحو : ج2ص84 وما بعدها .

2 - الخصائص : ج1ص202 .

3 - للكتاب : ج2ص216 ط هارون ، ج2ص10 ط بولاق.

4 - المقتضب : ج3ص335 ، ولعله يقصد بالألف الهمزة .

ثم قال : وهو يدل على أنها ليست تبدل من همزة - مع أن الهمزة لم تكن معهودة هناك ولا متوهمة فتكون النون بدلاً منها . وإنما دعا هذا الزاعم إلى أن ألزم سيبويه التناقض⁽¹⁾ قال سيبويه : " إن للنون تكون بدلاً من الهمزة في "فعلان فعلى"⁽²⁾ قال أبو نصر : "وقد أساء في التأويل ، وإنما أراد سيبويه - رحمه الله - بقوله " جعلوها كآلف حمراء " أنها حين أبدلت من ألف التانيث جعلوها بمنزلتها في أنه لا ينصرف الاسم الذي هي فيه في معرفة ولا نكرة ، فإنما يعنى أنها ، وإن كانت نوناً مبدلة من همزة في مثال لا تكون إلا للتانيث فهي تجرى مجرى الهمزة التي هي بدل منها لأنها في موضعها ، والاسم معها على مثاله مع ما هي بدل منه ، ولولا ذلك لاتصرف في النكرة ، والهمزة وإن لم تكن معهودة هناك فلا يبطل أن تكون متوهمة ، ولا يبطل البديل ، كما أن " ليس " بدل من " لاس " ولم يتكلم بـ " لاس " كما لم يتكلم بالهمزة التي النون بدل منها ، وكما قالوا : يَدْعُو تركه واحدة ، فجعلوه بدلاً من ودَّعه واحدة ، ولم يتكلم به ... " (3) .

ونستنتج مما سبق أن النون في " فعلان " ليست بدل من الهمزة في "فعلاء" وإنما جعلوها كآلف حمراء في ما لا ينصرف سواء أكان معرفة أم نكرة ، لأن النون في " فعلان " لما أبدلت من ألف التانيث الممدودة جعلت بمنزلتها في أن الاسم معها لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فهي تجرى مجرى الهمزة التي هي بدل منها ، ولولا ذلك لاتصرف الاسم معها في النكرة .

1 - شرح عيون كتاب سيبويه : ص 200 وما بعدها .

2 - للكتاب : ج 2 ص 314 ، ج 4 ص 240 .

3 - شرح عيون كتاب سيبويه : ص 201 .

لكن ، كيف جرت الألف والنون في "سكران وغضبان" مجرى "الهمزة" في "حمراء" وبابه ، رغم بعد مخرج الهمزة عن النون ، فمنعتها الصرف للوصفية وزيادتهما ؟

للإجابة عن هذا السؤال يقول الرضى : "اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران لمسابهتهما ألف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معاً ، وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير ، وتساويهما أيضاً بوجوهٍ أخرى لا يضر فواتها نحو :

- تساوى الصدرين وزناً في "سكر" من سكران كـ "حمر" من حمراء.
 - وكون الزائنتين في نحو "سكران" مختصين بالذكر ، كما أن الزائنتين في "حمراء" مختصتين بالمؤنث .
 - وكون المؤنث في نحو "سكران" صيغة أخرى مخالفة للمذكر ، كما أن المذكر في نحو حمراء كذلك . وهذه الأوجه الثلاثة موجودة في "فعلان" "فعلّى" غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان ونحوهما .
- وتشابهها أيضاً بوجهين آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء وهما :

- زيادة الألف والنون معاً كزيادة زائدى حمراء معاً .
- كون الزائد الأول في الموضوعين ألفاً قلته اجتمع الوجهان في نَمان وعُريان مع لتصرفهما فالأصل على هذا هو الامتناع من تاء التانيث^(١) .

1- شرح الكافية : ج1ص60 .

وعلى هذا الأساس فإن علة منع صرف "سكران وغضبان" هي مضارعتها لألف التانيث للمحدودة في "حمراء وصفراء" في هذه الوجوه التي ذكرها الرضى وامتناع دخول تاء التانيث عليه .

بيد أنه قد سُمع عن العرب أربع عشرة صفة جاءت على "فعلان" ومؤنثها "فعلانة"، جَمَعَ ابن مالك "لثنتي عشرة" منها في قوله (1) :

أَجَزَ فَعْلَى لَفْعَلَانَا .: إِذَا اسْتَشْيَتْ حَبْلَانَا
وَدَخْنَانَا وَسَخْنَانَا .: وَسَيَقْنَا وَصَحْنَانَا
وَصَوْجَانَا وَعَلَانَا .: وَقَشُونَانَا وَمَصْنَانَا
وَمَوْتَانَا وَنَمْنَانَا .: وَاتَّبِعْنِ نَصْرَانَا

ويضيف المرادى صفتين استتركهما النحاة على ابن مالك ، يقول :

وَرِذْفِيهِنْ خَمَصَانَا .: عَلَى لُغَةٍ وَأَلْيَانَا

ونستنتج مما سبق أن هذه الأوصاف الأربعة عشر جاءت على وزن "فعلان" مؤنثه "فعلانة" وهذا يعرف بالسماع . أما القياس فيتمثل في أن "فعلان" مؤنثه "فعلى" .

1 - الأشباه والنظائر: ج2ص31 ، وشفاء العليل: ج2ص895 ، وحاشية الصبيان: ج3ص232 وما بعدها ، والحبلان : لكثير البطن ، وقيل : الممتلئ غيضاً ، والدخنان : اليوم المظلم ، والسخنان : اليوم الحار ، والميتان : للرجل الطويل ، والصحنان : اليوم الذى لا غيم فيه ، والصوْجان : اليابس الظهر من الناس والدواب ، والعَلان : لكثير النسيان ، وقيل : للرجل الصغير ، والقشونان : للتقيل اللحم من الرجال ، والمصَّان : اللثوم ، والموتان : البليد الميت القلب ، والنومان : المنوم ، والنصران : ولحد النصرى ، والخصمان : الضامر البطن ، والأليان : كبير الألية من تكور النخم .

والذى أراه أن الوصف الذى على "فَعْلان" "فَعَلَى" نحو "سَكْران" وسكرى. وبابه يأتى فى لغة بنى أسد "فَعْلان" "فَعْلانة" يقول للرضى : "كل ما يجيء منه "فَعَلَى" لا يجيء منه "فَعْلانة" فى لغتهم إلا عند بنى أسد ، فإنهم يقولون فى كل "فَعْلان" جاء منه "فَعَلَى" و"فَعْلانة" أيضاً نحو "غضبانة" و"سكرانة" ، فيصرفون إذن فَعْلان فَعَلَى ، وهذا دليل قوى على أن المعتبر فى تأثير الألف والنون انتقاء التاء ، لا وجود فَعَلَى" (1) .

ونفهم من هذا أنه إذا سمع "غضبان" ، مؤنثه "غضبانة" بشرط أن يكون صفة فإنه منصرف عند بنى أسد لتأنيث مفردة بالتاء . أما القياس فيحتم منع غضبان للصرف لمنع مؤنثه "غضبى" الصرف وذلك لتأثير الألف والنون فى انتقاء تاء التأنيث . وامتناع دخول تاء التأنيث فى القياس لا يخص الصفات فقط ، وإنما يشمل الأعلام كذلك ، يقول ابن يعش : "الأعلام نحو : "مَرْوان وعَتَّان" لا يدخل عليهما تاء التأنيث ، لا نقول مروانه ولا عتناة ، لأن العلمية تجطر للزيادة كما تحظر للنقص" (2)

ولياً كان الأمر فإن اللغويين والنحاة يتفقون على منع كل ما كان على وزن "فَعْلان" من الصرف نحو "سكران وغضبان وعطشان وريان" لأن كل اسم من هذه الأسماء صفة جاءت على "فَعْلان" ومؤنثه على "فَعَلَى" وإنما كان ذلك مانعاً فيه لتحقيق للفرعيتين به ، فرعية المعنى ، وفرعية اللفظ ، أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية ، وهى فرع عن الجمود ، لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه ، والجامد لا يحتاج إلى ذلك . وأما فرعية اللفظ فلأن فيه للزبدتين المضارعيتين لألفى التأنيث فى نحو "حمراء" فى انهما فى بناء يخص المنكر ، كما أن

1 - شرح الكافية : ج1ص 60 .

2 - شرح المفصل : ج1ص 67 .

وعلى هذا الأساس فإن علة منع صرف "سكران و غضبان " هـى
مضارعتها لألف للتأنيث الممدودة فى " حمراء وصفراء " فى هذه الوجوه
التي ذكرها الرضى وامتناع دخول تاء للتأنيث عليه .

بيد أنه قد سُمع عن العرب أربع عشرة صفة جاءت على " فعلان "
ومؤنثها " فعلانة " ، جَمَعَ ابن مالك " لثنتى عشرة " منها فى قوله ⁽¹⁾ :

أَجَزَ فَعَلَى لَفَعَلَانَا .: إذا اسْتَثْنَيْتَ حَبَلَانَا
وَنَحْنَانَا وَسَخْنَانَا .: وَسَيَقْنَا وَمَصْحَبَانَا
وَصَوْجَانَا وَعَلَانَا .: وَقَشُونَا وَمَصْنَانَا
وَمَوْتَانَا وَنَمْنَانَا .: وَأَتْبَعْنِ نَصْرَانَا

ويضيف المرادى صفتين استتركهما للنحاة على ابن مالك ، يقول :

وَرِذْفِيهِنْ خَمَصَانَا .: على لغةٍ وَأَلْوَانَا

ونستنتج مما سبق أن هذه الأوصاف الأربعة عشر جاءت على وزن
" فعَلان " مؤنثه " فعلانة " وهذا يعرف بالسماع . أما القليل فيتمثل فى أن
" فعَلان " مؤنثه " فعلى " .

1 - الأشباه والنظائر: ج2ص31 ، وشفاء الطيل: ج2ص895 ، وحاشية الصبيل:
ج3ص232 وما بعدها ، والحَبَلان : للكبير البطن ، وقيل : الممتلى غيضاً ،
والنَحْنان : اليوم المظلم ، والسَخْنان : اليوم الحار ، والمَيَقان : الرجل الطويل ،
والصَحْبَان : اليوم الذى لاغيم فيه ، والصَوْجَان : اليابس الظاهر من الناس
والدواب ، والعَلَان : الكثير النسيان ، وقيل : الرجل الحقيق ، والقَشُونان : القليل
للحم من الرجال ، والمَصْنَان : للثيم ، والموتن: البليد الميت القلب ، والنَوْمَان:
المنلوم ، والنَّصْرَان : ولحد النصارى ، والخَصْمَان : الضامر البطن ، والأَلْيَان:
كبير الألية من ذكور الغنم .

فكما لا نقول : زيدان ، فلا نقول : غضبان ، لوجود المضارعة فيه لفظاً ومعنى ، ألا ترى أن العرب لا تقول في مؤنثه : فعلاثة ، وكذلك لا تقول في التصغير : غَضَيَّين على هذا القياس⁽¹⁾ .

ونحن لا نتفق مع السهيلي في كلامه هذا ، ولا يمكن للعقل أن يتقبله ، لأن هذه الصفات نحو " سكران وغضبان " صفات مفردة مزیدة بالألف والنون ، فكيف يضارع صفات مفردة بأسماء مثناه ، ولم يوجد وجه شبه بينهما ، وبالتالي لا توجد علة في كلامه تجعله ممنوعاً من الصرف ، وإنما العلة المانعة للصرف في هذه الصفات المزیدة بالألف والنون هي امتناع دخول تاء التانيث عليها قياساً ، رغم ورود بعضه سماعاً مؤنثاً بالتاء ، وبذلك يكون مصروفاً في لغة بني أسد .

وقد نصر² للزجاج على أن النون وقعت بدلاً من ألف للتانيث في " صنعاء وبهراء " يقول : قال أبو إسحاق : ومع هذا أن سيبويه ذكر في موضوع آخر أن النون تقع بدلاً من ألف للتانيث في نحو قولك في : " صنعاء " و " صنعائي " و " صنعائي " الأكثر ، وفي بهراء : " بهرائي " فهذا قياس هذا الباب ، فالحجة من امتناعه للصرف للحجة التي ذكرناها في " حمراء " إذا كان مثلها⁽²⁾ .

ويؤكد هذا الكلام ويقويه قول المبرد : " فلما بدل النون من الألف فقولك في " صنعاء ، وبهراء " : " صنعائي وبهرائي " (3) .

1 - أمالي للسهيلي : ص 37 .

2 - ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 46 .

3 - المقتضب : ج 3 ص 335 .

والذى أرجحه أن يدلّال النون من الهمزة لا يكون إلا فى النسب إلى صنعاء وبهراء ، حيث قلبوا الهمزة نوناً فقالوا : صنعائى وبهرانسى ، والقياس قلبها واواً ، فقالوا : صنعاوى وبهراوى ، وأن هذا يعد لغة من اللغات ، يقول ابن عقيل : " يدلّال النون من الهمزة شاذ ، وأن فَعْلانَ فَعَلَى مطرد ، وإيضاً فسكران للمذكر لا تكون نونه بدل همزة تكون للمؤنث " (1) وقال الرضى : " صنعائى وبهرانى " من شواذ النسب ، وقياسه : " صنعاوى وبهراوى " فلا تدعى من أجله النون فى سكران عوضاً من الهمزة ، كما أنه لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال إن النون أبدل منها " (2) .

وخلاصة كل ما سبق أن استعمال " سكران " مصروفاً منوناً يعد لهجة من اللهجات تنسب إلى بنى أسد ، حيث يصرفون ما لا ينصرف ، ويقع منهم ذلك فيما علة منعه للوصفية وزيادة الألف والنون ، فيقولون لست " بسكران " (3) .

11- مضم :

يقول للزجاج فى باب أسماء الأرضيين والبلدان : " وزعموا أن قوله عز وجل : " اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَّا سَأَلْتُمْ " (4) أنه يراد به مصر من الأمصار . وقال بعضهم : يريد " مصر " بعينها . فإن أراد " مصر " بعينها فإنما صرّف ، لأنه جعل اسماً للبلد ، لا للبلدة (5) وفى كتابه معاني

1 - للمساعد على شرح للتسهيل : ج3 ص8 وما بعدها .

2 - شرح الكافية : ج1 ص60 .

3 - فى اللهجات العربية : ص 83 .

4- سورة البقرة: آية / 61 .

5- ما ينصرف وما لا ينصرف ص70.

القرآن يقول : " وقوله عز وجل "اهْبِطُوا مِصْرًا" الأكثر فى القراءة إثبات الألف .

وقد قرأ بعضهم "اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَّا مَأْتَلْتُمْ" بغير ألف ، فمن قرأ مصرأ بالألف فله وجهان : جائز أن يراد بها مصرأ من الأمصار ، لأنهم كانوا فى تيه ، وجائز أن يكون أراد مصر بعينها ، فجعل مصرأ اسماً للبلد ، فصرف لأنه مذكر سمي مذكراً ، وجائز أن يكون مصرأ بغير ألف على أنه يريد مصرأ بعينها كما قال عز وجل : "انْخَلَوْا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ" ⁽¹⁾ وإنما لم يصرف لأنه للمدينة فهو مذكر سمي به مؤنث " ⁽²⁾ وفى موضع آخر يقول : " وقوله عز وجل : " وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ " ⁽³⁾ مصر مفتوحة فى موضع الجر إلا أنها لا تنصرف ، لأنها اسم والمدينة بعينها ، وهى معرفة ⁽⁴⁾ وفى موضع آخر يقول : " وقوله عز وجل "الَّذِينَ لِي مِلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ النَّهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي" ⁽⁵⁾ مصر هاهنا يعنى بها مدينة مصر المعروفة ، فهو مذكر سمي به مؤنث ، لأن المدينة الغالب عليها التأنيث ، وقد يجوز ملك مصر ، يذهب به إلى أن مصر اسم لبلد ، وهذا فيه بُعْدٌ من قِبَلِ أن أكثر ما يستعمل البلد لما يضم منأ كبيرة نحو بلاد الروم وبلاد الشام وبلاد خراسان ، ويجوز أن تصرف مصرأ إذا جعلته اسماً لبلدٍ عند جميع النحويين من البصريين ⁽⁶⁾

1- سورة يوسف : آية/99.

2 - معانى القرآن : ج1، ص 144

3- سورة يوسف : آية 21

4- معانى القرآن : ج3، ص 98

5- سورة الزخرف : آية 51.

6- معانى القرآن : ج4، ص 414 وما بعدها.

ويعضد كلام الزُّجَّاج ويقويه قول سيبويه : " بلغنا عن بعض المفسرين أن قوله عز وجل "اهْبِطُوا مِصْرًا" ... إنما أراد مصر بعينها (1) وقال المبرد: "ويحتجون بأن مصر غير معروفة في القرآن ، لأن اسمها مذكر عَنِيَتْ به البلدة، وذلك قوله عز وجل: " أَلَيْسَ لِي مَلِكُ مِصْرَ " فأما قوله " اهْبِطُوا مِصْرًا " فليس بحجة عليه ، لأنه مصرٌ من الأمصار ، وليس مصرَ بعينها (2) وقال الخضرى : "مصر عند تأويله بالبقعة يتعين منعه ، وليس كهند ، لأنه منقول من مذكر ، وهو مصر بن نوح عليه الصلاة والسلام ، كما نقل عن عيسى بن عمر ، وإنما صرف فى " اهْبِطُوا مِصْرًا " لتأويله بالمكان ، أو لأنه غير معين ، أى مصرًا من الأمصار" (3) وقد قرئ " اهْبِطُوا مِصْرًا " بغير تنوين" (4) وقال النجار : " استدلوا بقوله تعالى : " اهْبِطُوا مِصْرًا " أن مصر فى الأصل اسم لمذكر ، وهو مصر بن نوح عليه السلام ، ثم نقل وجعل علماً على البلدة وهى مؤنثة ، ورُدُّ بأنه بجواز أن يكون المراد مصرًا من الأمصار ، لا مصر المعروفة فليس علماً ، أو المراد المكان ، فهو علم لمذكر" (5).

ونفهم مما سبق أن " مصر " ممنوعة من الصرف لأنها اسم مؤنث للمدينة ، منقول من مذكر سُمى به مؤنث.

وعلى الطرف الآخر تتصرف "مصر" ولا تمنع من الصرف لأنه مذكر سُمى به مذكر ، اسم بلدٍ غير معين ، أى مصر من الأمصار ،

1- للكتاب : ج2، ص 23، ج3، ص 242.

2- للمقتضب : ج3 ص 351 وما بعدها

3- حاشية الخضرى : ج 1 ، ص 104.

4- إتحاف فضلاء البشر : ج1 ص 395.

5- منار السالك : هامش ص 189

وإنما يخرج التانيث من التذكير" يعنى أن كل شئ مؤنث ، فله اسم مذكر ، وفى الأشياء ما لا يسمى باسم مؤنث ، والتانيث يخرج من التذكير ، لأن المؤنث نفسها هى مذكر بغير اللفظ الذى أنتتها " (1) وإما عيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب وأبو عمر الجرمى وأحسبه قول أبى عمرو بن العلاء فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثاً بمذكر على ما ذكرنا ، رأوا صرفه جائزاً ويقولون نحن نجيز صرف للمؤنث إذا سميناه بمؤنث على ما ذكرناه، وإنما أخرجناه من نقل إلى نقل ، فلذى إحدى حالاته حال حفة أحق بالصرف ، كما أننا لو سمينا رجلاً أو غيره من المذكر باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا للصرف" (2).

والخلاصة أن "مصر" ممنوع من الصرف للتانيث مع العلمية .
أما من رأى صرفها فعلى أساس أنها اسم بلد مذكر ، أو لأنه مؤنث معرفة على ثلاثة أحرف لوسطها ملكن.

وقد نص أبو حيان على أن تسكين عين (فعل) انما كان أو فعلاً يعزى إلى بنى تميم .

12- أمس :

ويقول اللزجاج : " وزعم سيبويه أن بنى تميم يمنعون " أمس" من الصرف فى الرفع فيقولون : " ذهب أمسُ بما فيه " لأنه قد خرج من باب الظروف ، ويولفون غيرهم على الكسر فى الظروف " (3) وفى موضع آخر يقول : قال سيبويه: سألت الخليل عن "أمس" فقال : إذا سميت به

1- شرح كتاب سيبويه : ج2، ص 50.

2- المقضب : ج3، ص 352.

3- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 123.

رجلاً فهو مصروف ، لأن " أمس " فى بابہ ليس على الحد ، ولكنه لما كثر فى كلامهم ، وكان من الظروف جعلوه على حال واحدة ، كما فعلوا بـ " أين " وألزموه الكسر ، لأن حركته ليست بحركة إعراب ، وإنما هى حركة " غَلَقِي " (1).

ومن قبل الزجّاج نبه على هذا سيبويه قائلًا : " واعلم أن بنى تميم يقول فى موضع الرفع " ذهب أمسُ بما فيه " و " ما رأيته مُذْ أمسَ " فلا يصرفونه فى الرفع ، لأنهم عدلوه عن الأصل الذى هو عليه فى الكلام ، لا عما ينبغى أن يكون عليه فى القياس ، ألا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه فى كل المواضع فى النصب والجر ، فلما عدلوه عن أصله فى الكلام ومجراه ، تركوا صرفه كما تركوا صرف " أخَرَ " حين فارقته أخواتها فى حذف الألف واللام منها ، وكما تركوا صرف " سحر " ظرفاً ، لأنه إذا كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام ، أو يكون نكرة إذا أخرجنا منه ، فلما صار معرفة فى الظروف بغير الألف واللام خالف التعريف فى هذه المواضع فصار معدولاً عندهم فتركوا صرفه فى هذا الموضع ، كما ترك صرف أمس فى الرفع " (2).

ونستنتج مما سبق أن " أمس " معدول عن الألف المعرفة بالألف واللام ، وقد منع من الصرف عند بنى تميم للعطية والعدل فى جميع الأحوال ، أى يرفع بضمة واحدة من غير تنوين كقولنا : ذهب أمسُ بما فيه ، وينصب بفتحة واحدة من غير تنوين كقولنا : رأيت أمسَ بما فيه ،

1- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 122 وما بعدها ، ومعنى القرآن للزجاج : ج2،

ص 43.

2- للكتاب : ج3 ، ص 283 وما بعدها.

ويجر بالفتحة بدلاً من للكسرة ، كقولنا : "مررت بأمرٍ بما فيه " بعدة شروط :

- 1 - أن يكون مراداً به اليوم الذي يليه يومك.
- 2- لم تضاف ولم تقترن بالألف واللام.
- 3- لم تقع ظرفاً ، فإذا كان ظرفاً مراداً به معين بُني بإجماعهم ، ولم يصغر ، ولم يكسر" (1) أى لا يجمع جمع تكسير ، لأنه عَلِمَ على اليوم الذي يليه يومك معدولاً عن الأمر المعروف به الـ.

وبناء على هذا للكلام فإن النحاة متفقون على بنائها كما يقول الدكتور أحمد ياقوت : " إذا أردت بها يوماً معيناً ، هو اليوم الذى قبل يومك ، أى أنها " اسم " هنا محدودة المعلم ، واضحة المفهوم مثلها فى ذلك مثل المعرفة ، فلا لزوم إذن للإعراب أو التبيين ، وكان البناء أولى بها ، أما إذا أريد بأمرٍ يوم من الأيام الماضية دون تعيين أو تحديد كان الإعراب من نصيبها " (2) .

أما قول الشاعر (3) :

لقد رأيتُ عَجَباً مَذْأَمُنا . . . عَجَازاً مِثْلَ الْأَعْمَالِ خَمُنا

-
- 1- أوضح المسالك : ج 3 ، ص 351 ، وحاشية الصبان : ج 1 ، ص 63 ، وشرح الأشموني : ج 2 ، ص 536 وما بعدها ، وشرح التصريح : ج 2 ، ص 226.
 - 2- فى علم اللغة التقابلى : ص 116.
 - 3- لم يعرف قائله ، وقد ورد فى ما ينصرف : ص 123 ، والكتف : ج 3 ، ص 283 ، ومنار السالك : ص 195 ، وشرح الأشموني : ج 2 ، ص 537 ، وشرح التصريح : ج 1 ، ص 225 ، وشرح شذور الذهب : ص 99.

فإنما جر بـ "مُذَّ" وقد كان يرفع بها ، فأجراها في ترك الصرف
في الجر ، كما فعل في الرفع إذ معنى الرافعة معنى الجارة ⁽¹⁾ .

الشاهد في هذا البيت : " أمس " فهي ظرف زمان مجرور بـ "
مُذَّ" وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه ممنوع من الصرف
للعلمية والعدل ، والألف للإطلاق.

أما أهل الحجاز " فيبنونه على الكسر مطلقاً في الرفع والنصب
والجر ، فيقولون - مثلاً- "ذهب أمس بما فيه " ، و " اعتكفت أمس " ، و "
عجبت من أمس " هذا على تقديره مضمناً معنى اللام ⁽²⁾

قال الشاعر: ⁽³⁾

اليوم أعلم ما يجيُّ به . . ومضى بفضل قضائه أمس

الشاهد فيه : " أمس " للفعل مضى مبنى على الكسر في محل رفع
عند أهل الحجاز .

والذي أرجحه أن بناء " أمس " على الكسر في جميع الأحوال
يرجع إلى كثرة الاستعمال ، يقول اللزجّاج : " لكنه لما كثّر في كلامهم ،
وكان من الظروف جعلوه على حال واحدة كما فعلوا بـ " أين " والأزموه
الكسر ، لأن حركته ليست حركة إعراب ، وإنما هي حركة غلق " ⁽⁴⁾ .

1- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 123.

2- شرح قطر الندى: ص 20، وأوضح المسالك : ج3 ، ص 352، وشرح التصريح:

ج2، ص 226، ومنار السالك : ص 196، وشرح عيون كتاب سيبويه : ص 206.

3- البيت من بحر الكامل وقتله تبع بن الأقرن ، أو أسف نجران ، وقد ورد في

اللسان مادة "أمس"، وشرح قطر الندى : ص21، وشرح ثذور الذهب : ص99 ،

وشرح التصريح : ج2 ص226، ومنار السالك : ص196.

4- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 122.

ومما يعضد كلام الزَّجَّاج ويقويه قول إمام العربية سيديويه :
 " وسألته رحمة الله عن "أمس" اسم رجل فقال: مصروف ، لأنَّ أمس ليس
 هنا على الحد ، ولكنه لما كثر في كلامهم ، وكان من الظروف تركوه
 على حال واحدة ، كما فعلوا ذلك " بلين " وكسروه كما كسروا غاقٍ ،
 إذ كانت الحركة تدخله لغير إعراب ، كما أنَّ حركة غاقٍ لغير إعراب ،
 فإذا صار اسماً لرجل انصرف لأنك قد نقلته إلى غير ذلك للموضع ،
 كما أنك إذا سميتَه بَغَاقٍ صرفته ، فهذا يجري مجرى هذا ، كما جرى
 ذا مجرى لا⁽¹⁾ .

ونفهم من كلامهما أنَّ "أمس" لما كثر في كلامهم بنوه وحركوا
 آخره بالكسر تشبيهاً بغاقٍ ، يقول أبو نصر: " يعنى أنَّ "أمس" كان أصله
 أن يكون معرفة بالألف واللام ، ونكرة دونهما كالיום والحين ونحوهما من
 الظروف ، ولكنهم عدلوه عن الألف واللام وجعلوه معرفة دونهما ،
 فاجتمع فيه العدل ، وأنه لا يتصرف ، أعنى أنه لا يكون إلا لليوم الذى
 يلى يومك ، وأنه كثر في كلامهم ، فلما اجتمعت فيه هذه الأشياء
 بنوه وحرك آخره بالكسر تشبيهاً بغاقٍ ، لأنها حركة لغير إعراب
 كحركة غاقٍ⁽²⁾ .

ونفهم مما سبق أنَّ علة بنائه تضمنه "أل" التى للتعريف ، ثم عدلوه
 عنهما وجعلوه معرفة من غير الألف واللام ، وأنه يكثر فى الاستعمال ،
 يقول ابن الأثير: " إنَّ أمس بنيت لأنها تضمنت لامَ للتعريف ، لأنَّ
 الأصل فى "أمس" الأمس ، فلما تضمنت معنى الحرف وجب أن تبنى⁽³⁾ "

1- الكتاب : ج 2 ، ص 43 ، ط بولاق ، ج 3 ، ص 283 ط هارون.

2- شرح عيون كتاب سيديويه : ص 204 وما بعدها.

3- أمرار العربية : ص 32.

ويقول شيخنا الزَّجَّاجُ مبيناً سبب بنائه : " إن "أمس" وجب ألا يعرب ، لأنه أشبه الحروف التي جاءت لمعنى ، لأن معناه : أن كل يوم يلي يومك يقال له : " أمس " فهو معرفة من غير جهة التعريف ، لأن تعريفه " الأمس " كما أن تعريف " غد " الغد ، فلما كان كذلك وكان ظرفاً ، وضُمِّنَ معنى الألف واللام وجب إسكانه ، ولكنه كسر لالتقاء الساكنين " (1) .

ومن ثم لجأ اللغويون والنحاة إلى التضمين ، وتركوا للدلالة على تعريفها ، يقول ابن مالك : " وسبب بنائه تضمين معنى حرف التعريف " (2) .

ونستنتج من كل ما سبق أن علة بناء "أمس" للتخلص من التقاء الساكنين عند تضمينه معنى " أل " فلما كان ظرفاً وجب إسكانه ، ثم بناؤه على الكسر منعاً من التقاء الساكنين ، فأدى هذا إلى التخفيف وسهولة النطق به تشبيهاً له بالأصوات نحو "عاقٍ" وقد ورد بنائه في الشعر العربي (3) .

وأياً كان الأمر فإن أصل كلمة "أمس" للبناء والتعريف ، فإذا نونت نكرت ، ويكون تنوينها تنوين التثنية ، بيد أن التعريف هو الذي سبَّبَ بناءها ، لأنه الأصل ، فالأصل أن تستخدم تلك الكلمة لتحديد يوم معين مع البناء ، لما إذا خرجت من التعريف إلى التثنية فإنها تعرب وتتصرف ، فإذا قصد به معنى - كما يقال أستاذنا الدكتور طاهر حموده - وهو اليوم السابق بشرط تجرده من " أل " والإضافة ، ويقائه مفرداً ، فإذا جمع أو أضيف أو دخلته "أل" عاد إليه الإعراب (4) ويقول

1- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 123.

2- شرح للكافية للشافعية : ج 3 ، ص 1482.

3- انظر للشاهد السابق.

4- أمس الإعراب : ص 23.

الأشموني: "ولا خلاف في إعراب أمس إذا أضيف أو لفظ معه الألف واللام، أو نُكِّرَ أو صُغِّرَ أو كُسِّرَ (1) " .

ومعنى هذا أنه يعرب إعراب الاسم المنصرف لزوال علة بنائه ،
ينصرف إذا كان نكرة نحو قولنا: " كل غداً يصير أمساً " وينصرف أيضاً
إذا كان مضافاً نحو : "مضى أمسنا " وينصرف أيضاً إذا دخلته أل نحو: "
ذهب الأمس بما فيه " وينصرف أيضاً إذا صُغِّرَ نحو : "أميس" أو تُثْنِيَ "
أمسَيْن " أو جمع تكسير نحو : " أموس " فهو معرب إجماعاً إعراب
الاسم المنصرف لزوال علة بنائه وهي التعريف وكثرة الاستعمال.

وقد ورد هذا منصرفاً في الشعر العربي . يقول الشاعر (2):

مَرَّتْ بِنَا أَوَّلَ مَنْ أُمُوسٍ .: تَمِيسُ فِينَا مَيْسَةَ الْعُرُوسِ

الشاهد فيه : " أموس " جمع أمس ، وهو اسم معرب منصرف
مجرور بـ من وعلامة جره للكسرة لأنه جمع تكسير ، وهذا الجمع من
خصائص الأسماء.

وقال آخر: (3)

فَأِنِّي وَقَعْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ .: بِيَابِكَ حَتَّى كَانَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

الشاهد فيه : "الأمس" معرفة مقترنة بـ " أل " ورويت بالنصب
لأنها اسم معطوف منصوب .

1- شرح الأشموني " منهج السالك " : ج 2 ، ص 537.

2- لم يعرف قتله ، وقد ورد في اللسان مادة "ميس" وشرح شنور الذهب : ص 100.

3- البيت من بحر الطويل وقاتله نصيب بن رباح الأموي ، وقد ورد في شرح شنور
الذهب : ص 101، ونيوان نصيب بن رباح : ص 86 ، والصاحبي لابن فارس :
ص 202.

وقد روى " الأمس " بالنصب على أنه معرب منصوب على الظرفية بالفتحة الظاهرة ، ويروى بالجر ، وإما أن تقدره مبنياً على الكسر فى محل نصب ، وإما أن تقدره منصوباً بفتحة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم ، فكان للشاعر بعد أن قال "وقفت اليوم" توهم أنه قد أدخل "قى" على الظرف ، فقال وقفت فى اليوم ، فَجَرَّ الأمس بالعطف على اليوم المجرور ، وذلك كما نقول: " ليس محمد قائماً ولا قاعداً " فتجر قولك " قاعداً " على توهم أنك قد قلت : " ليس محمد بقائم ولا قاعد " ⁽¹⁾ وقال الصبان : " وروى أيضاً بالكسر على اعتبار أن "أل" زائدة ، أو على الإعراب ، وهو فى موضع نصب ، وقد دخلت عليه "أل" ، وخرج على أن " أل " زائدة لغير تعريف ، واستصحب معنى المعرفة فاستقيم البناء ، أو لأنها المعرفة ، وجر على إضممار الباء ، فالكسر إعراب لا بناء ⁽²⁾ كما فى قوله تعالى "فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَن لَّمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ" ⁽³⁾ فالكسرة فى الأمس كسرة إعراب لوجود "أل".

وعلى هذا الأساس نلاحظ أن أصل "أمس" البناء والتعريف ، فإذا نونت نكرت ، ويكون تنوينها تقوين للتكثير . لكن العرب إذا استعملته بالآلف واللام ، أو مضافاً أعربتة ⁽⁴⁾ .

قال زهير: ⁽⁵⁾

وأعلمُ علمَ اليومِ والأمسِ قبلةً .: ولكننى عن علمٍ ما فى غدٍ عم

1- شرح شنور الذهب : هامش ص 101.

2- حاشية الصبان : ج3، ص 368.

3- سورة يونس : آية/24.

4- ابن الربييع ، البسيط : ج1، ص 482.

5- ديوان زهير ، ص 51، ورد كذلك فى البسيط لابن الربييع : ج1، ص 484.

فكلمة الأمس : اسم معطوف على اليوم مجرور مثله ، وليس فى العرب من يبنيه فى هذه الحال ، وذلك لأن (أل) من خصائص الأسماء ، فلما وجدوها فى الكلمة جعلوها بعيدة عن شبه الحرف الذى هو علة بناء ، ولكن الرواية قد وردت فيه بالنصب ، ولا إشكال فيها ، ووردت كذلك بالكسرة وهو محل إشكال، وقد خرَّجها النحاة على أحد الوجهين:

الأول: البناء ، ونكروا أن محله وجوب الإعراب إذا كانت (أل) معرفة ، وهى هنا ليست معرفة ، بل هى عندهم فى هذا البيت زائدة.

الثانى: الإعراب على اعتبار أنه قدر دخول "فى" على التوهم ، ثم عطف عليه للتوهم ، أى جرَّ بالتوهم⁽¹⁾

والذى بدا لى - كما يقول ابن الربيعة - أن بنى تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف فى حالتى رفعه وجره بـ "مُذَّ" أو "مُذَّذٌ" فحسب ، يقول : " فإن كان معرفة بغير ألف ولام أو إضافة ، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر ، وينو تميم ينظرون : فإن كان موضع نصب أو خفض بغير مذ ومنذ أجروها مجرى اسم ما لا ينصرف ، هذا الذى نكرته مذهب سيبويه⁽²⁾.

ويعضد هذا الكلام ويقويه قول شيخنا للزجاج : " أن بنى تميم يمنعونه الصرف فى الرفع فيقولون : " ذهب أَمْسُ بما فيه " لأنه قد خرج من باب الظروف، ويوافقون غيرهم على للكسر فى الظروف " ⁽³⁾.

1- ابن هشام ، شرح شذور الذهب : ص 102.

2- ابن الربيعة ، البسيط : ج1، ص 482.

3- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 123.

لكنه يصرف إذا كان علماً ، يقول الشيخ يسين: " أما أهل الحجاز وتميم فيصرفونه إذا كان علماً ، يقول : "وإذا سميت بـ (أمس) رجلاً على لغة الحجازيين صرفته كما تصرف "غلق" إذا سميت به ، وذلك أن كل مفرد مبنى تسمى به شخصاً ، فالواجب فيه الإعراب مع الصرف ، وإن سميت به على لغة بنى تميم صرفته أيضاً فى الأحوال كلها ، وأنه لا بد من صرفه فى النصب والجر ، لأنه مبنى على الكسر عندهم فيها ، وإذا صرفته فى الحالتين وجب الصرف فى الرفع أيضاً ، إذ ليس فى الكلام اسم منصرف فى الجر والنصب ، غير منصرف فى الرفع" (1).

وقال السهيلي : " وتلك العلمية مثلها الموجودة فى " أطرقا " وهى اسم علم لمكان فى الحجاز من منازل خزاعة وهذيل ، وقد جاء بلفظ الأمر" (2).

وفى موضع آخر يقول : "والعلمية فيه عندى ليست كهى فى "زيد" و"عمرو" ولكنها هى فى "أسامة" و"ثعالة" اسم علم لا يختص به واحد من الجنس ، أى للجنس كان ، فهى مسمى بذلك الاسم ، كما أن "أمس" أى الأيام كان إذا ولى يومك ماضياً فهو "أمس" (3) .

وإذا كانت أمس علماً جاء على صورة الماضى فكان الأولى بالسهيلي أن يعربها على الحكاية - على حد قول الدكتور أحمد عفيفى - كما فى "أطرقا" غير أنه يعترف ببناء أمس ، وينسى أن الأعلام لا تبنى ، بل يمكن أن تمنع من الصرف ، كما فى أسامة وثعالة ، وهما المثالان اللذان أوردهما ، فهما ليسا مبنيين ، فيبقى للقول بأن "أمس" معرفة

1- حاشية يسين على التصريح : ج2 ، ص 226.

2- السهيلي ، نتائج الفكر فى النحو : ص 114 وما بعدها.

3- المصدر السابق: ص 155، وقرن بما ورد فى شرح التصريح : ج2، ص 266.

محدودة ، ولقوة التحديد فيها بنيت ، فإذا ما قصد بها معنى غير معين أعربت ونونت⁽¹⁾.

ونستنتج من هذا الكلام أن "أمس" إذا نكر وأعرب ونون تتوین التذكير ، وبذلك يكون شبيه بالأصوات "غاقٍ غاقٍ" و "صَهْ صَهْ" ، لكنهم لما عدلوه عن الألف واللام وجعلوه معرفة ، أضحي معدولاً مبنياً.

وبخلاصة كل ما تقدم أن "أمس" إذا أريد به يوماً معنياً ، وهو اليوم الذى قبلك ، فإن للعرب فيه ثلاث لغات:

- 1- البناء على الكسر مطلقاً وهى لغة أهل الحجاز.
- 2- إعرابه إعراب ما لا ينصرف وهى لغة بنى تميم.
- 3- إعرابه إعراب ما لا ينصرف فى حالة الرفع خاصة ، وينساؤه على الكسر فى حالتى النصب والجر ، وهى لغة جمهور بنى تميم.

والذى أرجحه هنا بناء على الكسر ، لأنه هو الأصح ، وهو الأكثر استعمالاً ولسهولة فى النطق وخفته ، على لغة أهل الحجاز ، بشرط أن يراد به مُعِيناً ، ولم يضاف ، ولم يعرف بـ آل ، ولم يجمع جمع تكسير ، ولم يصغر ، وسر بنائه عندهم تضمنه معنى "آل" التى للتعريف ، أما إذا قُدد شرط من الشروط الخمسة السابقة فإنه يعرب عند بنى تميم إعراب ما لا ينصرف ، وللمانع له من الصرف العلمية والعدل عن "أمس" المعروف بـ آل ، نحو قولنا - مثلاً- مضى أمسٌ ، واعتكفتُ أمسٌ ، وما رأيته مذُ أمسٌ.

1- التعريف والتكثير : ص 178.

﴿ الفصل الخامس ﴾

**اللهجات الواردة في صرف الممنوع
من الصرف للضرورة الشعرية**

اعتنى العرب منذ القدم بالشعر اعتناءً بالغاً وجعلوه سجلاً لمفاخرهم ومآثرهم ، فقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - :
 "أيها الناس عليكم بنيوتكم شعر الجاهلية ، فإنه فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم"⁽¹⁾ فإذا خفى علينا الحرف من القرآن الذى أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها ، فالتعننا معرفة ذلك منه ، وقد وصف عبد الله بن عباس الشعر بقوله : " الشعر ديوان العرب "⁽²⁾ .

ومن ثم اهتم النحاة بالشعر اهتماماً يفوق اهتمامهم ببقية مصادر الاحتجاج الأخرى وجعلوه حجة لإرساء قواعدهم ، ومن ثم كان البصريون فى سماعهم متشددين ، فلم يسموا إلا من قبائل قليلة كانت فى بولادى وشرق الجزيرة العربية عدوها فصيحة ، وقد دفعهم إلى هذا حرصهم الزائد على حفظ اللغة وصيانتها ، فرأوا حفظهم فى ذلك التشديد ، ولذلك تمسك البصريون - كما يقول الدكتور محمد حماسة - إلا بأبى الحسن الأخفش ، وأبى على الفارسي وابن يرهان بقاعدتهم التى افترضوها ، فلم يبيحوا ذلك فى شعر ولا غيره "⁽³⁾ وبسبب هذا الضيق كان استقراؤهم ناقصاً ، حيث ذهب عنهم سماع كثير من كلام العرب ، فلما وضعوا أحكامهم وأقيستهم بمقتضى ذلك الاستقراء اعتزوا بها ، وحاولوا التمسك بها وتطبيقها على كلام العرب ، لكنهم وجنوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة تخالف تلك الأحكام وتهدمها ، فما يصنعون ؟ هل يتركون أحكامهم وأقيستهم معترّون بها ؟ أم يتجاهلون الشواهد الصادرة عن العرب الفصحاء والمخالفة لها ؟ لا هذا ولا ذلك ،

1 - تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن : ج 1 ص 111 .

2 - ابن رشيق ، للعدة : ص 405 ، النبطى ، الإقناع فى علوم القرآن : ج 2 ص 67 .

3 - د : محمد حماسة عبد اللطيف ، الضرورة الشعرية فى النحو العربى : ص 405 ،

وقارن بما ورد فى الإصناف فى مسائل الخلاف : ج 2 ص 493 .

وإنما لجأوا إلى التأويل والتعليل ليردوا هذه المسائل الخارجة إلى قواعدهم ، ومن أجل ذلك استفادوا من منهج القياس الدائم مع التعليل ، وهو - كما يقول الدكتور إبراهيم السامرائي - منهج المتكلمين الذين يحرصون على الأخذ بالعلل والأسباب ، وهكذا طرحوا الثمن الكثير مما لم يروا له وجهاً في قواعدهم فتأولوا ما وسعهم التأويل ، وحملوا على الخطأ ما لم يستطيعوا ردة إلى وجهه ، كما فعلوا في تخطئة جماعة من أهل القراءات (1) فالكلام الفصيح الذي لا يحتمل الشك في فصاحته ، ثم مع ذلك لا يوافق أصولهم وقواعدهم يعمدون إليه فيتأولونه ويخرجونه ، وذلك إذا ورد في القرآن الكريم ، أو روى رواية محققة عن فصحاء العرب الأقدمين (2) .

ونحن إذا نظرنا في معنى الضرورة الشعرية بالنسبة للغة المجتمع ، رأينا أنها اعتراف بالفرق بين نوعين من استعمال اللغة في الطبقة الواحدة من الناس ، فالشخص يكون فصيحاً ، فيحدث بالنثر بقواعد ونظم خاصة ، فإذا انتقل إلى الشعر جاز له ما لا يجوز له هو نفسه في النثر (3) .

لكن ما مفهوم الضرورة الشعرية في اللغة العربية ؟

أولاً مفهومها في اللغة :

يقول صاحب اللسان الضرورة اسم لمصدر الاضطراب ، تقول حملتني الضرورة على كذا وكذا ، وقد اضطرب فلان إلى كذا (4)

1 - النحو العربي "تد بناء" : ص 36 وما بعدها .

2 - د : إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص 9 .

3 - د : محمد أبو الفرج ، مقدمة لدراسة فقه اللغة : ص 112

4 - ابن منظور ، اللسان . " مادة ضرر " : ج 6 ، ص 155 .

ثانياً مفهومها في الاصطلاح :

هى ما وقع فى الشعر مما لا يقع فى النثر سواء كان للشاعر عنه "مندوحة" (1) أم لا ، ومنهم من يقول ما ليس للشاعر منه مندوحة وبه قال ابن مالك (2) وقال الشاطبى فى شرح الألفية : إن للضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن فى الموضع غير ما ذكر ، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظاً ما تضمنته ضرورة النطق بها فى ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص ، أو غير ذلك بحيث قد يتبينه غيره إلى أن يحتال فى شئ يزيل تلك الضرورة " (3) وقال السيوطى : قال أبو حيان فى شرح التسهيل : لا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإلا كان لا توجد ضرورة لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إلزاتها ونظم تركيب غير ذلك التركيب ، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة فى الشعر المختصة به ، ولا يقع فى كلامهم للنثر ، وإنما يستعملون ذلك فى الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا يوجد ضرورة لأنه ما من لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيره " (4) .

1 - أى : تصاع .

2 - البغدادى ، خزائن الألب : ج 1 ص 15 ، والأوسى ، الضرائر وما يسموغ للشاعر دون النثر : ص 6 ، والسيوطى : همع الهوامع : ج 2 ص 155 ، والبيوتوشى ، صرف العناية فى كشف الهدية : ص 47 .

3 - البغدادى ، خزائن الألب : ج 1 ص 15 .

4 - السيوطى ، همع الهوامع : ج 2 ص 156 .

والنحاة حينما يؤوِّكون الشعر أو يَفَقِّرون بعض كلماته لا يفتعلون على اللغة ، ولا يَفَوِّكون الشعراء ما لم يَفَوِّكوه ولكنهم فى هذا وذاك يجرون على سنن الأصول التى استنبطوها من العربية ومذاهب أصحابها فى التعبير ويحاولون أن يزلوا على حكمها كل نص يجئ مخالفاً لها ، وأكثر ما يكون ذلك فى الشعر ، وربما غلوا أو غلا بعضهم فى التأويل والتقدير حتى يتوسط فى التكليف أو يميل عن القصد من طول انقطاعه للصناعة وكثرة تمرسه بها وحرصه على أن يجد لكل مشكل تأويلاً أو تعديراً (1) .

والشعراء والأمرء يقصرون الممدود ويمدون المقصور ويقدمون ويؤخرون ، ويُؤمِنُون ويشيرون ، ويختلسون ويُعيدون ويستعيدون ، فأما لحن فى إعراب أو إزالة عن نهج صواب ، فليس لهم ذلك ، ولا معنى لقول من يقول : إن للشاعر عند الضرورة أن يأتى فى شعره بما لا يجوز (2) وهم يؤمنون بإمضاء ويأتون بالكلام الذى لو أراد مريد نقله لاعتصص (3) وما أمكن إلا بمسوط من القول وكثير من القول (4) .

ونظن أنه لا يوجد أحد يجرؤ على تخطئة الشعراء الذين كانوا يضطرم الشعر وموسيقاه إلى مخالفة النظام اللغوى المألوف ، سواء فى بنية الكلمة أم فى إعرابها ، بل إن كثيراً من هؤلاء اللغويين والنحاة لم يكن يعترف بما يسمى ضرورة الشعر ، فلم يكونوا يتصورون أن يخطئ شاعر فى هذه اللغة لأنه يتكلمها بالسليقة للموزونة ، فإذا وجدوا فى شعر شاعر خروجاً عن المألوف عن القواعد راحوا يتكلمون له المعانير والحيل

1 - الفارسي ، الحجة فى علل القراءات السبع ، مقنة للمحققين : ص 22 وما بعدها .

2 - ابن فارس ، الصاحبى : ص 468 .

3 - اعتصص الأمر : تشدد واختلط عليه ، ولم يهتد للصواب .

4 - ابن فارس ، الصاحبى : ص 18 .

ويتكفون فى التآويل والتخريج مالا يحتمل بغية تنزيه الشاعر عن تهمة الخطأ فى القول أو المخالفة لقواعد النحو.

ومعنى هذا أن التآويل وسيلة يظلون بها كل صعب لينسجم النص المروى وقواعدهم المقررة ، ولذلك يقول الأستاذ عباس حسن : " قل أن تجد قاعدة من قواعدهم سالمة منه ، تراهم يذكرون القاعدة ويتبعونها بأمثلة خارجة عليها ، مخالفة لها ، فيتأولونها بالتآويل النافر والتحمل البعيد لكى تسائر قاعدتهم وتسابق مذهبهم وكأن للقاعدة هى الأصل ، والكلام العربى هو الفرع " (1) .

فالجملـة التى تخالف قاعدة أصلية فى ذلك النحو تكون أقل نحوية ، ومن ثم أكثر انحرافاً من تلك التى تخالف قاعدة أكثر تخصيصاً (2) وربما اضطر الشاعر أو خـانه للطبع فركب عدداً من الضرورات مجتمعة ، كما يقول الشاعر (3) :

وما مثله فى الناس إلا مُمَكَّنًا . : أبو أمه حَى أبوه يقاربه

قال ابن جنى : " إنما جاز ما فيه من الفصل بين ما يحسن فصله لضرورة الشعر " (4) ومثل هذا الشاهد لا يعد انحرافاً ، بل يعد تعقيداً لأن الانحراف إذا بلغ هذه الدرجة من خلط التركيب (حتى إن كان المحصول فى النهاية على شئ من القيمة، لا كهذا البيت) لُتَّارَ لدى المتلقى رفضاً ونفوراً بدلاً من أن يثير انتباهه وتطلعه " (5) .

1 - عباس حسن ، اللغة والنحو بين القديم والحديث : ص 91 وما بعدها .

2 - شكرى عياد ، اللغة والإبداع : ص 83 .

3 - ينسب هذا البيت للفرزدق ، وقد ورد فى الخصائص : ج 1 ص 147 ، و ص 330 ، والأغاني : ج 19 ص 15 ، والعمدة : 'باب الوحشى' المتكلف والركبك والمستضعف'

4 - ابن جنى ، الخصائص : ج 1 ص 148 ، و ص : ص 330 .

5 - شكرى عياد ، اللغة والإبداع : ص 83 .

والذى أراه هنا أن مراد الشاعر فيه معروف ، وهو فيه غير معذور .

ويظهر أن النحاة أخذوا يكثرّون من التأويل منذ صار النحو صناعة لذاتها على أيدي الخليل وتلاميذه ، وخرج عن كونه أداة غرضها خدمة القرآن الكريم وحمايته من اللحن وتقويم اللسان ، ولهذا كان يكثر من التأويل إذا كان الشاهد أو للمثال لا يتمشى والقاعدة النحوية ⁽¹⁾ بينما يرفضه آخرون ، من ذلك استشهدهم على دخول (أل) المضارع فى الضرورة ، كقول الشاعر ⁽²⁾ :

يقول الخنّا وأبغض العُجم نطقاً .: إلى ربنا صوتُ الحمارِ الجُدْعُ

قال معظم النحاة إنه ضرورة ، ولكن ابن مالك يرفضه ، ليس بضرورة لتمكين الشاعر من أن يقول (صوت الحمارِ جُدْعُ) بدون ألف ولام لاستقامة الوزن ⁽³⁾ .

والذى أراه أنه لما احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم فعلاً ، وهو من ألقب ضرورات الفعل . والذى نراه - أحياناً - أنهم يحتارون فى الشاهد الذى يأتى مخالفاً للأصول ، أعنى بذلك مخالفاً للقواعد النحوية فيتهيون فيه متاهات شتى ، ثم يتولون آخر الأمر إلى الضرورة فترتاح أنفسهم إليها وتطمئن ، وأنهم حين يرون أن للضرورة لا تفى بالغرض يريدونها بتأويل كما فى المثال السابق .

1 - انظر نماذج لذلك فى الكتاب لسيبويه : ج 1 ص 25 و ص 248 ، و ص 462 .

2 - انظر هذا الشاهد فى ابن الأثير ، الإصناف ، للشاهد رقم (1586) وأملى السهيلي :

ص 21 ، وحمار مُجْدَعٌ : أى مقطوع الأذن .

3 - حاشية الأمير على معنى اللبيب : ص 48 .

وكثيراً ما تكون كلمة الشعر وخاصة الشعر القديم عند اللغويين والنحويين هي الكلمة للصيغة الصحيحة التي يجب أن يقاس عليها ، وإن وجنوا بها شيئاً يخالف المؤلف مع كلام العرب الذي قصده ونظموا نحوهم بناء عليها ، فإنهم يحاولون التأويل والإتيان بالأسباب التي تبيح للشاعر الوقوع في مثل هذه الأخطاء النحوية ، وإلا أخذوه عنه ، وجعلوه - دون أن يشك في فصاحته - شاذاً ألا يقاس عليه (1).

إن ضرورة الشعر كانت ذريعة للنحويين في دفع ما لم يريدوه من الشواهد التي لا تتفق مع القاعدة ، فالنحوي - كما يقول الأستاذ شكرى عياد - لا يعالج مادة محددة ثابتة مثل الفقيه ، ولا تتبع قوانين الفكر وحدها مثل المتكلم ، ولكنه محكوم أولاً وأخيراً بالاستقراء (2) هذا وقد سقط الاحتجاج بمجموع غير يسير من شعر القبائل المعتمد بها والمعتمد عليها في الشاهد ، من جزاء الاتكاء على الضرورة في المنع (3) .

والذي نراه هنا أن اللغويين والنحاة لم يتفقوا في الضرورة الشعرية شأنهم فيها شأنهم في الأصول الأخرى ، فربما خصّ واحد من النحاة شاهداً بالضرورة ، ثم أنكرها غيره ، وهذا مؤلف وكثير في كتب النحو ، خذ مثلاً هذا الشاهد (4) :

لولا فوارس من نعم وأسرتهم .: يوم الصليغاء لم يوفون بالجار

1- د. محمد عوني عبد الرؤوف ، الثقافية والأصوات اللغوية : ص 130 وما بعدها .

2 - اللغة والإبداع : ص 104 .

3 - د: طه اللؤلؤ ، نظرات في اللغة والنحو: ص 36 .

4 - ورد هذا الشاهد في الميوطي ، شرح شواهد المعنى لابن هشام : ج 1 ص 674 .

استشهد به ابن مالك على أن " لم " قد تهمل فلا تجزم بقلة ، وخصه
غيره بالضرورة وعليه الفارسي وأبو حيان (1) .

وأياً كان الأمر فإن الضرورة في حقيقة الأمر بها قسم غير قليل
منها فيه أخطاء لغوية وعروضية ذلك : أن القصيدة العربية الجاهلية كانت
في طور التكوين من الناحية الفنية Technique وأنها منتقلة من مرحلة
إلى أخرى ، وفي كل مرحلة من هذه المراحل تستفيد شيئاً لاستكمال
عناصرها الفنية (2) .

لكن عبقرى العربية ابن جني ذكر أن العرب قد تلزم الضرورة في
الشعر في حال السعة أنساً بها واعتياداً لها عند وقت الحاجة إليها ، ألا ترى
إلى قوله (3) :

قد أصبحت أم الخيار تدعى .: على ذنباً كله لم أصنع

فرفع للضرورة ولو نصب لما انكسر الوزن (4) قال المبرد :
" أخبرنا أبو عمر الجرمي بأنه منصوب " (5) والناحاة الذين أتوا بعد ابن مالك
لم يأخذوا برأيه ولم يسمعوا لقوله وأصروا على تفسيرها بما يقع في النظم
دون النثر كأنهم أحاطوا علماً بالنثر كله من جميع أطرافه ، فإذا جاءهم شعر

1- المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

2- د : إبراهيم السامرائي ، دراسات في اللغة : ص 25 .

3- ورد هذا البيت في الخصائص : ج 3 ص 306 ، وخزانة الألب : ج 1 ص 173 ، و
شرح المفصل : ج 3 ص 73 .

4- الخصائص : ج 3 ص 306 ، والخزانة : ج 1 ص 173 ، وشرح المفصل : ج 3
ص 73 ، والمقتضب : ج 1 ص 118 .

5- المبرد ، المقتضب : ج 1 ص 118 .

يخالفه قالوا : هذا ضرورة ⁽¹⁾ وكان أبو حيان أول معترض على تفسير ابن مالك للضرورة ⁽²⁾ قال فى التسهيل : " لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين فى ضرورة الشعر فقال فى غير موضع : " ليس هذا البنية ضرورة ، لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة فى اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشئ فقال : إنهم لا يلجأوا إلى ذلك ، إذ يمكن أن يقولوا كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً ، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها بنظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعية فى الشعر للمختصة به ، فلا تقع فى كلامهم للنثرى ، وإنما يستعملون ذلك فى الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعنى النحويون بالضرورة لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ " ⁽³⁾.

لكن ما علاقة الضرورة الشعرية بالمنوع من الصرف واللهجات ؟

نقول إن الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف ، جاز له ذلك لأنه يرد الأسماء إلى أصولها ، يقول عبرى العربية سيبويه : " اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام ، من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء " ⁽⁴⁾.

ونلمح من كلام سيبويه أن الضرورة تقع فى الشعر دون النثر فى المنوع من الصرف الذى هو فرع ، فإذا صرف لضرورة الشعر رُدَّ إلى أصله . يقول السيرافى " يريد أنهم يشبهون ما لا ينصرف بما ينصرف ،

1 - د : طه الراوى ، نظرات فى اللغة والتحو : ص 26 .

2 - حمزة فتح الله ، المواهب اللطيفة : ج 1 ص 60 .

3 - الأئبهاء والنظائر : ج 1 ص 224 وما بعدها .

4 - سيبويه ، للكتاب : ج 1 ص 8 ، والمبرد ، المقضب : ج 3 ص 354 .

وتشبيههم له به أنهم يردونه إلى أصله الذى هو من للصرف بحق الاسمية (1) والدليل على أن الاسم الذى لا ينصرف أصله للصرف أن الشاعر لا يجوز له أن يعمل بالفعل عند الضرورة من التتوين والجر ما يعمل بالاسم الذى لا ينصرف ، فعلمنا أن الذى فَرَّقَ بينهما أنه يرد الاسم إلى حالة قد كانت له ، وليس للفعل أصل فى التتوين ، والجر يرده إليه عند الضرورة " (2) .

وضرورة الشعر لها أقسام ذكرها السيرافى قائلًا : " وضرورة الشعر على سبعة أوجه هى: الزيادة ، و النقصان ، والحذف ، والتقديم ، والتأخير ، والإبدال ، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه ، وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث " (3) .

وهذه الزيادة غير جائزة فى حشو الكلام ، وإنما ذكرت لاختصاص الشعر بها دون الكلام ، وهى جيدة مطردة ، وليس تُخْرِجُهَا جَوْنَتُهَا عن ضرورة الشعر إذ كان ، ومن ذلك صرف ما لا ينصرف ، وهو جائز فى كل الأسماء ، مطرد فيها ، لأن الأسماء أصلها للصرف ودخول التتوين عليها ، وإنما تمتنع من الصرف لعل تكخلها ، فإذا اضطر الشاعر ردّها إلى أصلها ، ولم يحفل بالعلل الداخلة عليها ، والدليل على ذلك أن ما لا أصل له فى التتوين لا يجوز للشاعر تتوينه للضرورة ألا ترى أن الشاعر غير جائز له تتوين الفعل ، إذ كان أصله غير للتتوين ، وليس يرده بتتوينه إلى حالة قد كانت له " (4) .

1 - السيرافى ، شرح كتاب سيبويه : ج 2 ص 247 .

2 - انظر المصدر السابق للصفحة نفسها .

3 - المصدر السابق ج 2 ص 96 .

4 - السيرافى ، شرح كتاب سيبويه : ج 2 ص 100 وما بعدها ، وما يحتمل الشعر من الضرورة : ص 41 .

ولما كانت الضرورة - حسبما قرروه - ترد الأشياء إلى أصولها فإن صرف الاسم الممنوع من الصرف للضرورة أو للتناسب لم يقع فيه خلاف ، ولكن منع الاسم المصروف من الصرف لا يعد رداً إلى أصل⁽¹⁾ ولذلك تمسك البصريون إلا أبا الحسن الأخفش وأبا علي الفارسي وابن برهان بقاعدتهم التي افترضوها ، فلم يبيحوا ذلك في شعر ولا غيره ، ونظر الكوفيون في الشعر فرأوا كثيراً من الأسماء المصروفة فيه ممنوعة من الصرف ، فأجازوا في الضرورة أن يمنع من الصرف الاسم الذي حقه أن يصرف ، ووجد البصريون في الحمل على المعنى ملاذاً لكثير مما استشهد به الكوفيون ، وخطأوا رواية بعضه ، ولم يعترضوا بحجة بعضه الآخر⁽²⁾ .

ومعنى هذا أن البصريون لا يستشهدون بالشاذ المنكر ولا يقيسون عليه ، يقول إمامهم سيبويه : " فلا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"⁽³⁾ أما الكوفيون فتوسعوا في السماع من العرب ، فسمعوا من القبائل التي سمع منها البصريون ، كما سمعوا من قبائل لم يعتد البصريون بفصاحة أفرادها الناطقين بها ، وأنهم أخذوا من أعراب كثيرين لم يكونوا ثقة في روايتهم عند البصريين ، ومن ثم جاء الخلط والاضطراب - كما يقول الدكتور رمضان عبدالنواب - ورأيانهم يؤوِّلون كل مثال شاذ عن قواعدهم ، ولم يكن الكوفيون أقل منهم حظاً في الاضطراب والخلط ، لأنهم أخذوا اللغة عن كل العرب ، ولم يفرقوا كذلك بين اللغة المشتركة ولهجات الخطاب⁽⁴⁾ .

1 - د : محمد حماسة عبداللطيف ، الضرورة الشعرية في النحو العربي : ص 405 ،

وقارن بما ورد في الإنصاف في مسائل الخلاف : ج2 ص 493 .

2 - المصدر السابق : للصفحة نفسها .

3 - الكتاب : ج1 ص 398 .

4 - د : رمضان عبدالنواب ، فصول في فقه العربية : ص 107 .

وهناك الكثير من الشواهد التي تستشهد بها الكوفيون وردّها البصريون لأنها عندهم إما مروية بروايات مخالفة لما استشهد بها الكوفيون أو شاذة لا يقاس عليها " فالكوفيون يذهبون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو على الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : للليل على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر أنه قد جاء ذلك كثيراً في أشعارهم" (1) يقول أبو حيان : " ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خلفوهم ، فكم حكمة ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقلهم البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون (2) .

فما جاء منوناً مما لا ينصرف قول النابغة (3) :

فَلَتَأْتِيَنَّكَ قِصَائِدٌ وَلَيُرَكَّبَنَّ جَيْشٌ لِّبِكَ قَوَائِمِ الْأَكْوَالِ

الشاهد فيه : تتوين قصائد وهي لا تنصرف، قال ابن الأنباري : "تصرف قصائد ، وهي لا تنصرف ، لأنه ردها إلى الأصل ، إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة في أشعارهم . والذي يدل على هذا أن ما لا أصل له في الصرف و دخول التتوين لا يجوز للشاعر أن ينونه للضرورة ، لأنه لا أصل

1 - ابن الأنباري ، الإصناف في مسائل الخلاف ، (المسألة رقم 70) : ج2 ص 493 إلى ص 520 .

2 - أبو حيان ، منجد المقرئين : ص 129 وما بعدها ، د . ت .

3 - البيت من بحر الكامل وقد ورد في ديوانه : ص 99 ، والمقتضب : ج3 ص 354 ، وخزانة الألب : ج3 ص 68 ، والخصائص : ج2 ص 349 ، وما يخل الشعر من الضرورة : ص 41 ، وشرح كتاب سيبويه للميراثي : ج2 ص 101 .

له فى ذلك فيرده إلى حال قد كانت له ⁽¹⁾ قال ابن جنى : " اعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين : أحدهما مما احتيج إليه جاز أن يرجع ، والآخر ما لا تمكن مراجعته ، لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله ، الأول منها الصرف الذى يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجع فتصرفه ⁽²⁾ .

ومن هنا يسوغ لنا أن نقول ما يقوله بعض الباحثين عن ظاهرة الممنوع من الصرف بأنها لهجات مختلفة تغاير اللهجة المشتركة الممثلة فى القرآن الكريم ، غير أنه " اختلط الأمر على جامعى اللغة وواضعى النحو ، ورأوا ظاهرة عجيبة هى منع التثوين من كلمات المفروض أن تكون منوثة مثل باقى الأسماء واستطاعوا بقدرتهم العجيبة حصر هذا النوع من الأسماء وبيان صوره ، ثم وضع القواعد المقيدة له ، وألزموا المتعلمين للغة العربية اتباع هذه القواعد حتى إذا انتهوا منها ، وكان الخلاف بينهم ظهر الكثير من الشواهد التى لم تخضع لقواعدهم فجَّوزوا أن يصرف الممنوع وقيده بالضرورة " ⁽³⁾.

والذى نراه أن تحقيق نسبة هذه اللهجات أمر دونه صعوبات ، وأن الذى يجدى فى هذا الحال أن نفصل بين الشعر والنثر على مستوى اللغة المشتركة وتبقى قواعد الممنوع من الصرف منطبقة على النثر كما وضعها النحاة وينفرد الشعر بحرية استعمال الاسم مصروفاً أو ممنوعاً من الصرف ما دام بعيداً عن اللبس ، ولا سيما إن كان هذا الاسم علماً ، وعلى هذا فإن صرف الممنوع من الصرف فى الشعر من الضرائر التى يستصحبها العلماء.

1 - ابن الأثير ، الإتيان فى مسائل الخلاف : ج2 ص 490 .

2 - الخصائص : ج2 ص 349 .

3 - الطالع السعيد : ص 117 وما بعدها ، ومع الهولم : ج1 ص 37 .

هذا وقد اختلف في منع صرف ما لا ينصرف ، فقد أجاز للكوفيون والأخفش والفارسي المضطر ولباه سائر البصريين ، والصحيح الجواز واختاره ابن النانم لثبوت سماعه ⁽¹⁾ وهذا الاختلاف على مذاهب : أحدهما : الجواز مطلقا حتى في الاختيار .

الثاني : المنع مطلقا حتى في الشعر ، وعلى هذا أكثر البصريين وأبو موسى الجولقي من الكوفيون ، قالوا لأنه خروج عن الأصل ، بخلاف صرف الممنوع في الشعر فإنه رجوع إلى الأصل في الأسماء .

الثالث : وهو الصحيح : الجواز في الشعر والمنع في الاختيار ، وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين واختاره ابن مالك وصححه أبوحيان قياساً على عكسه ولورود السماع بذلك كثيراً ⁽²⁾ .

ولعل الرأي الثالث هو الجدير بالأخذ حيث إن ورود ذلك لم يتحقق إلا في الشعر فقط وذلك لأنه يباح فيه ما لا يباح في غيره من الكلام ، يقول المبرد : " اعلم أن الشاعر إذا اضطر صرف ما لا ينصرف ، جاز له ذلك لأنه إنما يرد الأسماء إلى أصولها ⁽³⁾ .

هذا ، وقد نص للزجاج على أنه يجوز صرف الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية قائلا : " وقد أجمعوا على أن جميع ما لا ينصرف يصرف في الشعر ، أما ترك للصرف فجيد وهو الوجه ، وأما الصرف فخطي

1 - شرح الأشموني ، المسمى "منهج السالك" : ج2 ص542 وما بعدها ، أوضح المسالك : ص228 ، منار السالك : ص197

2- المطالع السعيدة : ص 117 وما بعدها ، وجمع الهولع : ج1 ص 37 .

3- المقضب : ج3 ص 354 ، الكتاب : ج1 ص 8 ، والميرقي ، شرح كتاب سيويه : ج2 ص 95 .

جهة الاضطرار⁽¹⁾ وفي معاني القرآن يقول "وكل ما ينصرف فهو يصرف في الشعر"⁽²⁾ .

والآن ، ما الألفاظ التي حققها المنع من الصرف، لكنها صرفت لضرورة الشعر ؟

الحقيقة أننا وجدنا ألفاظا قليلة وردت في أشعار بعض الشعراء، أوردتها علماءنا القدماء وهي ممنوعة من الصرف لكنها صرفت للاضطرار، وهي في جملتها يمكن أن تشكل نظرية متكاملة نعرضها على الوجه الآتي :

1- يقول الزَّجَّاج : " وزعموا أنه يجوز صرف / المؤنث في المعرفة الذي أوسطه ساكن"⁽³⁾ وأنشد سيبويه⁽⁴⁾ :

لم تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مُزَرِّهَا . ∴ دَعَدَ وَلَمْ تَسَقْ دَعْدُ فِي السُّلْبِ

الشاهد فيه : كلمة "دَعَدَ" يجوز في "دَعَدَ" الأولى الصرف وترك الصرف ، ولا يجوز في الثانية الصرف ، فمن صرفه نظر إلى خفة اللفظ ، وأنها قد قاومت إحدى الفرعتين ، ومن لم يصرفه نظر إلى وجود الفرعتين في الجملة.

1- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 69 .

2- معاني القرآن : ج 4 ص 114 .

3- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 68 .

4- هذا البيت من بحر المنسرح ، وقد ورد في ما ينصرف : ص 68 ، والمقتضب : ج 3 ص 350 ، والكتاب : ج 3 ص 240 ، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب : ج 3 ص 195 ، وشرح قطر الندى : ص 452 ، وديوان جرير "ملحق ديوانه" : ص 1021 ، واللسان ، مادة "دَعَدَ" وينسب لجرير ، ويروى لعبد الله بن قيس لرقيات ، والتلغع : الاشتغال بالثوب والاتحاف فيه ، والسُّلْبُ : جمع علة وهو إزاء يصنع من جلود الإبل، وَصَفَ لَنْ دَعْدَا نَشَلَتْ فِي الرِّفَاهِيَةِ وَالنَّمَةِ .

واختلف فى الأولى ، فعن سيبويه : الأولى المنع من الصرف ، وعن أبى على : الأولى للصرف ، يقول إمام العربية سيبويه : " واعلم أن كل مؤنث سميت بثلاثة أحرف متوالي منها حرفان بالتحريك لا ينصرف ، فإن سميت بثلاثة أحرف كان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث ، فأنت بالخيار ، وإن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود وتلك الأسماء نحو : قنر ، وعنر ، ودعد ، وجمل ، ونعم ، وهند⁽¹⁾ وقد نبه أيضاً على هذا المبرد⁽²⁾ .

وقد نص على هذا جمهرة من اللغويين والنحويين منهم الرضى⁽³⁾ وابن هشام⁽⁴⁾ والنجار⁽⁵⁾ والمبرد ، يقول الأخير : " فأما من صرف فقال " رأيت دعداً ، وجاءتني هند ، فيقول خفت هذه الأسماء لأنها على أقل الأصول ، فكان ما فيها من الخفة معداً لثقل التانيث ، ومن لم يصرف قال : المانع من الصرف لما كثر عدته ، نحو عقرّب وعَنَّق ، موجود فيما قل عدده كما كان فيه علامة تانيث فى الكثير العدد والقليلة سواء⁽⁶⁾ .

ونفهم مما سبق أن الذين صرفوه أرادوا به التخفيف وسهولة النطق وأن الذين منعه الصرف فجعلوه بمنزلة عقرّب وعنَّق .

وإنما كان للمؤنث بهذه المنزلة ، ولم يكن كالذكر ، لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ، ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شئ ، والشئ يذكر ، فالتذكير أول ، وهو أشد تمكناً ، كما أن النكرة هى أشد تمكناً من المعرفة ،

1 - الكتاب : ج3 ص 240 ، ج2 ص 22 " باب تسمية المؤنث " .

2 - المقضب : ط3 هامش ص 350 .

3 - شرح الكافية : ج2 ص 44 .

4 - أوضح المسالك : ص 224 .

5 - منار المسالك : ص 189 .

6 - المقضب : ج3 ص 350 .

لأن الأشياء إنما تكون نكرة، ثم تُعرَّف، فالتذكير قبل وهو أشد تمكناً عندهم⁽¹⁾.

ومعنى هذا أن "دَعْدَ" وأمثاله مما هو على ثلاثة أحرف أو سطرها ساكن لا علامة فيه يجوز صرفه في المعرفة والنكرة وترك الصرف أجود .

أما الرضى في شرحه للكافية فقال إن للزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف ، لكونه مؤنثاً بالوضعين اللغوي والعلمي ، فظهر فيه أمر التأنيث ، وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه⁽²⁾ .

ومعنى هذا أن المنع من الصرف أحق وأفصح ، يقول الناظم⁽³⁾ .

وَجَهَانٌ فِي الْعَادَمِ تَتَكْرَرُ سَبْقُ: . وَعُجْمَةٌ كَهْدٌ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ

يعنى بذلك أن الثلاثى الذى عدم التذكير وعدم العجمة يجوز فيه وجهان ، الصرف والمنع ، والمنع أفصح وأحق وأوجب ، هذا على رأى جمهور اللغويين والنحاة .

ومن كل ما سبق يتبين لنا أن الاسم الثلاثى ساكن الوسط كهند ودعد وجمل ومصر وغيرهم يجوز فيه الأمران : الصرف وتركه وكلاهما مسموع ، يقول السيوطى مبيناً علة منعه من الصرف وهو وجود علتى التأنيث والعلمية مقررأ أن الأجود المنع قللاً : " ولما المنع فلاجتماع التأنيث والعلمية ولما للصرف فلخفة السكون ، فقاوم أحد السببين ، والأجود المنع لأنه القياس والأكثر فى كلامهم وهو الوارد فى كتاب الله تعالى⁽⁴⁾ .

1 - المقتضب : ج3 هامش ص350 .

2 - شرح الكافية : ج2 ص44 .

3 - ألفية ابن مالك : ص143 .

4 - مع الهوامع : ج1 ص108، ص110 .

أما شيخنا الزَّجَّاج فيرى أنه لا يجوز إلا منع الصرف ، أى يجب منعه من الصرف ، لأن السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع عِلَّتَيْن مانعتين قاتلاً : "أما ما قالوه من أنه لا ينصرف فحق وصواب ، وأما إجازتهم صرفه فاحتجوا فيه بأنه : لما سَكَنَ الأوسط ، وكان لمؤنث خَفٌ وصرف (قال أبو إسحاق) وهذا خطأ ولو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف فهم مجمعون معنا على أن الاختيار ترك للصرف وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف ، وإذا بينوا وجب ألا يكون ترك للصرف (1) .

ونفهم من كلام الزَّجَّاج أنه خالف جمهور اللغويين والنحويين فى جواز صرف كلمة " دعد " فإمام العربية سيويه فى كلامه السابق قال "فأنت بالخيار" والمبرد كذلك قال "فأنت فى جميع هذا بالخيار" .

أما الزَّجَّاج فقد نص على المنع من الصرف بحجة أن فرعية التأنيث باقية على حالها فى " دعد " وأما الصرف فلأنه يرجع إلى الضرورة الشعرية يقول الناظم (2):

ولا اضطرار أو تناسب صرف .: ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

يعنى أن الاسم الذى لا ينصرف ينصرف فى موضعين أحدهما فى الضرورة الشعرية والآخر فى التناسب ، والمصروف قد لا ينصرف ، يعنى أن المنصرف قد يمنع من الصرف ، فأتى بـ " قد " التى تقتضى التقليل .

والذى نراه أن سكون الحرف الثانى وهو العين فى كلمة " دعد " خفيف حين النطق به ، فأدى هذا إلى صرفه وأحدث انسجاماً صوتياً مريحاً للأذن ، ومن ثم صرفت " دعد " . أما سبب منعها من الصرف فيرجع

1 - ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 98 وما بعدها .

2 - ألفية ابن مالك : ص 145 .

لوجود علتين فرعيتين وهما للتأنيث والعلمية ، بيد أن مرجع هذا كله السماع ،
فما سمع يحفظ ولا يقلص عليه .

هذا وقد نص العلامة ابن جنى على أن تمكين عين " فَعَلَ " اسماً
كان أو فعلاً لغة تميمية (1)

2- يقول شيخنا الزَّجَّاج : قال الفرزدق (2) :

قلو كان عبد الله مولى هَجَوْتَه . :. ولكن عبد الله مولى مَوَالِيَا

الشاهد فيه : " مَوَالِيَا " حيث عومل المنقوص الممنوع من الصرف
غير العلم في حالة الجر معاملة الصحيح فأثبت الياء وجره بالفتحة ، وهذا
شاذ وكان القياس أن يقول : مولى موالٍ . قال السيرافي : " وكان الوجه أن
تقول : " مولى موالٍ " ويلغى الياء لتكونها ومكون للتون فلما اضطر إلى
تحريكها لم يصرف لتمام حركات البناء المانع من الصرف (3) .

1 - للمجتنب : ج 1 ص 143 ، وأبو حيان ، البحر المحيط : ج 2 ، ص 340 .
2 - هذا البيت من بحر الطويل ، وقد ورد في : ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 147 ،
الكتاب : ج 3 ص 313 ، والمقتضب : ج 1 ص 281 وما يحتمل الشعر من الضرورة :
ص 71 ، وشرح كتاب سيويه : ج 2 ص 122 ، وشرح المفصل : ج 1 ص 64 ، وأوضح
المسالك : ص 229 ، ومنار المسالك : ص 199 ، وجميع المصادر تنسبه إلى الفرزدق ،
لكنه ليس من ديوانه ، وكتب التراجم تذكره في ترجمة عبد الله بن أبي إسحاق
الحضرمي مقروناً بقصة الخصومة بينهما ، انظر السيرافي ، أخبار النحويين البصريين :
ص 27 ، والزيدي ، طبقات النحويين واللغويين : ص 32 ، حيث هجا به الفرزدق عبد
الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي ، فقد بلغه أنه يطعن شعره والمعنى أنه وضيع
أنه وضيع لا يستحق الهجاء لأنه رقيق الأرقاء وكان عبد الله مولى للحضرميين وهم
أرقاء لعبد شمس .

3 - شرح كتاب سيويه : ج 2 ص 122 ، وما يحتمل الشعر : ص 72 .

وقد ذكر إمام العربية سيبويه أنه شاهد على إجراء "مَوَالِيًا" على الأصل ضرورة كراهية للزحاف ⁽¹⁾ وحقه ألا يجريه ، ولكن الشاعر أجراه للضرورة هنا مجرى ما لا علة فيه ⁽²⁾ .

وقال المبرد : " فإن احتاج الشاعر إلى مثل جَوَارٍ فحقه - إذا حرك آخره في الرفع - والخفض - ألا يجريه ، ولكنه يقول : مررت بجوارى ، كما قال الفرزدق "مَوَالِيًا" فإنما أجراه للضرورة مجرى ما علة فيه ⁽³⁾ .

وقال ابن بعيش : " وكان يونس وعيسى وأبو زيد والكسائي فيما حكاه أبو عثمان ينظرون إلى "جَوَارٍ" ونحوه من المنقوص ، فكل ما كان له نظير من الصحيح مصروف صرفوه ، وما لم يكن نظيره مصروفاً لم يصرفه وفتحوه في موضع الجر كما يفعلون في غير المعتل ويسكنونه في موضع الرفع خاصة ، قال الفرزدق (البيت) ففتح في موضع الجر ، وهو قول أهل بغداد ، والصرف قول الخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق وسائر البصريين ⁽⁴⁾ .

وعلى هذا الأساس ، قالفرزدق لم يلحن - كما قال اللغويون - ولكنه خالف مذهب ابن أبي إسحاق والألف في "مَوَالِيًا" للإطلاق ⁽⁵⁾ .

1 - الزحاف ، تغيير يلحق بثواني أسباب الأجزاء للبيت إما بتسكين متحرك أو حذفه أو حذف الساكن ، ومعنى هذا أنه لا يجوز تحريك الساكن ، كما أنه لا يلحق بأوائل الأسباب ولا بالأوتاد ، انظر د : سيد البحرلوى ، العروض وإيقاع الشعر العربى ، ص63 وما بعدها .

2 - للكتاب : ج2ص58 .

3 - للمقتضب : ج1ص281 .

4 - شرح المفصل : ج1ص64 .

5 - خزنة الأكنب : ج1ص114 ، مع الهوامع : ج1ص36 ، شرح التصريح : ج2ص229 ، والشتىطى ، للدرر اللوامع : ج1ص10 وما بعدها .

ومخالفة الفرزدق لابن أبي إسحاق في قوله : "مولى موالياً" بدلاً من "مولى موالٍ" لا يعد لاحقاً كما يظن البعض ، وإنما هو لهجة من لهجات العرب .

3- ويقول الزّجاج : " وسألته عن بيت أنشدناه يونس وهو قول الشاعر⁽¹⁾ :

وقد عَجِبْتُ مِنِّي وَمَنْ يُعَيِّلِيَا لَمَّا رَأَيْتِي خَلَقًا مَقُولِيَا

الشاهد فيه : " يُعَيِّلِيَا " تصغير كلمة " يُعَيِّلِي " وهو اسم رجل ، ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، والألف للإطلاق بعده ، سواء أكان مكبراً أو مصغراً ، وكان القياس أن يقول : " يُعَيِّلِ " بالتثنية كما في جوارٍ وغواشٍ.

قال السيرافي : " أراد " ومن " يُعَيِّلِ " ، فالكلام فيه كالكلام في البيت الذي قبله ، لأن " يُعَيِّلِي " لا ينصرف مثاله من الصحيح ، لأنه يُفَعِّلُ " وهو تصغير يُعَيِّلِي وربما حملهم على هذا الفرار به من الزحاف في الشعر ، وإن كان البيت يتقوم بالإتشاد على ما ينبغي أن يكون عليه الكلام⁽²⁾ .

1 - هذا البيت من بحر الرجز ، وقد ورد في ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 147 ، والكتاب : ج 3 ص 315 ، والمقتضب : ج 1 ص 280 ، والخصائص : ج 1 ص 6 ، والمصنف : ج 2 ص 68 وص 79 ، وأوضح المسالك : ص 229 ، وما يحتمل الشعر من الضرورة : ص 72 ، والدرر اللوامع : ج 1 ص 11 ، والخلق البالي ، المتمثل على الفرائس ، وقيل المَقُولِي ، المتجافى المستوفر ، قال أبو عبيد وقال بعض المحدثين كان يفسر مقولياً كأنه مقلى ، وليس هذا بشئ ، وإنما هو المتجافى في السجود ، انظر الأزهري ، تهذيب اللغة ، مادة " قلا " واللسان مادة " علا ، وقلا " .

2 - ما يحتمل الشعر في الضرورة : ص 73 ، وشرح كتاب مسيبويه : ج 2 ص 122 وما بعدها .

وقال المبرد مبيناً علة صرفه للضرورة لأنه لما بلغ بتصغير يُعَلِّي الأصل صار عنده بمنزلة يَتَمَّ لو سميت به رجلاً ، لأنه إذا تم لم ينصرف ، فإنما انصرف باب جوارٍ في الرفع والخفض ، لأنه لنقص من باب ضوارب في هذين الموضعين ، وكذلك قاضٍ ، فاعلم لو سميت به امرأة لاتنصرف في الرفع والخفض ، لأن التتوين يدخل عوضاً مما حذف منه ، فأما في النصب فلا يجرى لأنه يتم فيصير بمنزلة غيره مما لا علة فيه (1) .

وقد أشار الناظم إلى هذا بقوله (2) :

وما يكونُ منه منقوصاً ففى . : إعرابه نهج جوارٍ يُعَلِّي

يعنى ما كان منقوصاً من الأسماء مثل جوارٍ وغواشٍ من الأسماء غير المنصرفة فإنه يلحقه التتوين في حالتى الرفع والجر ، تقول : جاءت جَوَارٍ ، وسلمت على جَوَارٍ ، وهذا التتوين عوض عن الياء المحذوفة ، فحين نقول يُعَلِّي في تصغير " يُعَلِّي " فإنه غير منصرف لعلتين هما الوصفية والعلمية والتتوين فيه عوض عن الياء المحذوفة " فى يُعَلِّل " .

وأياً كان الأمر فإن المنقوص المستحق لمنع الصرف إن كان غير علم حذفت ياءه رفعاً وجرّاً ونُونٌ باتفاق كجَوَارٍ وأَعْيَم (3) وكذا إن كان علماً كقاضٍ علماً امرأة وكثير مسمى علماً خلافاً ليونس وعيسى والكسائى ، فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جرّاً كما فى النصب احتجاجاً بقوله : " قد عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعَلِّيَا " وذلك عند الجمهور ضرورة (4) .

1 - المقتضب : ج 1 ص 280 وما بعدها .

2 - لُفْيَةُ ابن مالك : ص 145 .

3 - أَعْيَم : تصغير كلمة " أعمى " وهو ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل .

4 - ابن هشام ، أوضح المسالك : ص 229 ، ومنار السالك : ص 198 .

4- ويقول الزّجّاج : قال أمية بن أبى الصلت (1) :

له ما رأت عينُ البصيرِ وفوقَهُ .: سماءُ الإلهِ فوقَ سبعِ سَمَائِيَا
الشاهد فيه : " سَمَائِيَا " حيث جاء على الأصل للضرورة الشعرية ،
فهذا لا بد من التزام ضرورته .

قال السيرافي : " قال ابن جنى إن الشاعر خرج عما عليه الاستعمال
من ثلاثة أوجه ، وذكر عن أبى على " فوق ست سَمَائِيَا " منها :

أن " سَمَاء " ونحوها يجمع على " سَمَائِيَا " كما تجمع " مطية " على " مطايا "
و " خَطِيئة " على " خَطَائِيَا " فجَمَعَهُ على " سَمَائِيَا " كما تجمع " سَحَابة " على
" سَحَائِب " وإنما يجمع هذا الجمع فى الصحيح دون الممثل . ثم حَرَك الياء فى
حال الجر ، وكان حكمه أن يقول : " سبع سَمَاء " كما تقول : " سبع جوارب "
بحذف الياء لدخول التثوين (2).

والثالث: أنه جَمَعَ " سماء " على سَمَائِيَا كما تجمع " سَحَابة " على " سَحَائِب "
والعرب لا تجمع " سماء " على هذا الجمع " إنما تقول " سماء " و " سماء " كما
تقول " سَمَامَة " و " سَمَام " مثل " تَمْرَة " و " تَمَر " و " سَمَاوَة " و " سموات " كما تقول

1 - هذا البيت من بحر الطويل ، وقد ورد ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 147 ،
وديان أمية ابن أبى الصلت: ص 37 ، والكتاب : ج 3 ص 315 ، والمقتضب : ج 1
ص 282 ، وشرح سيبويه: ج 2 ص 124 ، وما يحتمل الشعر من الضرورة : ص 74 ،
والخصائص: ج 1 ص 212 و ص 334 ، والمنصف: ج 2 ص 68 وما بعدها.
والمخصص: ج 9 ص 3 ، واللسان ، مادة " سما " وخزانة الأئب: ج 1 ص 119 .

2- ما يحتمل الشعر من الضرورة: ص 69 وشرح كتاب سيبويه:

ج 2 ص 124 والخصائص: ج 1 ص 121

"سَمَاءة" و"سَمَامَات" على أن جماعة من النحويين منهم يونس⁽¹⁾ وعيسى بن عمر⁽²⁾ والكسائي يرون أن ما كان من المعتل الذي لا ينصرف إذا سمي به يجعل خفضه كتصبه من غير ضرورة ، بل هو الحق عندهم ، فيقولون في رجل اسمه "جَوَارٍ" مررتُ بجَوَارِي . قيل ولا ضرورة عندهم فيه⁽³⁾ .

ومما يعضد الكلام للسابق ويقويه قول المبرد : " فأما قوله "سَمَاءة" الإله فوق سبع سَمَائِيَا فإنه رُدُّ إلى الأصل من ثلاثة أوجه : أحدها أنه جَمَعَ سَمَاءَ على فعائل فحقه أن يقول سمايا ، لأن الهمز يعرض في الجمع بدلاً من الألف الزائد في فَعَال ، وترجع الواو التي همزة في سماء لأن سماء إنما هو فَعَال من سموت ، فتصير الواو ياءً لكسرة ما قبلها ، كما صارت واو غزوت ياءً في غازٍ، فتلقى همزة وياء ، فيلزم للتغيير كما ذكرت ذلك ، فردها للضرورة إلى سمائيا ، ثم فتح آخرها ، وكان حق الياء المنكسر ما قبلها أن تسكن ، فإذا لحقها التثوين حذفت الالتقاء الساكنين ، ففرك آخرها بالفتح ، كما يفعل بالصحيح الذي لا ينصرف ، فهذه ثلاثة أوجه : جمعها على فعائل وتركها ياءً ومنعها الصرف⁽⁴⁾ .

1- يونس : هو يونس بن حبيب البصري ، أخذ عنه سيويه وحكى عنه كثيراً في كتابه " ت 183 هـ " انظر ترجمته في نزهة الألباء ، ص 49 و هامشه .

2- هو عيسى بن عمر البصري الثقفي ، أخذ عنه الخليل بن أحمد ت 149 هـ ، انظر ترجمته في إنباء الرواة للقطبي ، ج 2 ص 374 و هامشه .

3- السيرافي ، ما يحتمل الشعر من الضرورة: ص 69 وما بعدها ، وشرح كتاب سيويه: ج 2 ص 124 وما بعدها ، الخصائص : ج 1، ص 212، خزنة الأوب : ج 1 ص 119 ، ولللسان، ملدة "سما" والقرآن للغيرلوني : ضرائر الشعر ، ص 44 .

4- للمقتضب : ج 1 ص 282 .

ويوضح ابن جنى وجه التزام الضرورة فيه قتلاً: فهذا لابد من التزام ضرورته ، لأنه لو قال "سَمَاءًا" من الضرب الثانى إلى الثالث ، وإنما مبنى هذا الشعر على الضرب الثانى لا الثالث (1)

وبناءً على هذا فإن الأصل أن يقول "سبع سَمَاءٍ" كما تقول "سبع جوارٍ" بحذف الياء لدخول التنوين .

ولكن الشاعر قال "سبع سَمَائِيَا" بثبوت الياء وألف الإطلاق التزاماً للضرورة الشعرية.

5- ويقول الزُّجَّاج : هذا باب الأفعال إذا سميت رجلاً بشئ منها فكان ذلك الشئ فى مثال فى الأسماء ليست الأفعال أحق به من الأسماء .. إلا أن عيسى بن عمر (2) كان لا يصرف شيئاً من هذا اسم رجل (3) ويحتج بقول للشاعر (4)

1- ابن جنى ، الخصائص : ج1 ص 334.

2- عيسى بن عمر: هو مولى خالد بن الوليد المخزومي ، وقيل كان من ثقيف ، كان من قراء أهل البصرة ونحاتها ، أخذ عن ابن إسحاق ، وكان فى طبقة أبى عمرو بن العلاء ، توفى سنة 149هـ ، انظر ترجمته فى "طبقات النحويين" ص 35 وإنباء الرواة ، ج2 ص 374.

3- ما ينصرف وما لا ينصرف، ص 27.

4- البيت من بحر الوافر، وينسب إلى سحيم بن وثيل اليربوعي ، وقد ورد فى : ما ينصرف وما لا ينصرف ، ص 27، والكتاب : ج3 ص 297 ، وشرح المفصل: ج1 ص 61، وإرشاف الضرب : ج1، ص 458 ، ولوضح المسالك : ج3 ص 149، وفتح اللوامع : ج1 ص 98 ، وخزانة الأدب : ج1 ص 255 ، منار السالك: ص 192.

أن ابن جَلَا وطلّاع الثّليّا .: متى أضع العمامة تعرفونى

فحكى أن الشاعر لم ينون (جَلَا) وهو على وزن ضَرْبٍ فدل على ضَرْبٍ لا ينصرف ، يقول الزجاج : فإن أكثر قول البصريين أنه منصرف فى المعرفة والنكرة ، وذلك إذا سمّيت بها ولا ضمير فيها ، وذلك نحو رجل سمّيته بـ " ضاربٍ " من قولك " ضاربٌ زيداً " أو ضاربٌ " من قولك : " قد ضاربٌ زيدٌ عمراً " لأن "ضارب" مثل "حاجز" و "ضاربٌ" مثل " تأبَل " و "خاتم" فليس هذا المثل بأحق بالأفعال منه بالأسماء ، وكذلك "ضَرْبٌ" إلا أن عيسى بن عمر كان لا يصرف شيئاً من هذا الاسم ، اسم رجل ، ويحتج بقول الشاعر السابق (1) .

ومن قبله نبه على هذا سيويه قائلًا: " زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً بضاربٍ وكذلك ضَرْبٌ وهو قول الخليل وأبى عمرو .. وكان عيسى لا يصرف ذلك وهو خلاف قول العرب (2) .

وفى هذا البيت وجهان غير ما ذهب إليه عيسى بن عمر

أحدهما : أن يكون أراد الشاعر الحكاية ، لأنك إذا سميت رجلاً بضَرْبٍ جاز أن تحكى حال للتنبيه والجمع ، وإنما جاز لأنه قد كان قبل التنبيه له حال مستقرة فى الاستعمال ، فصارت فى التسمية كالمستعارة ، فلذلك جاز أن يحكى حاله ، فكان للتقدير " أنا ابن الذى يقال له جلا الأمور وكشفها".

والوجه الثانى : أن تقدّر فى جَلَا ضميراً ، وإذا قدر فيه ضمير ، فإن سميت رجلاً بـ "جِل" و "رَدَّ" صرفته لأنه وإن كان فى الأصل وزنه

1- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 27.

2- الكتاب : ج3 ص 206 ط هارون ، ج2 ص 7 ط بولاق.

فَعِلْ ، فالكسرة فى وسطه قد زالت وخرج إلى نظير الأسماء نحو: دَيْك وِيرْ ،
والاعتبار فى منع الصرف ثقل الفعل ، فلما زال اللفظ الذى يختص باللفظ
زال حكم الفعل ، والدليل على ذلك أنك لو سميت رجلاً (مساجد) لم تصرف
الثقل اللفظ ، فلو صغرته انصرف .- لأنه يصير إلى لفظ مسجد فيزول عنه
الثقل الذى أوجب منع الصرف ، وهو الشبه بالجمع وليس كذلك ثقل التأنيث
لأنه لا يعتبر فى التأنيث ثقل لفظ المعنى ، فلذلك افرق حكم التأنيث وحكم
الشبه بالفعل إذ كان الفعل ليس له حكم واحد وهو ثقل اللفظ (1) .

والذى أراه أن * لنا ابن جَلًا طلاع الثايبا * يحتمل أن يكون سمي
بجَلًا من قولك : زيد جَلًا ، ففيه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله " نبئت
أخوالى بنى يزيد " وأن يكون ليس بتم ، بل صفة لمحذوف ، أى ابن رجل
جَلًا الأمور (2) .

وبناءً على هذا فإن " جلا " اسم فيه ضمير مقدر حكى عن العرب ،
وما دام الأمر كذلك فهو لهجة عربية .

6- ويقول الزَّجَّاج : " قال سيبويه وقد يعربون ما كان فى آخره الراء " (3)
وأنشد (4) :

1- انظر حاشية الأمير على معنى الليب : ج 1 ص 48.

2- منار السالك : ص 192.

3- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 102 .

4- هذا البيت للأعشى ، وقد ورد فى ما ينصرف : ص 102 ، والكتاب : ج 2 ص 41 ،
واللسان مادة " وير " والمخصص : ج 17 ص 67 ، والمقتضب : ج 3 ص 376 ،
وأملى ابن الشجرى : ج 1 ص 115 ، وفى كتاب ما ينصرف " جمهرة " وصولبه " عنوة " .

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَيَّارٍ .: فَهَلَكْتَ غَوَّةً وَبَيَّارٌ

الشاهد فيه : إعراب وَيَّارٍ " الثانية " ورفعها ، والمطرود فيما كان في آخره الراء البناء على الكسر في لغة أهل الحجاز ، ولغة بنى تميم ، لأن كسرة الراء بعد الألف توجب الإمالة ، وهو ممنوع من الصرف لأنه معدول على وزن فَعَالٌ ومؤنث . والقوافي مرفوعة ، قال شيخنا للزُّجَّاج : " فإذا كان في آخر الاسم " الراء " فإن أهل الحجاز وبنى تميم مجموعون على الكسر . وزعم الخليل أن إجناح الألف " أخف عليهم ، يقولون في اسم ماء لهم : " هذه حَضَارٍ " و " رأيت حَضَارٍ " و " سَقَارٍ " و " هذه حَضَارٍ " و " طَلَعَتْ حَضَارٍ " (1).

ونفهم من كلام الزُّجَّاج أنه نص على الإمالة في قوله السابق " وَيَّارٍ " و " حَضَارٍ " فكسزُ الراء بعد الألف توجب الإمالة . وهذه الإمالة كما يقول أستاذنا الدكتور عبده الراجحي - تعد ضرباً من ضروب التأثير الذي تتعرض له الأصوات حين تتجاور أو تتقارب، وهي والفتحة صائتان ، وقد يكونان طويلين أو قصيرين" (2)

وقد أشار إمام العربية سيبويه إلى ظاهرة الإمالة قائلًا: " الألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور ، وذلك قولك: عابد وعالم ومساجد ومفاتيح .. وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها ، أرادوا أن يقربوها منها " (3) والإمالة أن تُنحَى جوازاً بالألف نحو إلباء لضرب من تجانس للصوت" (4) فهي إذا عدول

1- ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 101.

2- اللهجات العربية : ص 134.

3- الكتاب : ج4 ص 117.

4- مع الهوامع : ج2 ص 200.

بالألف عن استوائه وجَنُوح به إلى الياء فيصير مخرجه بين مخرج الألف
المفخمة وبين مخرج الياء" (1) .

ونفهم مما سبق أن الألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور ، وهذا
يكون من أجل التماسب بين الحركات بتقريب بعضها من بعض ، حتى لا
يكون الانتقال من حركة إلى تاليها صعباً فينقل.

لكن ما الغرض من إمالة الألف بعد حرف الراء في "وَبَارِ وَحَضَارِ؟"
نقول إن غرضها هو أن تتحى بالفتحة نحو للكسرة حتى يزول
الاستئقال، لأننا حين للنطق بالفتح - كما يقول الدكتور إبراهيم أنيس - يكاد
يكون اللسان مستوياً في قاع الفم ، فإذا أخذ في الصعود نحو الحنك الأعلى
بدأ حينئذ بذلك الوضع الذي يسمى بالإمالة ، فلا فرق إذن بين صاحب الفتح
وصاحب الإمالة ، إلا في اختلاف وضع اللسان مع كل منهما حين النطق
بألف المد وياء المد" (2)

فأغراضها إذا أحد أمرين : أولهما : تناسب الأصوات وتقاربها ،
وبيان ذلك أن النطق بالياء والكسرة مستقل منحدراً ، والنطق بالفتحة والألف
مستقل متصعد ، فبالإمالة تصير الألف من نمط الياء في الانحدار والتسفل .
وثانيهما : التنبيه على أصل أو غيره" (3) وفلئنته: سهولة نطق اللفظ ، وذلك
لأن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة ، والانحدار أخف على اللسان من
الارتفاع" (4)

1- شرح المفصل : ج 9 ص 54.

2- في اللهجات العربية : ص 64 وما بعدها ، والمدخل إلى علم اللغة، ص 92.

3- مع لهوالمع : ج 2 ص 200، وحاشية للصبيان: ج 4 ص 220 وما بعدها ، وشرح

المفصل : ج 9 ص 58 وما بعدها ، والأصول في النحر : ج 3 ص 160.

4- د. إبراهيم الإنكليوي ، قراءت قرآنية وتوجيهات من كلام العرب : ص 166.

وها هو ذا عبقرى العربية ابن جنى يعد الإمالة فرعاً من الإدغام ،
 ويسمئها الإدغام الأصغر ، يقول: "وأما الإدغام الأصغر فهو تقريب الحرف
 من الحرف وأدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك ، فمن ذلك الإمالة ، وإنما
 وقعت فى الكلام لتقريب الصوت من الصوت ، ونحو ذلك: "عالم وكتاب"
 وسعى وقضى .. ألا تراك قَرِبت فتحة العين من عالم إلى كسرة اللام منه ،
 بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة ، فأملت الألف نحو الياء وكذلك سعى
 وقضى ، نحوت بالألف نحو الياء التى انقلبت عنها " (1)

وأما حكم الإمالة فهو الجواز ، فكل ممال يجوز فتحه ، وأما محلها
 فهو غالباً الأسماء المتمكنة والأفعال وقليلاً فى بعض الحروف .

وأما عن لهجات القبائل فى الفتح والإمالة فيكاد علماءنا القدامى
 يتفقون على أن الفتح لهجة أهل الحجاز ، وأن الإمالة لهجة عامة أهل نجد
 من تميم وأسد وقيس " (2) .

غير أن تفصيل هذه المسألة يثبت أن بعض أهل الحجاز كانوا
 يميلون ، ومن أدلة ذلك قول أبى عمرو " إن الإمالة فى "الناس" فى موضع
 خفض لغة أهل الحجاز " (3) .

نعم هذا صحيح ، والدليل على ذلك قول الزَّجَّاج : " فإذا كان فى
 آخر الاسم الراء نحو " حَضَارٍ ، وسَقَارٍ ، ووَيْلٍ " فإن أهل الحجاز ، وبني
 تميم مجمعون على الكسر وزعم الخليل أن إجناح " الألف " أخف عليهم " (4) .

1- الخصائص: ج2 من ص 141 إلى 143، وقارن بما ورد فى سر الصناعة:
 ج1 ص 59.

2- شرح المفصل: ج9 ص 54 ، والنشر: ج2 ص 30 ، والكتاب: ج2 ص 261 ،
 وشرح شافية ابن الحاجب: ج3 ص 4 ، واللهجات العربية فى القراءات القرآنية:

3- د. عبد الصبور شاهين ، أثر القراءات فى النحو والأصوات: ص 175.

4- ما ينصرف وما لا ينصرف: ص 101.

ويؤيده السيرافي بقوله: " إن بنى تميم تركوا لغتهم في قولهم " هذه حَضَارٍ وسَقَارٍ ، وتبعوا لغة أهل الحجاز بسبب الراء ، وذلك أن بنى تميم يختارون الإمالة وإذا كسروا خفت أكثر من خفتها في غير الراء ، لأن للراء حرف مكرر ، والكسرة فيها مكررة كأنها كسرتان ، فصار كسر الراء أقوى في الإمالة من كسر غيرها " (1) وقال الرضى : " فبنو تميم يختارون الإمالة ، وهى تقتضى أن تذهب الألف إلى جهة الياء فى "حَضَارٍ وسَقَارٍ" ووجود الراء غير مكسورة بعد الألف يعد من موانع الإمالة (2) ويقول سيبويه: "قأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبنى تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا فى يرى . والحجازية هى اللغة الأولى للقدمى ، فزعم الخليل أن إجناح الألف أخف عليهم ، يعنى الإمالة ليكون للعمل من وجه واحد، فكهوا ترك الخفة ، وعلموا أنهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك ، ولهم إن رفعوا لم يصلوا " (3) .

وكلام سيبويه يتفق من كلام الزّجاج السابق فى قول الأعشى:

وَمَرَّ ذَهْرٌ عَلَى وَيَلَرٍ . . . فَهَلَكْتَ عَنُوءَ وَيَلَرٍ

وقلنا إن الشاهد فيه " إعراب وَيَلَرٍ بالرفع مراعاة للقفية ، والمطرود فيما كان فى آخره الراء أن يبنى على الكسر فى لغة أهل الحجاز ، ولغة بنى تميم، لأن كسرة الراء توجب إمالة الوقف ، والارتفاع إذا رفعوا ، لأن الشاعر إذا اضطر أجرى ما كان فى آخره الراء على مقياس غيره مما يبنى على فَعَالٍ ، وأعرب فى لغة بنى تميم ، فاضطر الأعشى لرفع ، لأن القوافى مرفوعة " .

1- الكتاب : ج3 ص 278 هلمش رقم 2.

2- شرح الشافية : ج3 ص 275.

3- الكتاب : ج2 ص 40 وما بعدها.

ويقول المبرد : "وما كان في آخره راء من هذا الباب فإن بنى تميم يتبعون فيه لغة أهل الحجاز ، وذلك أنهم يريدون إجنّاح الألف ، ولا يكون ذلك إلا والراء مكسورة" (1) .

ونستنتج من كل ما سبق أن الفتحة تمال قبل الألف إلى الكسرة فيميلون الألف نحو الياء كما في "وَيَارِ وَحَضَارِ وَسَقَارِ" وأن الهدف منها سهولة النطق ، وذلك لأن الانحدار بنطق الألف إلى الياء فيه سهولة ، ومن ثَمَّ تتناسب الأصوات وتتقارب .

وهذا النوع من الإمالة لهجة أهل الحجاز ، فكان بعضهم يميل ما هو مفتوح ، يقول الدكتور رمضان عبد التواب : "من المتوقع أن تكون قبائل الحجاز وصلت إلى المرحلة الرابعة من مراحل التطور وهي الفتح ، ولكن مرت عليه فترة من الفترات كانت عند المرحلة الثانية وهي الإمالة ، ولما انتقلت إلى المرحلة الرابعة وهي الفتح ، وشاعت هذه المرحلة عند قبائل الحجاز بقيت قلة قليلة تنطق بالإمالة " (2) .

لكن هل تميم وأسد وقيس يعرفون الفتح ؟

للإجابة على هذا السؤال نقول : "إن بعضاً من تميم وأسد وقيس عرف الفتح ، وإن كان أكثرهم يلجأ للإمالة ، ومما يؤكد هذا قول سيبويه : "والإمالة في الفعل لا تنكسر إذا قلت : "غزا وصفا ودعا " (3) ثم يقول : "وجميع هذا لا يميله ناس كثير من تميم وغيرهم " (4) .

1- المقترض : ج3 ص 375.

2- المدخل إلى علم اللغة : ص 291.

3- للكتاب : ج4 ص 119.

4- "مصدر الملبق : ج4 ص 120.

ونخلص مما سبق أن بعضاً من تميم وأسد وقيس عرف الفتح ، وإن كان أكثرهم يلجأ إلى الإمالة ، والعلة في ذلك طلب الخفة وتحقيق التناسب الصوتي بين الأصوات.

وبناء على ما سبق فإن الإمالة لم تكن مقصورة على تلك القبائل التي أشار إليها الأقدمون في كتبهم ، وإنما كانت ظاهرة أكثر شيوعاً مما ذكره ، فقد كانت معظم القبائل العربية ، وإن تفاوتت قلة وكثرة ، فهي إذن صفة كثيرة الشبوع جداً عن العرب في نطقهم⁽¹⁾ .

7- ويقول الزّجاج : قال الشاعر⁽²⁾

خَرِيعٌ نَوَادِي فِي مَلْعَبٍ . . . تَأْزُرُ طَوْرًا وَتَلْقَى الْإِزَارَا

الشاهد فيه : نَوَادِي حيث جاءت ممنوعة من الصرف للضرورة الشعرية والأصل أن تكون نَوَادٍ منصرفة .

قال الزّجاج : " نَوَادٍ " في قول يونس والخليل منصرف في الرفع والجر إلا أنه لما اضطر الشاعر أخرجه على الأصل ، فلم يصرفه⁽³⁾ .

ويعضد كلامه ويقويه قول ابن جني : " فهذا لا بد من تصحيح معنله ألا ترى أنه لو أعلّ اللام وحذفها فقال : نَوَادٍ لكسر البتة⁽⁴⁾ .

1- د. عبد الفتاح شلبي ، الإمالة في القراءات واللهجات : ص 95.

2- ينسب هذا البيت إلى الكميت ، وقد ورد في ما ينصرف وما لا ينصرف: ص 147 وتصريف للمازني: ج 2 ص 68 ، والكتاب: ج 3 ص 316 ، وج 2 ، ص 59 ، والمنصف: ج 2 ص 68 ، والخصائص: ج 1 ص 335 ، والمقتضب : ج 1 ص 282 والخريع: الناعمة مع فجور ، والدوادى : الأراجيح ، مفردا نودة ، ومعنى تَأْزُر طَوْرًا وتلقى الإزارا : أي لا تبلى لصغر منها كيف تنصرف .

3 - ما ينصرف وما لا ينصرف: ص 147 .

4 - الخصائص : ج 1 ص 335 .

وقال المبرد : ويكفيك من هذا كله ما ذكرت لك من أن الشاعر إذا اضطر رد الأشياء إلى أصولها (1) .

ونستنتج من كل ما سبق أن الشعر له ضرورته ، فيجوز للشاعر ما لا يجوز للمتكلم ، إذ لا ضرورة لمحدث ، يقول أبو حيان : " يجوز للشاعر في الشعر ما لا يجوز في الكلام عند سيبويه بشرط الاضطرار " (2) .

وبناء على هذا الكلام فإن الضرورة الشعرية تبيح للشاعر أن يصرف ما لا ينصرف ، يقول ابن مالك : " يصرف ما لا ينصرف للتناسب أو للضرورة " (3) .

وقد نبه على هذا جمهرة من اللغويين ، يقول سيبويه : " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف " (4) ويقول الأشموني : " والمصرف قد لا ينصرف ، أي للضرورة ، أجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي وأباه سائر البصريين ، والصحيح الجواز واختاره الناظم لثبوت سماعه (5) وصرف ما لا ينصرف للضرورة في الشعر ، وللتناسب في النثر جائز مطلقاً ، واستثنى الكوفيون " أفعل من " فلم يجيزوا صرفه لذلك ، وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً - أي في الاختيار - لغة لبعض العرب ، قيل : وكان هذه لغة الشعر ،

1 - المقتضب : ج1ص282 .

2 - ارتشاف الضرب : ج3ص268 .

3 - تسهيل القوائد وتكميل المقاصد : ص223 ، والألفية : ص145 ، والأشموني ، منهج

السالك : ج2 ص541 ، والمطالع السعيدة : ص116 ، ومنار السالك : ص197 ..

4 - الكتاب : ج1ص26 .

5 - شرح الأشموني ، " منهج السالك " : ج2ص541 .

لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام⁽¹⁾ .

هذا وقد دار خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز صرف ما لا ينصرف . يقول ابن الأنباري : " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قللوا : الليل على أنه يجوز ترك صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر أنه قد جاء ذلك كثيراً في أشعارهم⁽²⁾ .

ونخلص من هذا أن الاسم الذي لا ينصرف ينصرف في موضوعين أحدهما في الضرورة الشعرية والآخر في التناسب والمصروف قد لا ينصرف ، بمعنى أن الاسم المنصرف قد يمنع الصرف وهو مذهب الكوفيين، أما البصريون فلا يجيزون ذلك أبداً .

وقيل الصرف مطلقاً لغة بنى أسد⁽³⁾ فإذا كان ذلك صحيحاً فإننا نستطيع أن نغصب هذه اللهجة إلى البيئة البادية في وسط شبه الجزيرة ، ولعل هذه أيضاً كانت طوراً سابقاً من أطوار العربية حيث لا تفرق اللهجة بين اسم وآخر ، والتفريق متأخر من عهده⁽⁴⁾ .

-
- 1 - السيوطي ، مع الهوامع : ج1 ص37 ، والدمياطي ، إتحاف فضلاء البشر : ج2 ص576 ، والأشموني ، منهج السالك : ج2 ص542 ، وابن الأنباري ، الإحصاف في مسائل الخلاف : ج2 ص488 وما بعدها .
 - 2 - ابن الأنباري ، الإحصاف في مسائل الخلاف : ج2 ص493 .
 - 3 - الدمياطي ، إتحاف فضلاء البشر : ج2 ص577 .
 - 4 - د : عبده للراجحي ، اللهجات العربية في القراءات القرآنية : ص192 .

وإذا كان أصحاب هذه اللغة يصرفون كل ما لا ينصرف مطلقاً إلا
أفعل منك (1) فهذا يعنى أن الصرف ليس خلاصاً ببني أسد فحسب ، بل
يصرفه كثيراً من العرب ، فإذا صح هذا كان مؤيداً للكوفيين فى استثنائهم
اسم للتفضيل من الصرف مطلقاً .

والذى أراه أن ضرورة الشعر تقوم على وجه القياس - وإن كان
ضعيفاً - وإلا عدت لحناً وخطأ لا يقاس عليها ، ومن ثم يكون إجراء
الضرورة الشعرية قياس يتبع فيستحسن ما استحسن السلف منها ، ويجانب ما
استقبح منها .

ومما يعضد كلامنا هذا ويقويه قول السيوطى : " هى من الرخص
التي تجيز صرف الممنوع من الصرف (2) وتلحق بالضرورة الشعرية
الحسنة التي لا تستهجن ولا تستوحشها النفس (3) ومن علل النحو التي يحسن
مراعاتها (4) هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يلجأون إلى التأويل والحمل
على المعنى لينسجم النص للمروى وقواعدهم المقررة .

وخلاصة القول فى هذه المسألة أن الشعر قول له وزن وقافية ،
والوزن قيد يدعو إلى الانفلات منه فى صورة الضرورات الشعرية ،
والشاعر نزاع إلى الحرية والخروج عما ألفته النفس وتعودت عليه ، وهو بعد
هذا يتكىء على نماذج فنية تتوارثها الأجيال خلفاً عن سلف وتتضافر

1 - البحر المحيط : ج8ص394 ، وروح المعانى : ج29ص154 ، والإتصاف : ج2

ص488 ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ج2ص352 .

2 - لعله يقصد الشواهد الشعرية .

3 - الاقتراح فى علم أصول النحو : ص41 .

4 - المصدر السابق : ص116 .

نصوصها تضاعفاً تفضى إلى هيئة ترسخ فى النفس حتى تستحكم صورتها ،
فيستفيد بها أن يعمل على نهجها ويحذو حذوها فى كل تركيب من الشعر .

ومن هنا بعد حظر الضرورة على الشاعر لوناً من ألوان الانفصال
بين النظرية والتطبيق ومظهراً من مظاهر التناظر بين التمثيل الذهني والإفراز
الشعري، ومهما قيل عن أثر التعلم فى دفع هذا التناظر فإن الأمر فى هذا
الباب لا يصل إلى حدّ الحيلولة دون وقوع الضرورة فى أشعار المحدثين
على امتداد العصور والأجيال .

إن هذه اللغة التى اصطنعها الشعراء ما هى إلا لهجات عربية ،
نطقوا بها فى بيئات مختلفة ، وهى بمثابة اللغة المشتركة الفصحى التى
انتشرت فى شبه الجزيرة العربية ، والتى اتخذوها وسيلة للتعبير عما يجول
فى خواطرهم من مشاعر وأحاسيس ، سواء أكان هذا الشاعر من الحجاز
أو هذيل أو تميم أو نجد أو قيس أو غيرها من قبائل العرب .

﴿ الفصل السادس ﴾

اللهجات الواردة في صرف الممنوع

من الصرف للتناسب

كانت اللغة الأدبية النمونجية - أعنى بذلك الفصحى المشتركة - عبارة عن عدة صفات ، نسبت إلى قبائل مختلفة فى شتى بقاع الأرض ، أخذت قريش منها ما استحسنته وضمته إلى لغتها ، وذلك لأنها كما يقول السيوطى نقلاً عن الفارابى : " كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً ، وأبينها إيانة عن ما فى النفس ⁽¹⁾ " ويقول أيضاً نقلاً عن الفراء : " كانت العرب تحضر المواسم كل عام وتحج البيت فى الجاهلية وقريش يسمعون لغات العرب ، فما استحسَنوه من لغاتهم تكلموا به فصاروا أفصح للعرب ، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستبشع الألفاظ " ⁽²⁾ .

ومن ثم جاءت منسجمة القواعد والأصول ، ونزل القرآن الكريم بهذه اللغة المشتركة النمونجية التى يتداولونها فى أشعارهم ونثرهم ، فرأينا القرآن يسجل جانباً من هذه اللغة بلهجة قريش ، وأخرى بلهجة تميم ، وهو فى كل مرة يتخير اللغة الأفصح التى سمعت بالتعبير القرآنى إلى أعلى درجة من البلاغة والفصاحة .

والذى أراه أن لهجة قريش ضربت فى مميزات هذه اللغة المشتركة بسهم قوى لعدة عوامل دينية وسياسية واقتصادية .

أما العوامل الدينية فتتمثل فى أن مكة بيئة مقدسة يأتى إليها العرب من كل فج ليحجوا إليها ، فيختلط أهلها بالوافدين إليها ، ومن ثم نشأت اللغة المشتركة ونمت فى مكة بطريقة لا شعورية قبل نزول القرآن الكريم ، ثم تخيرها القرآن فنزل بها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليفهمه جميع الناس فى شتى القبائل العربية .

1- الاقتراح فى علم أصول النحو : ص 22 ، حيدر آباد ، ط 1310 هـ .

2- المزهر فى علوم اللغة : ص 128 ، القاهرة ، ط 1325 هـ .

أما العامل السياسى فيتمثل فى أن لهجة قريش هى اللغة المشتركة التى فرضت فى مكة على من حولها من أهل البادية ، لا بحد السيف لكن بالسياسة ، إذا كانت قريش تخضع العرب لسلطانها فى الشعر والنثر من خلال الندوات الأدبية التى كانت تقام فى أسواقها للخطباء والشعراء ، كما أن الحج إلى مكة كان وسيلة من الوسائل التى جعلت للهجة قريش السيادة والسيطرة دون غيرها ، أعنى بذلك لضمحلل اللهجات الأخرى ونوبتها فى لهجة قريش .

أما العوامل الاقتصادية فتكاد تنحصر فى أن أهل مكة كانوا يشتغلون بالتجارة ، ويقومون بالارتحال إلى اليمن شتاءً وإلى الشام صيفاً للبيع والشراء ، مما أتاح لهم الغنى والثراء ، ومن امتلك المال واحتضن الدين فقد تحقق له سلطان سياسى واقتصادى فى آن واحد .

وهذه الأسباب كلها - فى رأينا - كما يقول أستاذنا الدكتور عبده الراجحي لا تقوى دليلاً على تمكين لهجة قريش من السيطرة والسيادة . ألم يكن فى شبه الجزيرة أسواق غير عكاظ يلتقى الناس فيها للتجارة ؟ ... وهل نستطيع أن نتصور أن العرب لم يكونوا يلتقون إلا فى مكة أيام الحج وأيام عكاظ ؟ ... وأين كانت حروبهم التى كانت تستمر سنوات ذوات عدد ؟ ... وأين هجراتهم المستمرة بحثاً عن الرزق ؟ ... وأين أحلافهم التى كانت تجمع بينهم ؟ ... ونحن لا نستطيع أن نتصور أن القبائل العربية كانت تعيش منعزلة تتبع كل قبيلة منها فى منازلها ولا تيرحها إلا للحج أو لعكاظ ⁽¹⁾ .

أقول أن السبب فى سيادة لهجة قريش وجعلها فصحى مشتركة يرجع إلى أن القرآن الكريم نزل على النبى القرشى صلى الله عليه وسلم ،

1- اللهجات العربية فى القراءات القرآنية : ص 48 .

يقول أستاذنا الدكتور عبده الراجحي : " أن سبباً واحداً حسب هو الذى جعلهم يضعون لهجة قريش هذا للموضع ، ذلك أن النبى صلى الله عليه وسلم قرشى ، أما أن قريشاً لهم نحائزهم وسلائقهم التى طبعوا عليها ، فتلك مسألة يرفضها للدرس اللغوى الصحيح " (1) إذ - إنه كما يقول سايبر - " لا معنى لأن نقول إن هناك لغة - مهما تكن - أكثر فصاحة أو أكثر ارتباطاً من لغة أخرى قد تكون أكثر تعقيداً أو أكثر صعوبة " (2) .

لقد نزل القرآن الكريم بلسان قريش ومن جاورهم من فصحاء العرب من مكة أم القرى وبلد الله الحرام ، ثم يمر عليهم ، وخفف عنهم فقرؤه بلهجاتهم التى جبلوا عليها وتعودوا على استعمالها ، ومن الصعب على أحدهم أن يغير لهجته التى فطره الله عليها ، ومما يعضد كلامنا هذا ويقويه قول ابن قتيبة : " ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول على لفته وما جرى عليه اعتاده طفلاً وناشئاً وكهلاً ، لأشدد ذلك عليه ، وعظمت المحنة فيه " (3) .

ولعل منشأ القراءات القرآنية المتعددة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقرأوا ما تيسر منه " (4) ولعل المراد بسبعة أحرف سبع لغات (5) وتأويله عند ابن قتيبة سبعة أوجه من اللغات بتغاير الألفاظ فى الحروف أو الحركات أو الزيادة أو النقصان أو التقديم أو التأخير " (6) .

1- اللهجات العربية فى القراءات للقرآنية : ص 42 .

2- Sapir (Edward): Culture, Language and personality P: 6. California, 1960

3- تأويل مشكل القرآن : ص 39 .

4- المسقلاى ، فتح البارى بشرح صحيح البخارى : ج 9 ص 23 .

5- ابن فارس ، للصاحبى : ص 57 .

6- تأويل مشكل القرآن : ص 34 .

ونفهم مما سبق أن القرآن الكريم يقرأ بلهجات متعددة ، غير أن أصحابها أقربها من الرسول صلى الله عليه وسلم ، أعنى بذلك لهجة قريش ، وما غير ذلك يكون من القراءات الشاذة ، أعنى بذلك أن اللهجة التي وردت في قراءة القرآن الكريم هي التي ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه والتابعين ، وما عداها مردود ، يقول القشيري " ت 475 هـ " معقباً على الزجاج الذي عارض بعض القراءات ... " ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين ، لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم وتواتراً يعرفه أهل الصنعة وإذا ثبت شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم وتواتراً يعرفه أهل الصنعة ، فمن رد فقد رد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، واستقبح ما قرأ به ، وهذا مقام محظور ، لا تقلد فيه أئمة اللغة والنحو " (1).

والذي أراه أن الإسلام لما ألف بين قلوب الناس جميعاً سمح للعامة أن يقرأوا القرآن ببعض الصفات التي لم يكن في مقدورهم غيرها ، فالقرآن وإن كان قد نزل بلغة أدبية مشتركة ولهجة واحدة هي لهجة قريش ، إلا أنه قد أبيحت قراءته ببعض تلك الصفات تيسيراً على عامة العرب ، ومن ثم تعددت قراءاته تبعاً لتعدد اللهجات التي درج اللغويون العرب على تلقيب كل لهجة عدا لهجة قريش بلقب يدور في مؤلفاتهم ، ويحاولون شرح هذا اللقب أو ذاك .

وخلاصة كل ما سبق أن كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصح سندها فهي للقراءة الصحيحة ، لا يجوز ردها ولا يصح إنكارها (2).

1- أبو شامة ، إيراد المعاني : ص 275 ، طبعة الطبعي ، ط 1349 هـ .

2- ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : ج 1 ص 9.

لكن هل وردت لهجات عربية في صرف الممنوع من الصرف
للتناسب؟

للجواب على ذلك نقول : إن صرف الممنوع من الصرف للتناسب
يعد من لهجات العرب التي نزل بها القرآن الكريم بهنـف إحداث جرس
موسيقى له تأثيره في السمع وإراحة الأذن . وقد ورد ذلك لمراعاة الفواصل
القرآنية ، أو لتحقيق التناسب بين الأسماء المتجاورة المنونة . وصرف
الممنوع من الصرف للتناسب جائز في النثر .

والآن ، ماذا في القرآن الكريم من ألفاظ وردت فيها لهجات عربية ،
حقها المنع من الصرف ، لكنها صرفت للتناسب بينها وبين ما يجاورها من
أسماء؟

الحقيقة أنني وجدت بعض الألفاظ فيها لهجات تعزى لبعض القبائل
العربية - ليست بالقليلة ولا بالكثيرة - يمكن إدراجها تحت هذا المصطلح ،
نعرضها على الوجه الآتي : -

1- سبأ :

قال الزُّجَّاج في كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف : " ولما سبأ فقد
قرئت (وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ) ⁽¹⁾ وكان أبو عمرو ⁽²⁾ لا يصرف " سبأ " .
فيجعلها اسماً للقبيلة ⁽³⁾ .

1- سورة النمل: آية /22.

2 - هو أبو عمرو بن العلاء العالم المشهور في علم القراءة واللغة العربية ، توفي سنة
أربع وخمسين ومائة ، انظر ترجمته في نزهة الألباء: ص 24 .

3 - الزُّجَّاج : ما ينصرف وما لا ينصرف، ص 80 .

وفى كتابه معانى القرآن يقول : " وقوله (وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ) يقرأ بالصرف والتتوين ، ويقرأ من سَبَإٍ - بفتح سبأ وحذف التتوين ، فأما من لم يصرف فيجعله اسم مدينة ، وأما من صرف ، فذكر قوم من النحويين أنه اسم رجل واحد ، وذكر آخرون أن الاسم إذا لم يَنْزِرْ ما هو لم يصرف ، وأحد هذين القولين خطأ ، لأن الأسماء حقها للصرف ، فإذا لم يعلم الاسم للمنكر هو أم للمؤنث فحقه الصرف حتى يعلم أنه لا ينصرف ، لأن أصل الأسماء الصرف ، أما الذين قالوا إن سبأ اسم رجل فغلط أيضاً ، لأن سبأ حى مدينة تعرف بمأرب من اليمن بينها وبين صنعاء ثلاثة أيام (1)

و مما يعضد كلام لَزْجَاجٍ ويقويه قول سيبويه : " وكان أبو عمرو لا يصرف " سبأ " فيجعلها اسماً للقبيلة (2) قال الشاعر (3) :

مِنْ سَبَإٍ الْحَاضِرِينَ مَأْرِبَ إِذْ . . . يَتَّبِعُونَ مِنْ دُونِ سَبِيلِهِ الْعَرِمَا

الشاهد فيه : لم يصرف " سبأ " لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى . قال ابن الأثير : " جاء به الشاعر مفتوحاً من غير تتوين مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد - وهو الظمية - فإنه أراد به هنا " سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان " ومن ينسب إليه بذليل أنه وصفه بعد ذلك بقوله " الحاضرين " وبهذا استدل الكوفيون على أنه يجوز للشاعر إذا اضطر أن يمنع الاسم للمنصرف من الصرف ، والبصريون يتمحلون فيُدْعَوْنَ أنه مَنَعٌ " سبأ " من الصرف . لأنه أراد به مؤنثاً وهو القبيلة ، ووصفه بالمنكر نظراً إلى

1- معانى القرآن: ج4، ص 114 .

2 - سيبويه ، للكتب : ج 3، ص 253 .

3 - هذا البيت للناطقة الجعدى ، وقد ورد فى : ما ينصرف وما لا ينصرف: ص 80 ،

والكتاب : ج 3 ، ص 253 ، وخزانة الأدب : ج 4 ص4 ، والإتصاف : ج 2

ص 502 ، واللسان : مادة سبأ .

المعنى لأن القبيلة رجال ، أو فيهم رجال، ونقول : إنه جرت عادة الشعراء بأن يصرفوا " سبأ " فيجروه بالكسرة مع التثوين " (1) .

والذى نفهمه من كلام ابن الأثير أن الكوفيين يمنعون صرف " سبأ " للضرورة الشعرية لأنه اسم علم ومؤنث ، أما البصريون فيمنعونه من الصرف حملاً على المعنى على اعتبار أنه اسم للقبيلة .

لكن من يجعلها اسم أب يصرفه ، كما فى قول الشاعر " : (2)

أضحت ينفرها الوالدان من سبأ . . كأنهم تحت دفنها نحايج

الشاهد فيه : صرف كلمة " سبأ " وتثوينها لأنه اسم علم .

وقد قرأ العكبرى قوله تعالى : " سبأ " بكسر الهمزة منوناً وفتحها غير منون ، والتثوين على أنه أبو القبيلة أو بلد ، وترك الصرف على أنه بقعة ، وقرأ بسكون الهمزة على نية الوقف ، وقرأ بألف مكان الهمزة وذلك على التخفيف " (3) .

وقال أبو عبيدة فى قوله تعالى : (لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ) (4) ينون "سبأ" بعضهم ، لأنه يجعله اسم أب ويهمزه ، بعضهم لا ينون فيه ، يجعله اسم أرض " (5) وقال ابن الجزرى : " قرأ خلف " لسبأ " " ومن سبأ "

1- الإنصاف فى مسائل الخلاف : ج2، هامش ص 503 .

2- ورد هذا البيت فى الكتاب : ج 3 ، ص 253 .

3- العكبرى ، إعراب القراءات للثوالذ : ج 2، ص 235 وما بعدها .

4- سورة سبأ: آية/15.

5- أبو عبيدة ، مجاز القرآن : ج 2، ص 146 .

فى الموضوعين بالجـر والتتوين وهى قراءة الجمهور، وقرأ أبو عمرو الهمزة من غير تتوين فيها، وروى بإسكان الهمزة منهما " (1) .

فعلى قراءة الجمهور صرفت " سبأ " لإرادة الحى ، ومنعت الصرف والتتوين إذا جُعِلَت اسماً مؤنثاً للقبيلة وكثرتهما سواء ، يقول إمام العربية سيبويه: " أما ثمود وسبأ فهما مرة للقبيلتين، ومرة للحيين وكثرتهما سواء " (2).

وقرأ ابن محيص " سبأ " بفتح الهمزة من غير تتوين ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث اسماً للقبيلة أو للبقعة " (3) .

وصرف ما لا ينصرف للتناسب صحيح، ولكنه إن صحَّ به التوجيه فى قوله تعالى : (وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنْتًا يَمِينٍ) فلا يصح فى قوله تعالى : (لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ) فالأولى ما سبق توجيهه ، وهو إرادة الحى أو الموضوع والأب ، ويمكن أن يكون التناسب سبباً لاختيار القراءة .

ومما يعضد هذا الكلام ويقويه قول شيخنا الزُّجَّاج : " وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنْتًا يَمِينٍ " يقرأ بالصرف والتتوين " (4) وهذا هو رأى الجمهور وقرئ به القرآن ، أما من قرأها بفتح الهمزة من غير تتوين وعليه يكون التناسب سبباً للقراءة فممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث لأنه اسم للقبيلة .

وقال ابن الأثير : " وقرأ سيد القراء أبو عمر بن العلاء " وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنْتًا يَمِينٍ " بترك صرف سبأ ، لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على

1- النشر فى القراءات العشر : ج 2 ص 337 ، إتحاف فضلاء البشر : ج 2 ص 325 ، البحر المحيط : ج 7 ص 66 .

2- سيبويه ، الكتاب : ج 3 ، ص 252 وما بعدها .

3- إتحاف فضلاء البشر : ج 2 ص 325 ، والبحر المحيط : ج 2 ص 66 .

4- الزُّجَّاج : معنى القرآن : ج 4 ص 114 .

المعنى⁽¹⁾ والقراء يقرأون (من سبأ) بالجر والتثوين على أنه مصروف ، وكان أبو عمر بن العلاء يقرأ بالفتح .

والذى أراه أن الذى يمنع (سبأ) من الصرف يكون قد جاء به على خلاف المعهود من أمثاله على اعتبار أن سبأ اسماً للقبيلة، ومن ثمَّ يحمله على المعنى، لكنه يصرف لتناسب الفواصل القرآنية .

2- ثمود :

يقول الزُّجَّاج فى كتابه معانى القرآن " وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا " (2) والمعنى: وأرسلنا إلى ثمود أخاهم صالحاً . وثمرود لم ينصرف لأنه اسم قبيلة، ومن جعله اسماً للحى صرفه ، وقد جاء فى القرآن مصروفاً (3) " أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لَثَمُودَ " (4) .

وفى موضع آخر يقول " وثمرود فى كتاب الله مصروف وغير مصروف " فأما المصروف فقوله " أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لَثَمُودَ " والثانى غير مصروف ، فالذى صرفه جعله اسماً للحى ، فيكون منكراً مسمى به منكر ومن لم يصرفه جعله اسماً للقبيلة (5) .

وقرأ ابن محيص كلمة (ثمرود) ممنوعة من الصرف فى قوله تعالى : " وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا " بالفتح بغير تنوين (6) وقرأ " أَلَا بُعْدًا لَثَمُودَ "

1 - ابن الأثير ، الإتحاف : ج2ص502 .

2 - سورة هود : آية/61 .

3 - الزُّجَّاج : معانى القرآن : ج3ص59 .

4 - سورة هود : آية/68 .

5 - الزُّجَّاج ، معانى القرآن : ج2ص348 .

6 - إتحاف فضلاء البشر : ج2ص129 .

بالفتح بغير تنوين (1) وقرأ " وأما ثمودُ فَهَـذِهِمُ فَأَسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى " (2) بالضم والتنوين (3) على إرادة القبيلة أو البقعة ، فهو ممنوع من الصرف لعلمية والتأنيث (4) وقرأها مصروفة في قوله تعالى " ألا إن ثمود " بالفتح والتنوين و " عاداً و ثموداً " بالفتح والتنوين على إرادة الحى " (5) .

ومما يعضد هذا الكلام ويقويه قول صاحب اللسان : " وأما قوله تعالى " ألا إن ثمودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ " فقد جاءت (ثموداً) مصروفة ، فيكون معناها (الحى) اسم عربى مذكر سُمى بهذا " (6) .

وقال ابن الأثيرى : " وقال الله تعالى : " ألا إن ثمودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ ألا بعداً لثمود " فلم يصرف (ثمود) الثانى لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى (7) وقال السيرافى : " ألا إن ثمود كفروا ربهم ألا بعداً لثمود " فصرف الأول وترك صرف الثانى على قراءة أكثر القراء ، فصرف الأول على لفظ أبى القبيلة ، وصرف الثانى لأنه أريد بلفظه للقبيلة نفسها " (8) .

ونستنتج مما سبق أن (ثمود) الأولى صرفت ونونت للتناسب إذا كانت اسماً للحى ، مراعاة لما يجاورها من أى الذكر للحكيم وصلاً . أما حين الوقف فيبدل التنوين ألفاً (ثموداً) ويرجع هذا إلى التنوين اللغوى والحس المرهف ، لأنه لو ترك التنوين لاختل الوصف لاختلافاً شديداً وأما (ثمود) فمنعت للصرف وللتنوين لأنها اسماً للقبيلة .

1 - المصدر السابق : ج2 ص130 .

2 - سورة فصلت ، آية/ 17 .

3 - إتحاف فضلاء البشر : ج2 ص433 .

4 - إتحاف فضلاء البشر : ج2 ص130 ، والبحر المحيط : ج5 ص238 .

5 - المصدرين السابقين ، الصفحتين أنفسهما .

6 - ابن منظور ، اللسان مادة (ثمد) .

7 - ابن الأثيرى ، الإتحاف : ج2 ص503 .

8 - السيرافى ، شرح كتاب سيبويه : ج2 ص105 .

3- سلاسل :

يقول الزُّجَّاج: " وقوله تعالى " إِنَّا أَعْتَصْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا " (1) الأجود في العربية ألا يُصْرَفَ " سلاسل " ولكنه لما جُعِلَتْ رأس آية صرفت ليكون آخر الآية على لفظ واحد (2) وقرأ الباقون (سلاسل) بغير تنوين لأن فعلاً لا ينصرف في معرفة ولا نكرة (3) .

وهنا نلاحظ أن " سلاسل " من صيغ منتهى الجموع الموزن لفعَّال في أوله حرفاً مفتوحاً ، وثالثه ألفاً غير عوض يليها كسرٌ أصلي ملفوظ به أو مقدر على أول حرفين بعد الألف، غير منوى به ، وما بعده الانفصال ، والجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية للفظ لخروجه عن صيغ الأحاد العربية ، وفرعية للمعنى بالدلالة على الجمعية (4) .

ويقول الزُّجَّاج: "وإنما منهم من صرف هذا المثال : أنه جَمَعَ ، وأنه على مثال ليس يكون في الولد ، ليس في الأسماء التي هي لواحد مثل شيء مما ذكرناه (5) وقد نبه على هذا جمهرة من اللغويين والنحاة والقراء ، منهم سيبويه (6) والمبرد (7) وابن خالويه (8) ومكي بن أبي طالب (9) والشوكاني (10) . ومعنى هذا أنه ليس في الأسماء المفردة وزن على وزن فعَّال .

1 - سورة الإنسان : آية/4 .

2 - للزُّجَّاج ، معاني القرآن : ج 5 ص 258 .

3 - أبو نصر ، شرح عيون كتاب سيبويه ، هلمش : ص 37 .

4 - الشيخ خالد الأزهرى ، شرح التصريح : ج 2 ص 211 .

5 - للزُّجَّاج ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ص 63 .

6 - الكتاب : ج 2 ص 5 وما بعدها .

7 - المقتضب : ج 3 ص 327 .

8 - الحجة في القراءات السبع : ص 358 .

9 - للكشف عن وجوه القراءات السبع : ج 2 ص 352 .

10 - فتح للتدوير : ج 5 ص 345 .

وقرأ نافع وأبو بكر والكمثاني "سلاسل" بالتثوين واستلوا على ذلك
بعده أمور⁽¹⁾ :

أ - ما حكاه الكمثاني وغيره من الكوفيين أن العرب تصرف كل ما
لا ينصرف إلا أفعل منك .

ب - أن كل ما يجوز في الشعر فهو جائز في الكلام ، لأن الشعر أصل
الكلام فكيف يجعل خارجاً عنه ؟!

ت - أنها رسمت في المصحف بالالف وصلًا ووقفًا ، وإن لم تكن رأس آية
إلا أنها جاورت جمعاً منصرفاً وهو "أغلالاً" .

وحين نتمعن النظر في كتب القراءات القرآنية نلاحظ أن بعض القراء
قرأ "سلاسل" بحذف التثوين على أنها ممنوعة من الصرف لأنه صيغة
منتهى الجموع ، والبعض الآخر قرأها بالتثوين للتناسب لأنها رأس آية .

يقول ابن الجزري : "قرأ خلف "سلاسل" بحذف التثوين وهي
قراءة الأكثر ، وقرأ نافع وأبو جعفر والكمثاني وأبو بكر وهشام عن طريق
الحلواني والشاذلي عن الدجواني وورش عن طريق أبي الطيب بالتثوين ،
وقف خلف عليها بغير ألف ، ووافقه في ذلك حمزة وزيد عن الدجواني
عن هشام وورش من طريق أبي الطيب ... واختلف عن الباقيين في الوقف
عليها وهم ابن كثير وابن زكوان وحفص⁽²⁾ .

1 - ابن زنجلة ، حجة القراءات : ص737 ، والناحس ، إعراب القرآن : ج3 ص573 ،
وأبونصر ، شرح عيون كتّاب سيويه ، هامش : ص37 ، ود: عبده الراجحي ،
لللهجات العربية : ص119 .

2 - النشر في القراءات العشر : ج2 ص394 ، وإتحاف فضلاء البشر : ج2 ص576 .

أما النوروى فقد نص على أنه ليس بموضع وقف " (1) لكن من قرأها بالوقف " سلاسلاً " فله وجهان :

الأول : يقف عليها بالألف ، ولعلة يراعى الرسم ، فالألف ثابتة في مصحف المدينة ومكة والكوفة والبصرة وفي مصحف أبي عبد الله " (2).

وقد نص الهمياطى على أن جميع المصاحف اتفقت على إثبات ألف التتوين " (3).

الثانى : يقف عليها بغير الألف ، على أساس أنها ممنوعة من الصرف لكونها جمع تكسير بعد ألفه حرفان .

والذى نراه أن " سلاسلاً " قرئت منونة مصروفة مراعاة للتناسب ، لأن " سلاسلاً " ما قبله منون مصروف منصوب ، ويمكن تحليل ذلك بأنه نوع من الإتياع ، يقول السيوطى والتتوين فى " سلاسلاً " نوع من الإتياع ، تتبع الكلمة فى التتوين لكلمة أخرى منونة صحبتها " (4) .

ولذلك يقول أبو الحسن الأخفش من مدرسة البصرة : " وسمعا من العرب من يصرف هذا (5) ويصرف جميع ما لا ينصرف " (6) .

1 - النوروى الصفائسى ، غيث النفع فى القراءات المبع : ص 357 .

2 - أبو حيان ، البحر المحيط : ج 8 ، ص 394 .

3 - إتحاف فضلاء البشر : ج 2 ، ص 577 .

4 - السيوطى ، الأشباه والنظائر : ج 1 ص 31 ، (انظر ، ابن فارس ، الصحاحى : ص 458) ، وانظر تعريف الإتياع فى بحثنا هذا : ص

5 - يقصد قوله تعالى : " إنا أعطينا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً " .

6 - مكى بن أبى طالب ، الكشف عند وجوه القراءات المبع : ج 2 ص 352 ، وحاشية

الصبيان : ج 3 ص 275

وقد نص ابن مالك أن هذه اللغة تتحصر في "سلاسل" و"قوارير"⁽¹⁾.

وقال الأشموني : ومثال الصرف للتناصب قراءة نافع والكسائي
" سَلَسِلَا وَأَغْلَلَا وَسَعِيرَا " و " قَوَارِيرَا قَوَارِيرَا " (2) .

ونسب ابن هشام إلى أبي حيان أن التتوين صَحَّ في " سلاسل " لأنه
اسم أصله التتوين ، فيرجع به إلى أصله للتناصب ، أو على لغة من يصرف
ما لا ينصرف مطلقاً أو بشرط كونه مفاعل أو مفاعيل وقد أجاز الزمخشري
أن يكون التتوين بدلاً من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية ، ثم أنه
وصل بنية الوقف وجزم بهذا الموقف في " قَوَارِيرَا " (3) .

وزعم الزمخشري أن هذا التتوين بدل من ألف الإطلاق ، لأنه
فاصلة، وفي الثاني لاتباعه الأول " (4) .

وقد نسب للزمخشري وجه آخر وهو أن يكون القارئ قد تأثر بدرأيته
في رواية الشعر فَمَزَنَ لسانه على صرف الممنوع في النثر كما يصرف في
الشعر، ورُدَّ ما نسب إليه أولاً بأن الإبدال من حرف الإطلاق في غير الشعر
قليل ، ورُدَّ الوجه الآخر بأن فيه تجويزاً للقراءة بالتشهي دون إصابة الوجه
السديد في العربية ، وهو أن الصرف في (سلاسل وقوارير) اقصد
التناصب والمشكلة ، فقد أجازوا لذلك صرف ما لا ينصرف لا سيما الجمع ،

1- ابن مالك تسهيل القوائد وتكميل المقاصد : ص 224 .

2 - الأشموني ، شرح الأشموني ، منهج السالك : ج2 ص542 ، وابن مالك ، أوضح
المسالك : ص228.

3 - ابن هشام ، مغنى اللبيب : ج 1 ص 190 ص

4 - الزمخشري ، الكشاف : ج4 ص 198 .

فإنه سبب ضعيف لشبهه بالمفرد في جمعه كصواحبات يوسف ، ونواكسى الأبصار ، ولهذا جَوَزَ بعضهم صرفه مطلقاً (1) .

ومما يعضد هذا الكلام الأخير ويقويه قول أبى حيان: "إن هذا الجمع لما كان يجمع فقالوا: "صواحبات يوسف" و "نواكسى الإبصار" أشبه المفرد فجرى فيه الصرف (2) قال بعض للرجاز (3) :

والصرف فى الجمع أتى كثيراً .: حتى ادَّعى قوم به التخيير

وخلاصة كل ما سبق أن صرف " سلاسلأ و قواريرأ " يعد نوعاً من الانسجام الصوتى مراعاة للتناسب ، أى لمناسبة أغللاً وسعيراً واعتماداً على الحس اللغوى المرفه لدى الناطق باللغة لا للضرورة الشعرية ومراعاة للتوافق الموسيقى.

ومن ثَمَّ وردت هذه القراءة فى كتب النحو واللغة - كما يقول السيوطى - بين فواصل الآيات شاهداً على جواز صرف ما لا ينصرف مراعاة للتناسب والمشكلة (4) وهى من الرخص التى تجيز صرف الممنوع من الصرف لتحسين النثر (5)

4- قوالب:

وامتداداً لما سبق يقول الزَّجَّاج : "وقوله تعالى : "وَيَطَّافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَكُؤَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُهَا تَقْدِيرًا" (6)

1 - الأوسى ، روح المعانى : ج 29 ص 154 .

2 - أبو حيان ، البحر المحيط : ج 8 ، ص 394.

3 - المصدر السابق ، الصفحة نفسها.

4- السيوطى ، الاقتراح فى علم أصول النحو : ص 16.

5- المصدر السابق : ص 16.

6- سورة الإنسان ، الأيتان /15، 16 .

قرئت غير مصروفة ، وهذا الاختيار عند النحويين البصريين لأن كل جمع يأتي بعد ألفه حرفان لا ينصرف ، وقد فسرنا ذلك بما سلف من الكتاب ، ومن قرأ "قواريراً" فصرف الأول فلأنه رأس آية ، وترك صرف الثاني لأنه ليس بآخر آية ، ومن صرف الثاني لاتباع اللفظ للفظ ، لأن العرب ربما قلبت إعراب الشيء لاتباع اللفظ للفظ ، فيقولون: "هذا جُحْر ضَبٌّ خَرَبٌ" وإنما الخرب من نعت الجر ، فكيف بما ترك يترك صرفه ، وجميع ما يترك صرفه يجوز صرفه في الشعر" ⁽¹⁾ وقال ابن جني : هذا جُحْر ضَبٌّ خَرَبٌ " لأنه قد كثر عنه بالإتباع" ⁽²⁾ .

وقد نص جمهرة من العلماء على صرف قوارير للتناصب ، منهم ابن هشام ⁽³⁾ وابن مالك ⁽⁴⁾ والرضي ⁽⁵⁾ والسيوطي ⁽⁶⁾ والأشموني . يقول الأخير: "ومثال الصرف للتناصب قراءة نافع والكسائي "قواريراً قواريراً" ⁽⁷⁾ ، وأورد ذلك أيضاً من المحدثين للدكتور عبده الراجحي ⁽⁸⁾ وقرأ "قواريراً قواريراً" بالتثوين فيهما لما يأتي: ⁽⁹⁾

- 1- لزجاج ، معاني القرآن : ج 5 ص 60.
- 2- للخصائص : ج 2 ص 18 ، وج 1 ص 192 وما بعدها ، ود. عبده الراجحي ، اللهجات العربية في القراءات للقرآنية : ص 255.
- 3- لأوضح المسالك : ص 288.
- 4- تهسيل الفوائد : ص 223.
- 5- شرح شافية ابن الحاجب : ج 1 ص 38.
- 9- شرح كتاب سيوييه للسيوطي ، ج 2 ص 100.
- 7- شرح الأشموني " منهج السالك " ج 2 ص 542.
- 8- د. عبده الراجحي ، اللهجات العربية في القراءات للقرآنية : ص 191
- 9- أبو نصر ، شرح عيون كتاب سيوييه : هامش ص 37 ، وابن زنجلة ، حجة القراءات: ص 737 ، والنحس ، إعراب القرآن : ج 3 ص 573 وص 578.

(أ) نونت الأولى لأنها رأس آية ، فنونت لتوافق رؤوس الآيات التي جاءت بالتتوين ، ونونت الثانية على الجواز.

(ب) أن العرب تصرف ما لا ينصرف في كثير من كلامها.

(ج) أنهما في مصاحف أهل الحجاز والكوفة بالآلف.

وفى النشر: "قرأ خلف" قواريراً" الأولى بالتتوين ، والثانية بدون تتوين ، ووقف بالآلف في قواريراً" الأولى ، وبدون الألف في "قوارير" الثانية . وقرأ ابن كثير مثل خلف ، وقرأ نافع وأبو بكر والكسائي وأبو جعفر بتتوينهما معاً ، ووقفوا عليها بالآلف ، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وحفص وورش بغير تتوين فيهما ، ووقفوا على الأولى بالآلف وقرأ حمزة وورش بغير تتوين فيهما ، ووقفوا بغير ألف فيهما ⁽¹⁾

وقال أبو نصر: "وقرأ عمرو وابن عامر وحمزة وحفص" قوارير قوارير" بغير تتوين فيهما ، وهو محض العربية ، لأن قَوَاعِيل لا تنصرف في معرفة ولا نكرة ، ووقفوا على الأولى بالآلف لأنها رأس آية ، وقرأ ابن كثير "قواريراً" منوناً "وقوارير" بغير تتوين ، وهو الاختيار ، لأن الأولى رأس آية ، وليس الثانية كذلك ⁽²⁾ وقال الميراثي: "وقواريراً" لا ينصرف ، وقد أثبت في الوقف ألفاً ، لأنها رأس آية ، وهذا مذهب أبي عمرو ، وبعضهم ينون الأولى "قوارير" تشبيهاً بتتوين اللوافي على مذهب من ينشدها منونة ⁽³⁾.

1- النشر : ج2 ص 395 ، وإتحاف فضلاء البشر : ج2 ص 577.

2- شرح عيون كتّاب سيوييه : هامش ص 37 ، وحجة القراءات ص 737 ، وإعراب

القرآن: ج3 ص 573 وص 578.

3- شرح كتاب سيوييه للميراثي ، ج2 ص 100.

ونستنتج مما سبق أنهم صرفوا "قواريراً" الأولى للتناسب أى لتتناسب رؤوس أى الذكر الحكيم ، فلما كان رأس كل آية منوناً نُونٌ "قواريراً" ليناسب رؤوس الآى فى التتوين . أما حين للوقف فيبدل التتوين ألفاً "قواريراً" .

والخلاصة أن صرف "قواريراً" الأولى للتناسب ، أى لمناسبة بقية رؤوس الآى فى التتوين وصلاً ، وفى الألف بكه وفقاً يعتمد فيه على التذوق اللغوى المرفه ، وذلك لأنه لو ترك التتوين لاختل حسن الوصف اختلافاً شديداً . أما قوارير الثانية فهُوتْ لتشكل الأول لا لرؤوس الآى .

5- يَنُون وَيَعُوق :

يقول الزُّجَّاج : "ويغوث ويعوق" لا ينصرفان فى قوله تعالى " وَقَالُوا لِمَا تَدْرَأُ إِلَهُتُكُمْ وَلِمَا تَدْرَأُ وَدَاً وَلِمَا مَوَاعَاً وَلِمَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا " (1) لا ينصرفان لأيهما فى وزن الفعل معرفتان ، والقراءة التى عليها المصحف ترك الصرف، وليس فى يغوث ويعوق ألف فى الكتاب ، ولذلك لا ينبغى أن يقرأ: إلا بترك الصرف ، والذين صرفوا جعلوا هذين الأسمين الأغلب عليهما للصرف إذا كان أصل الأسماء عندهم الصرف ، أو جعلوها نكرة ، وإن كانا معرفتين ، فكأنهم قالوا: ولا تنرون صنماً من أصنامكم، ولا ينبغى أن يقرأ لمخالفة المصحف" (2) .

ونستنتج من هذا الكلام أن شيخنا للزُّجَّاج قد نص على أنهما ممنوعان من الصرف للتعريف وموافقتهما وزن الفعل ، نعم هذا صحيح بشروط وضعها لذلك اللغويون والنحاة (3) .

1- سورة نوح ، آية 23.

2- للزُّجَّاج ، معنى القرآن: ج5 ص 231.

3- انظر هذه الشروط فى السيوطى ، مع الهوامع: ج1 من ص 97 إلى ص 100 ، والمطالع السعيدة: ص 112 ، والرضى ، شرح الكافية : ج1 من ص 61 إلى ص 63.

أولهما : أن يكون الوزن خاصاً بالفعل ، أو أولى بالفعل ومن أمثلته :
يزيد ويشكر وتغلب وأكل ويرمع .

ثانيهما : أن يكون الوزن لازماً فيخرج نحو امرؤ وابنم علمين ،
فإنهما على لغة الإتياع في الرفع كأخرج ، وفي النصب كالعلم ، وفي الجر
كالضرب ، ولا يمنعان من الصرف لأن الوزن فيهما ليس يلزم إذ لم تستقر
حركة العين ، فلو سمي بهما على لغة من يلتزم الفتح مُعَيَا .

ثالثهما : أن لا يخرج إلى شبه الاسم سكون تخفيف كما لو سمي بـ
"رَدَّ" أو (قيل) مع إسكان الدال واللام ، فإن الوزن حينئذ لا يؤثر في منع
للسرف ، لأن الإسكان إخراج الوزن إلى مثال الاسم كما في مُدَّ ومَيْل
وأبائر ، فإنهما مصروفان ، وإن كان فيهما الوزن والوصفية الأصلية لدخول
التاء عليهما في لبائرة وأدائرة .

رابعهما : ألا يكون الوزن مما يلحقه تاء التانيث أو لا يكون عرضة
لها لأن الوزن بهذه التاء يخرج من أوزان الفعل .

وبناء على هذه الشروط فإن "يعوق ويعوق" يمنعان الصرف للعلمية
وشبه الفعل ، لكنهما ورَدًا منصرفين في قراءة الأعمش بن مهران قللاً :
"ولا تذرون ودًا ولا سواعًا ولا يغوث ويعوق ونسراً " هذا ما أورده كل من
الأشموني⁽¹⁾ وابن هشام⁽²⁾ والسيوطي⁽³⁾ والنجار⁽⁴⁾ والدكتور عبده الراجحي⁽⁵⁾ .

1- شرح الأشموني ، منهج السالك : ج2 ص 42.

2- أوضح المسالك : ص 228.

3- المطالع السعيدة : ص 117.

4- منار السالك : ص 197.

5- اللهجات العربية : ص 191.

ومما يعضد هذا الكلام ويقويه أن القُرَّاء قَرَأَهما مصرغين منونين ،
من هؤلاء القُرَّاء الأشهب العقيلي، والمطوعى والأخفش يقولون: "ولا يغوثاً
ويعوقاً ونسراً" (1) .

ونستنتج من هذا الكلام الأخير أن "يغوثاً ويعوقاً" مصروفان منونان
للتناسب ، أى لمناسبة نسراً ، وهو ما يفسر فى ضوء قانون الإتياع مع
الأسماء المنونة المجاورة لها .

وخلاصة كل ما سبق أن صرف ما لا ينصرف يعد لهجة من لهجات
العرب ، وقُرئ به مراعاة للتناسب والمشكلة وهى من الرخص التى تجيز
صرف الممنوع من الصرف لتحسين النثر، فليس الصرف هنا للضرورة ،
ولكن فيه مراعاة للتناسب لإحداث جرس موسيقى محبب للنفس ومريح للأذن
ومراعاة للمقام البلاغى إذ لو ترك التثنية لاختل حسن الوصف .

6- قُبْلٌ وَثُبْرٌ:

يقول الزَّجَّاج: "وقوله تعالى " وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قُبْلٍ " (1)
²والقراءة من قُبْلٍ ومن ثُبْرٍ ، ومن قُبْلٍ ومن ثُبْرٍ ، ويجوز من قُبْلٍ بغير
تثوين ، ومن ثُبْرٍ على الغاية أى من قبله ، لما الفتح فبعيد فى قوله: "من قُبْلٍ
ومن ثُبْرٍ " لأن الذى يفتح يجعله مبنياً على الفتح ، فيشبهه بما لا ينصرف
فيجعله ممتنعاً من الصرف لأنه معرفة ومُزَالٌ عن بابهِ ، وهذا الوجه يجيزه
البصريون" (3).

1- انظر هذه القراءة فى إتحاف فضلاء البشر : ج 12 ص 425 ، إعراب القرآن :
ص 3 ص 516 ، والبحر المحيط : ج 8 ص 342.

1- سورة يوسف : آية / 26

3- الزَّجَّاج ، معانى القرآن: ج 3 ص 103.

وفى موضع آخر يقول: "قَامَا قُبْلُ وَثُبُرٌ" فالتسكين فى الباء جائز ، وقد روى عن ابن أبى إسحاق (1) الفتح والضم جميعاً ، والفتح أكثر فى الرواية عنه من (قُبْلَ) (2) ولا أعلم أحداً من البصريين ذكر الفتح غيره (3) .

ومما يعضد كلام الزَّجَّاج ويقويه قول العكبرى: "قُبْلُ" و"ثُبُرٌ" بقرآن يسكون الباء منوناً ، وهو من تسكين المضموم للتخفيف (4) . والتفسير العلمى لهذه الظاهرة أن الثلاثى ساكن الوسط نحو " قُبْلَ وَثُبُرَ " إذا كان على وزن فُعْلُ يحرك إلى الفتح فى حالة الوقف كراهية التقاء الساكنين ، بشرط أن يكون المقطع التالى للوقف مبتدئاً بصامت يماثل الصامت الذى ختم به المقطع السابق .

والذى بدا لى أن الاستعمال اللهجى بين القبائل يؤدى دوراً هاماً فى ضبط بنية الكلمة ، وذلك من خلال اللغة المنطوقة Spoken language يقول ابن السراج : "الذى يوجب النظر على واضع كل لغة أن يخص كل معنى بلفظ ، لأن الأسماء إنما جعلت لتدل على المعانى ، فحقها أن تختلف باختلاف المعانى ، ومحال أن يصطلح أهل اللغة على ما يلبس دون ما يوضح ، وهذا ادعاء من ادعى ، إنه ليس فى لغة العرب لفظان متفقتان فى الحروف إلا لمعنى واحد ، لكنه أغفل أن الحى أو القبيلة ربما انفرد القوم منهم بلغة وليس سائر العرب عليها فيولفق اللفظ فى لغة قوم ، وهم يريدون معنى لفظ آخر من لغة آخرين ، ثم ربما اختلطت اللغات فاستعمل هؤلاء لغة

1- لعله يقصد عبد الله بن أبى إسحاق.

2- ما بين المعرفين زيادة من عندنا .

3- الزَّجَّاج ، معانى القرآن : ج 3 ص 103.

4- العكبرى ، إعراب القراءات الشواذ : ج 1 ص 694.

هؤلاء ، وهؤلاء لغة هؤلاء ، فأصل اللغة قد وضعت على بيان وإخلاص ، فكل معنى لفظ ينفرد به ، إلا أنه دخل اللبس من حيث لم يقصد⁽¹⁾ .

وعبقرى العربية ابن جنى " أرجع ذلك أيضاً إلى اختلاف لهجات العرب، يقول : "ولقد رأيت كثيراً من عقيل لا أحصيه يحرك أبداً لولا حرف الحلق وهو قول بعضهم: نَحَوْه يريد نَحْوَهُ وهو ما لا توقف في أنه أمر راجع إلى حرف الحلق ، لأن الكلمة بنيت عليه ألبته"⁽²⁾ وقد قرئ قوله تعالى " وَيَسِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ " ⁽³⁾ بتخفيف "بشر" نسب أبو حيان هذه اللهجة إلى تهامة ⁽⁴⁾ .

وهنا نقف قليلاً مع ابن جنى وأبى حيان لنعرف أن تحريك الساكن ينسب إلى أهل عقيل ، وتخفيف المشدد ينسب إلى أهل تهامة ، والهدف من وراء ذلك السهولة وتيسير النطق .

ويبدو أن هناك علاقة وثيقة بين كل من البيئات المتحضرة والبيئات البدوية وظاهرة الإحلال ، وهذه العلاقة كانت سبباً في نشأة هذه الظاهرة يقول أستاذنا الدكتور عبده الراجحي: "وعلى أية حال فإننا نستطيع أن نعزو الفتح - وهو أخف من الكسر- إلى البيئة المتحضرة في الحجاز، وأن نعزو للكسر إلى تميم وأسد وأهل نجد ، وهى قبائل بلادية لا تنفر طبائعهم من الخشونة⁽⁵⁾ كما أن السلوك المقطعى فى اللغة العربية يكره تتابع الحركات ، ويعمد دائماً إلى اختصارها ، فإذا توالى ثلاث حركات اختصرت إلى اثنتين ،

1- ابن السراج ، الاشتقاق : ص 33.

2- المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : ج 1 ص 167.

3- سورة البقرة : آية / 25.

4- البحر المحيط : ج 1 ص 177.

5- اللهجات العربية فى القراءات القرآنية : ص 120.

وإذا توالفت حركتان مكروهتان كضمة وكسرة حذفت إحداهما وأطبلت الأخرى ، وهكذا تعالج اللغة صعوبة توالى الحركات (1) .

ويمكننا تفسير ذلك فى ضوء قانون الانسجام الصوتى Vowel Harmony الذى يؤدى إلى التيسير والسهولة فى النطق.

أليس تخفيف المضموم بتسكينه لهجة من اللهجات؟

بلى إن تخفيف المضموم لغة تميم ، وأهل الحجاز وبنو أسد يُقَلِّلون⁽²⁾ وبناء على هذا فإن قِيلَ ودُبِّرَ " بسكون الباء لهجة تميم وهذا يؤدى إلى التخفيف والتيسير وسهولة النطق .

ويمكننا تفسير هذه الظاهرة بأن عاملة الناس ومتفهمهم طورت اللفظين " قِيلَ ودُبِّرَ " فتحولت الباء المضمومة إلى سكون فصارت " قِيلَ ودُبِّرَ " مما أدى إلى انسجام الحركات وإيثار اللغة الانتقال من العسير إلى اليسير من الأصوات .

وإذا كانت كل من "من قِيلَ" و "من دُبِرَ" مبنية على الفتح لأن كليهما ممنوعاً من الصرف على النحو الذى أجازته البصريون⁽³⁾ فإن القراء قرأهما "قِيلَ ومن دُبِرَ"⁽⁴⁾ بتسكين الباء بالتونين مراعاة للتناسب وتحقيقاً للانسجام الصوتى بين فواصل أى الذكر الحكيم. ويعد هذا النطق لهجة تميم. أما الحجازيون فيحركون السكون إلى الضم فيقولون " قِيلَ ودُبِرَ " (5)

1- د : عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتى للبنية العربية : ص 45.

2- للنحاس ، إعراب القرآن: ج2 ص428 ، البحر المحيط: ج5 ص24 ، وتفسير القرطبي: ج6 ص37.

3- الزُّجَّاج : معانى القرآن، ج3 ص103.

4- المصدر السابق : الصفحة نفسها

5- تفسير القرطبي ج 19 ص 24 .

7- سلاسل:

يقول الزّجاج : "وقوله تعالى " عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا " (1) المعنى يسقون عينًا ، وسلسبيل اسم العين ، إلا أنه صُرف لأنه رأس آية" (2) .

ومما يعضد كلام الزّجاج ويقويه العكبرى يقول: "وقوله تعالى "سلسل" يقرأ "سلسلاً" بالتثوين ، فإذا وَقَفَ وَقَفَ بالالف، وحَمَلَهُمْ على ذلك أنهم وجدوه في المصحف بالالف ، وكان الغرض أن يجمع القرآن وجوه العربية كلها" (3) .

ومنهم من يقف بغير ألف "سلسل" وهي قراءة ابن كثير وخلف (4) ووقف حمزة وقنبل وحفص وابن ذكوان وورش وحمزة وخلف وزيد عن الدجواني عن هشام وورش من غير طريق أبي الطيب وروح من غير طريق المعدل ووافقهم المطوعي" (5) .

ومنهم مَنْ لا يثنون في الوصل ويقف بالالف جمعاً بين القياس واتباع المصحف" (6) وروى هشام عن ابن عامر "سلسل" في الوصل "سلسلاً" بألف دون تثوين" (7) .

1- سورة الإنسان: آية 18/.

2- الزّجاج : معاني القرآن ، ج5 ص 261.

3- العكبرى ، إعراب القراءات الشواذ : ج2 ص 654.

4- الأصفهاني ، المبسوط في القراءات العشر : ص 454.

5- الكشف عن وجوه القراءات السبع : ج2 ص 352 ، الإتحاف : ج2 ص 577، وابن

الجزري ، تحبير التيسير: ص 191، البحر المحيط: ج8، ص 394، وتفسير النسفي :

ج4 ص 317.

6- العكبرى ، إعراب القراءات الشواذ : ج2 ص 654.

7- أبو حيان ، البحر المحيط : ج8 ص 394

ولرجح أن الذين قرأوا "سلاسل" وهى ممنوعة من الصرف لأنها صيغة منتهى الجموع "سلاسلًا" بالتثوين ومصرفة ، قرأوها بالتثوين لأنها رأس آية للتناسب ومراعاة التنوq البلاغى والذى حملهم على ذلك أنهم وجدوها فى القرآن الكريم منونة بالآلف .

والخلاصة أن صرف ما لا ينصرف للتناسب فى النثر جائز مطلقاً ، واستثنى الكوفيون (أفعل من) فلم يجيزوا صرفه لذلك.. وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً - أى فى الاختيار - لغة لبعض العرب، وقيل : وكأن هذه لغة الشعر، لأنهما قد اضطروا إليه فى الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام⁽¹⁾ .

ومعنى هذا أن صرف الممنوع من الصرف للتناسب لهجة من اللهجات هذا ما نبه عليه جمهرة من اللغويين والنحويين ، منهم ابن قتيبة⁽²⁾ وأبو حيان⁽³⁾ والقرطبى⁽⁴⁾ والصبان⁽⁵⁾ والأشمونى ، يقول الأخير: "وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة ، قال الأخفش: وكان هذه لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه فى الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام⁽⁶⁾ . وقيل للصرف فى الاختيار لغة بنى أسد⁽⁷⁾ فإذا كان ذلك صحيحاً فإننا نستطيع أن ننسب هذه اللهجة إلى البيئة البادية فى وسط شبه الجزيرة ،

1- السيوطى ، معجم الهوامع : ج1 ص 37.

2- ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن : ج2 ص 783.

3- أبو حيان ، البحر المحيط : ج8 ص 394.

4- تفسير القرطبى ، الجامع لأحكام القرآن : ج19 ص 123.

5- حاشية الصبان : ج3 ص 208.

6- شرح الأشمونى، "منهج السالك" : ج2 ص .

7- إتحاف فضلاء البشر : ج2 ص 577.

ولعل هذه أيضاً كانت طوراً سابقاً من أطوار العربية ، حيث لا تفرق اللهجة بين اسم وآخر ، والتفريق متأخر من عذمه (1) .

وعلى أية حال فإن القراء يقرأون "مبأ" (مبأ) بالتثوين والصرف في قوله تعالى "وَجِئْتُكَ مِنْ مَبَايِدِ بَنِي يَمِينَ" (2) لأنه اسم علم للقبيلة مراعاة للتناسب من أجل الفواصل القرآنية ، ويقرأون "ثمود" (ثموداً) بالتثوين والصرف في قوله تعالى: " أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعِثْنَا لَثَمُودَ " (3) لأنه اسم عربي مذكر للحى ، مراعاة للتناسب ، ويقرأون "ملاس" (ملاسلاً) بالصرف والتثوين في قوله تعالى: "إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَامًا وَأَغْلَلْنَا وَتَعِيرًا" (4) من أجل التناسب ومراعاة للفواصل القرآنية ، ويقرأون "قوارير" (قواريراً) بالتثوين والصرف في قوله تعالى "وَيَطَافُ عَلَيْهِمْ بِآيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ، قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُهَا تَقْدِيرًا " (5) لتناسب رؤوس الآي في الصرف والتثوين ويقرأون "يغوث ويعوق" (يغوثاً ويعوقاً) في قوله تعالى: " وَقَالُوا لَا تَنْزِّلْ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَنْزِّلْ وَدًّا وَلَا مُوَاعَاً وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا " (6) لكي تتناسب مع "نسرًا" وهو ما يفسر في ضوء قانون الإتيان مع الأسماء المنونة المجاورة لها، ويقرأون "قُبل وقُبر" (قُبل وقُبر) في قوله تعالى "مَنْ قُبِلَ .. وَمَنْ قُبِرَ" (7) تحقيقاً للانسجام الصوتي بين فواصل آي

1- د . د عبده الراجحي ، اللهجات العربية : ص 192.

2- سورة النمل : آية / 22 .

3- سورة هود : آية / 68.

4- سورة الإنسان : آية / 4.

5- سورة الإنسان : الأيتان / 15,16.

6- سورة نوح : آية / 23.

7- سورة يوسف : الأيتان / 26,27.

الذكر الحكيم ، ويقرأون "سلسيل" (سلسيلاً) في قوله تعالى "عَيْنًا فِيهَا تُنْمَى
سَلْسِيلًا" ⁽¹⁾ لأنها رأس آية من أجل التناسب.

يقرأون كل ما سبق في كتب اللغة والنحو والتفسير، والقراءات شاهداً
على جواز صرف ما لا ينصرف للتناسب والمشاكله ، وهى من الرخص
التي تجيز صرف الممنوع من الصرف لتصين للنثر وتنويع تنوعاً بلاغياً
معتمداً على الحس اللغوي المرفه ، والإيقاع الموسيقي الرائع الذى يعطى
نغماً وإيقاعاً محبباً للنفس ومريح للأذن عند قراءة هذه الآيات الكريمة ،
لأنه لو ترك التنوين والصرف لاختل الوصف اختلالاً شديداً ، والذي حمل
القراء على ذلك أنهم وجدوا أغلب هذه الآيات منونة في القرآن الكريم .

أما الذين قرأوا بالوقف فلأن الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون
للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان فى الوقف
والوصل ، فكانوا يبطنون عند الإدراج ، فلما وصلوا أمكنهم التحريك ،
جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام ، ألا تراهـم بنوا كلامهم على
متحرك وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكتين فى حشو الكلمة ، ولا فى حشو
بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم فى اجتماع الساكتين يبطنون
فى كثرة الحروف المتحركة ويستعجلون وتذهب الصلة من كلامهم فجعلوا
الحركة عقب الإسكان ⁽²⁾ .

والخلاصة أن الاسم الذى لا ينصرف ينصرف فى التناسب ،
والمنصرف قد يمنع من الصرف وهو منهج للكوفيين . أما البصريون
فلا يجيزون ذلك أبداً ، قال ابن مالك :

ولا يضطرار أو تناسب صرفٌ :ـ نو المنع والمصروف قد لا ينصرف ⁽³⁾

1- سورة الإنسان : آية/ 18.

2- السيوطى ، الأشباه والنظائر : ج 1 ص 79.

3- لثنية ابن مالك : ص 145.

﴿ الخاتمة ﴾

وبعد..... فلقد كان مفيداً بعد أن حاولنا بعون الله وتوفيقه إنجاز هذا البحث أن نستخلص النتائج الآتية :

*إن علماء التنقيح اللغوية اتبروا إلى البداية يسجلون اللغة الفصحى Standard Language من أفواه الفصحاء من الأعراب وهم بذلك يُعدون فى زمرة المتشددین من اللغويين والنحويين الذين لا يقبلون إلا للفصيح ، ولا يتعلمون إلا بالأفصح من الألفاظ والتراكيب والجمل والعبارات ويرفضون ما عداه ، ويعدونه لحناً وخطأً واحرفاً، ومن ثم قمت بتصويب العديد من ألفاظ الممنوع من الصرف التى يخطئ فيها عامة الناس وخاصتهم وفق ما نص عليه علماؤنا .

نتائج الفصل الأول " مفهوم الممنوع من الصرف لغة واصطلاحاً " :

1-الصرف يراد به التتوين الذى يحده علماء العربية دليلاً على تمكن الاسم فى باب الاسمية، وهو يقتصر على الكلمات المعربة المنصرفة والمشتقة ومن ثم لا يقبل الممنوع من الصرف التتوين ولا ينجر بالكسرة، بينما تتسع دائرة الصرف عند علماء الغرب فيشمل دراسة شكل أى كلمة طالما أنها منطوقة فى اللغة.

نتائج الفصل الثانى " الحكم الإعرابى للممنوع من الصرف :

1- إن الإعراب فرع المعنى وتابع له ، كما أن المعنى فرع الإعراب وتابع له ، ومن ثم تُحدد المعانى النحوية قبل الإعراب ، فلا تُعرب الكلمة إلا بعد تمام بنيتها ، ثم يقع الإعراب على حرفها الأخير .

2- يرفع الممنوع من الصرف بضمة واحدة دون تتوين ، وينصب بفتحة واحدة دون تتوين، ويجر بالفتحة دون تتوين نيابة عن الكسرة ، وعلة ذلك أنه إذا اقترن الممنوع من الصرف بلأل أو أضيف لمن فيه

التتوين، لأن ال والإضافة لا يجلمعان التتوين ، وسقوط الجر تابعاً لمسقوط التتوين، فلما أمن فيه التتوين عاد الجر ، ومعنى هذا أن الجر حذف تبعاً للتتوين.

3-حُلِ الجر فى الممنوع من الصرف على النصب ، فجر بالفتحة كما ينصب بها ، لاشتراكهما فى الفُضْلَة بخلاف الرفع فإنه عمدة لأنه لما كانت الفتحة علامة نصب المفرد الذى هو أصل أرادوا أن يخالفوا الجمع ، فلم يكن ثَمَ علامة غير الكسرة التى هى للجر ، فكان حمل النصب على الجر فى أصله جمع المذكر السالم ، ومن ثم كانت الفتحة فى حالة جره علامة فرعية ، كما أنها علامة فرعية فى جمع المؤنث السالم ، ولذلك جروه بالفتحة نون للكسرة ، لأن هذه الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضمة نحو : إسحاق وإبراهيم .

نتائج الفصل الثالث "مداخل الخطأ عند الناطقين والشاذين للممنوع من الصرف"

كان من نتيجة كثرة اللحن واستفحال خطره واستثرائه فى لغة العرب فى القرنين الثالث والرابع الهجريين أن هبَّ علماء التنقية اللغوية يصوبون الأخطاء التى يخطئ فيها عامة الناس فى الممنوع من الصرف، منبهين ومصوبين لها على نحو ما استخرجناه من نماذج:

نتائج الفصل الرابع "صرف الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية"

إن ضرورة الشعر تتيح للشاعر أن يصرف ما لا ينصرف على نحو ما أوردناه من نماذج عبيد أن هناك خلاف بين البصريين والكوفيين بشأن هذه المسألة ، ذهب للكوفيون والأخفش وأبو على للفرسى إلى صرف ما لا ينصرف. وذهب البصريون إلى منع للصرف فيما لا ينصرف. والرأى

عنفنا جواز صرف ما لا ينصرف فى ضرورة الشعر اثبوتة بالسماع ،
ولأنه لغة تنسب إلى بنى أسد وبعض قبائل العرب ، فهم يضطرون إليه
فى الشعر ، لأن أسنتهم جرت وتعدت عليه فى الكلام وإقامة وزن
البيت وقافيته.

نتائج الفصل الخامس "صرف الممنوع من الصرف للتناسب"

يصرف الممنوع من الصرف للتناسب على نحو النماذج التى
أوردناها من القرآن الكريم مراعاة للفواصل القرآنية ، ولتحقيق التناسب
بينها وبين ما يجاورها من كلمات منصرفة منونة ، بهدف إحداث جرس
موسيقى له تأثيره الممتع فى السمع والأذن ، أعنى بذلك أن صرف
الممنوع من الصرف للتناسب يحقق الانسجام الصوتى بين الكلمة ومما
يجاورها ، وهذا يعتمد على الحص اللغوى المرفه لدى الناطقين باللغة، لا
للضرورة الشعرية ، ولكن لتحقيق التناسب والمشكلة، وهى من الرخص
التي تجيز صرف الممنوع من الصرف لتحسين النثر وتذوقه تنوعاً بلاغياً
عند قراءة الآيات القرآنية ، لأنه لو ترك التتوين والصرف لاختل الوصف
اختلالاً شديداً ، والذي حمل القراء على ذلك أنهم وجدوا أغلب الكلمات
منونة فى الآيات القرآنية نحو : سلاسلًا وأغلالًا ، وسليسيلاً ، وسبياً ،
وقبلاً وثبيراً.

❖ المصادر والمراجع ❖

*الآلوسى "أبو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسى البغدادى"

1- روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، المطبعة المنيرية، ديت.

*الآلوسى " السيد محمود شكرى الآلوسى " .

2-الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرح محمد بهجت الأثرى، المطبعة السلفية بمصر، القاهرة، ط1، 1341 هـ .

*إبراهيم أنيس " دكتور " .

3-فى اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 9، 1995م .

4-من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 7، 1985م .

* إبراهيم الإكلوى (دكتور)

5- قرأت قرآنية وتوجيهها من كلام العرب ، ط1 ، 1414هـ = 1994م

*إبراهيم العسمرالى " دكتور " .

6-دراسات فى فقه اللغة، دار الجيل، مكتبة المحتسب، ط 1410 هـ = 1990م

7-النحو العربى " نقد وبناء " دار الصادق، طبعة 1968م .

*أبو بكر الرازى"محمد بن بكر عبد القادر"

8-مختار الصحاح،عنى بترتيبه السيد محمود خاطر،الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط10، 1964م . 1358هـ=1939م .

*أحمد الحماوى

9- شذا العرف فى فن الصرف،مكتبة مصطفى البابى ، ط16، 1384 هـ .

*أحمد مختار عمر "مكتور "

10- العربية الصحيحة، عالم الكتب، الطبعة الثانية، 1998م .

*الأزهري زين الدين خالد بن أبي بكر الجرجاني ت 905هـ "

11-التصريح بمضمون التوضيح، عليه حاشية ياسين، مطبعة البابي
الحلبي، د.ت

12- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، لأبي محمد بن
هشام الأنصاري بهامشه حاشية العلامة للشيخ ياسين بن زين، دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

*الأزهري " أبو منصور بن إسماعيل الأزهري " ت 370هـ .

13- تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، القاهرة ط 1964م .

*الأشمونى " أبو الحسن على بن محمد الأشمونى " ت 929هـ .

14- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، المسمى " منهج السالك " إلى ألفية
ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة
المصرية، مطبعة السعادة بمصر، ط 1، ط 1375هـ-1955م.

*الأصفهاني " أبو الفرج على بن الحسين الأصفهاني .

15- الأغاني، طبعة وزارة الثقافة، د.ت .

*الأصفهاني " أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران .

16- المبسوط فى القراءات العشر، تحقيق حمزة حاكمى، مطبوعات مجمع
اللغة العربية بدمشق، ط 1407هـ - 1986م .

*** أمية بن أبي الصلت .**

17- الديوان، تقديم وتعليق سيف الدين للكتاب، وأحمد عصام الكتاب، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، طبعة 1980م .

*** ابن الأنباري "أبو البركات عبد الرحمن بن محمد" ت 577هـ .**

18- أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقى، طبعة 1377هـ-1957م .

19- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المدني، القاهرة، دت .

20- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1407هـ-1987م .

*** برجشتراسر .**

21- التطور النحوي للغة العربية، تحقيق وتعليق دكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 1414هـ-1994م .

*** البطلويوسي "أبو محمد عبد الله بن السيد البطلويوسي" ت 521هـ .**

22- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق مصطفى السقا، ود: حامد عبد المجيد، الهيئة العامة للكتاب، ج1 ط1981، ج2 ط1982م .

*** البغدادي "عبد القادر"**

23- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، وبهامشه كتاب المقاصد النحوية، القاهرة، طبعة بولاق، ط1، 1299هـ .

*البغدادي "موفق الدين أبي محمد بن الحافظ بن أبي العز
ت629هـ .

24- ذيل الفصيح " ضمن مجموعة شروح ثعلب " نشر وتعليق محمد عبد
المنعم خلفاى، المطبعة النموذجية ، ط1368هـ - 1949م .
*تمام حسان " دكتور " .

25- الأصول " دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب " الهيئة
المصرية العامة للكتاب، دت .

26- مقالات فى اللغة والأدب، مكة المكرمة، طبعة 1985م .

* ثعلب " أبو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب " ت291هـ .

27-الفصيح ، وشرحه المسمى " التلويح فى شرح الفصيح " للهروى، نشر
وتعليق محمد عبد المنعم خلفاى، طبعة 1368هـ - 1948م.

28-مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، ط4،
1400هـ - 1980م .

*الجرجاني "أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد"
ت471هـ"

29- الجمل فى النحو، تحقيق دكتور يسرى عبد الغنى عبد الله، دار الكتب
العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1410هـ - 1990م .

30- دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، ط1984م .

31- المفتاح فى الصرف، تحقيق على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط1،
1407هـ-1987م .

32- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق دكتور كاظم بحر المرجان، بغداد، منشورات دار الرشيد، طبعة 1972م .

* جرير " جرير بن عطية الخطفي ت 110 هـ "

33- الديوان، شرح محمد بن حبيب، تحقيق دكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر، ط 1976م .

* ابن الجزري "الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي" ت 833 هـ "

34- للنشر في القراءات العشر، تحقيق دكتور محمد سالم محيسن، بيروت، مراجعة الشيخ محمد الضائع، مكتبة القاهرة، دت، طبعة دار الكتب العلمية.

35- تحبير للتيسير في قراءات الأئمة العشرة، تحقيق عبدالفتاح القاضي، ومحمد صادق قماوى، دار الوعى، حلب، طبعة 1392 هـ - 1972م.

* الجَمَل

36- حاشية الجَمَل " الفتوحات الإلهية" عيسى البابى الحلبي ، دت.

* ابن جنى " أبو الفتح عثمان بن جنى " ت 392 هـ "

37- الخصائص، تحقيق محمد على النجار، الهيئة المصرية ، ط4، 1999م.

38- سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السمعاني وآخرين ، ط1، وزارة المعارف العمومية، دار إحياء التراث القديم، مصطفى البابى الحلبي، ط 1374 هـ - 1954 م .

39- اللمع في العربية، تحقيق حامد عبدالمؤمن، بيروت، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، طبعة 1405 هـ - 1985 م .

40- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق على النجدي ناصف، وزميله، المجلس الأعلى للمثون الإسلامية ، القاهرة ، طبعة 1386 هـ / 1389 هـ.

41- المنصف في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة البابي الحلبي، طبعة 1373 هـ - 1954 م

* الجواليقي " أبو منصور بن موهوب بن أحمد " ت 540 هـ .

42- التكملة فيما يلحن فيه العامة " نشر ديرنبورج، ليندن، طبعة 1989 م.

* ابن الجوزي " أبو الفرج عبد الرحمن على بن محمد " ت 597 هـ "

43- تقويم اللسان، تحقيق دكتور عبدالعزيز مطر، دار المعارف، ط2، 1983 ط.

* الجوهري " أبو نصر إسماعيل بن حماد " ت 400 هـ .

44- الصحاح/ تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطا، ط1، القاهرة 1956 م.

* حاجي خليفة " مصطفى عبد الله "

45- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مطبعة المثنى ، بغداد، دت

* الحريري " أبو القاسم على بن محمد الحريري " ت 516 هـ "

46- درة الخواص في ألوهام الخواص، ومعه كتاب التكملة والذيل على درة الفواص للجواليقي، وكتاب الملاحن لابن دريد الأزدي، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي على القرني، بيروت، دار الجيل، القاهرة، مكتبة التراث الإسلامي، ط1 ، 1417 هـ - 1996 م .

*** حمزة فتح الله " ت 1336هـ .**

47- المواهب اللطيفة في علوم اللغة العربية، المطبعة الأميرية، بولاق، ط1،
1312هـ

*** أبو حيان " محمد بن يوسف أبو حيان " ت 754هـ .**

48- البحر المحيط ، بهامشه تفسيرات " النهر المار، والدر اللقيط" نسخة
مصورة عند مطبعة السعادة بمصر، بتصحيح إسماعيل الديب، الناشر
مكتبة النصر الحديثة بالرياض، ط1، 1329هـ .

49- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى النحاس، ط1 ،
د.ت.

*** ابن خالويه " أبو عبد الله الحسين بن أحمد خالويه " ت
370هـ .**

50- الحجة في القراءات السبع، الطبعة الخامسة، طبعة 1990م.

51- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، نشر برجستراسر، القاهرة،
مكتبة المتنبى، د.ت

*** ابن الخشاب**

52- المرتجل، تحقيق ودراسة على حيدر، دمشق، طبعة 1392هـ -
1972م.

*** الخطيب للتبريزي**

53- الكافي في العروض والقوافي، تحقيق الحسانى حسن عبد الله، مطبعة
الخانجي، القاهرة، طبعة 1977م.

*ابن درستويه " عبد الله بن جعفر بن درستويه " ت 347هـ

54- تصحيح الفصيح ، تحقيق عبد الله الجبوري ، بغداد، ط1، مطبعة الإرشاد، ط1395هـ - 1975م.

*الدمياطى الشهير بالبنا " أحمد عمر البنا الدمياطى "

55- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمى "منتهى الأمانى والمسرات فى علوم القراءات" تحقيق دكتور: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، مكتبة الكليات الأزهرية بمصر، د.ت.

* رشيدة عبد الحميد اللقالى (نكتورة)

56- حروف الجر الزائدة، دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية، ط1410هـ - 1990م

* ابن رشيق " أبو على الحصن الفيروانى ت 456 " هـ

57- العمدة فى محاسن الشعر وأدبه، تحقيق دكتور محمد قرقزان، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1408هـ.

*رمضان عبد التواب " دكتور "

58- لحن العامة والتطور اللغوى، القاهرة، طبعة 1967م.

59- فصول فى فقه العربية، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1408هـ - 1987م.

60- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى، القاهرة، طبعة 1985م.

*الزبيدي " أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي "ت 379هـ"

61-الواضح فى علم العربية،تحقيق أمين على السيد، دار المعارف بمصر، ط 1975م.

62- طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، طبعة 1392هـ - 1973م.

*الزبيدي" محب الدين أبى الفيض السيد مرتضى الحسنى.

63- التكملة والنيل والصلة لما فات صاحب القاموس، تحقيق د:ضلحى عبد الباقي ، مراجعة د:أحمد السعيد سليمان، ، ط1411هـ-1997م

الزُّجَّاج " أبو إسحاق إبراهيم بن الصمرى بن سهل الزُّجَّاج
ت 311هـ"

64- ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق دكتور هدى محمود قراعه، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة 1420هـ - 2000م.

65- معانى القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق دكتور عبد الجليل شلبى، دار الحديث، القاهرة، للطبعة الثانية، 1418هـ - 1997م.

*الزُّجَّاجي " أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزُّجَّاجي
ت 337هـ"

66- الجمل فى النحو، تحقيق دكتور على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، ط2، 1405هـ - 1985م.

67- مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، للطبعة الثانية، ط 1403هـ - 1983م.

68- الإيضاح فى علل النحو، تحقيق دكتور مازن المبارك، مطبعة الميدانى، القاهرة، طبعة 1378هـ - 1959م.

*الزمخشري "جار الله محمود بن عمر الزمخشري" ت 528هـ

69- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، حقق الرواية محمد الصديق قمحاوى، مطبعة مصطفى البابى الحلبي بالقاهرة، د.ت.

*ابن زجلة "أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زجلة"

70- حجة القراءات ، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط3، 1402هـ

*الاسترلابي "رضي الدين محمد بن الحسن الاسترلابي"
ت 686هـ

71- شرح شافية ابن الحاجب، محمد نور الحسن وزميليه ، للقاهرة، مطبعة حجازي ، د.ت.

72- شرح الكافية، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1402هـ - 1982م

*ابن السراج "أبو بكر محمد بن سهل السراج" ت 316هـ.

73- الأصول فى النحو، تحقيق دكتور عبد الحسين الفتلى، مطبعة الرسالة، بيروت، للطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.

74- الاشتقاق، تحقيق محمد صالح التكريتي، بغداد، طبعة 1973م.

*السفاطوني" محمد معصوم بن سالم السماراتي السفاطوني.

75- تشويق الخلان، حاشية على شرح الأجرومية، وبهامشه الشرح المذكور
للمسيد أحمد زيني دحلان، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ،
ط1358هـ-1939م.

*ابن السكيت " أبو يوسف يعقوب بن إسحق ، "ت244هـ .

76- إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، الهيئة
العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط4، 1949م.

*السهيلي " أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأنلسي
"ت581هـ

77- الأمالي في النحو واللغة والحديث والفقه، تحقيق دكتور محمد إبراهيم
البناء، ط1، دت، الناشر، المكتبة الأزهرية للتراث.

78- نتائج الفكر في النحو، تحقيق دكتور محمد إبراهيم البناء ط1 ، دت.

*سيبويه " أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر " ت180هـ .

79- الكتاب ، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة،
ط2، 1402هـ - 1982م ، وطبعة بولاق 1316 / 1317هـ.

*سيد البحرأوى " دكتور

80- العروض وإيقاع الشعر العربي، الهيئة العامة للكتاب، طبعة 1993م.

*ابن سيده " أبو الحسين علي بن إسماعيل ت 458هـ "

81- المخصص، دار الفكر، بيروت، دت

*السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المزريان النحوى
ت 368هـ

82- أخبار النحويين البصريين، تحقيق الزمىنى وخفاجى، القاهرة طبعة
1955م

83- شرح كتاب سيبويه "الجزء الثانى" حققه وعلق عليه الدكتور رمضان
عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة 1990م.

84- ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقيق وتعليق عوض بن حمد القوزى،
الرياض، ط2، 1412هـ - 1991م.

*ابن سينا

85- أسباب حدوث الحروف، تحقيق محى الدين الخطيب، مطبعة المؤيد،
د.ت.

*السيوطى: جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر ت 911هـ

86- الإتقان فى علوم القرآن، بهامشه إعجاز القرآن للباقلانى، المكتبة
الثقافية، بيروت، لبنان، ط 1405هـ - 1984م.

87- الأشباه والنظائر فى النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1405هـ -
1984م.

88- الاقتراح فى علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعى،
منشورات محمد على، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 1418 هـ -
1998م.

89- المزهى فى علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
وآخرين، مكتبة دار التراث ، القاهرة، ط3، د.ت.

90- المطالع السعيدة شرح السيوطي على ألفيته المسماء بالفريدة في النحو والصرف والخط شرح وتحقيق دكتور طاهر حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع بالإسكندرية دبت

91- مع الهوامع "شرح جمع الجوامع في علم العربية" تصحيح محمد بدر الدين النعماني، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ط1، 1327هـ.

*ابن الشجري "أبو السعادات هبة الله بن محمد الحسن بن الطوى
ت 542هـ"

92- الأمل، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط 1413 هـ - 1992م

*شكري محمد عياد

93- اللغة والإبداع ، الطبعة الأولى، ط 1988م.

*الشنقيطي "أحمد بن الأمين الشنقيطي"

94- الدرر اللوامع على مع الهوامع، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1393 هـ - 1973م.

*الشوكلي

95- فتح للتدبر "الجامع بين فني الرواية والدراسة من علم التفسير" دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط3، 1393هـ - 1993م.

*الصبان "محمد بن علي الصبان" ت 1206هـ.

96- حاشية الصبان على شرح الأثيموني على ألفية ابن مالك، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، طبعة 1344هـ.

•الصفدى" صلاح الدين بن أيك" " ت 764هـ".

97-تصحیح التصحيف وتحرير التحريف،تحقیق السيد للشرقاوى،الخانجى،ط
1978م

•الصفلى" أبو حفص عمر بن خلف بن مكى "ت 501هـ"

98-تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقیق مصطفى عطا،دار الكتب العلمية،
بيروت،ط1410،1هـ-1990م

•ظاهر حمودة "مكتور"

99-أسس الإعراب ومشكلاته،الناشر الدار الجامعية للطباعة بالإسكندرية
د.ت.

100-دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة بالإسكندرية
د.ت.

•طه الراوى "مكتور"

101-نظرات فى اللغة والنحو، المكتبة الأهلية،بيروت،المطبعة التجارية،ط1،
1962م

•عباس حسن

102- اللغة والنحو، دار المعارف ، طبعة 1966م.

•عبدالصبور شاهين "مكتور"

103-أثر القراءات فى الأصوات والنحو العربى ،مكتبة الخانجى ، ط1،
1408هـ-1987م

104- المنهج الصوتى للبنية العربية،مطبعة جامعة القاهرة ، ط1977م.

*عبد الفتاح البركلوى "مكتور"

105- دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار المنار، القاهرة، ط1، 1411هـ - 1991م.

*عبد الفتاح شلبي "مكتور"

106- الإمامة فى القراءات واللهجات، ط2، 1971م.

*عبد الفتاح القاضى "مكتور"

107- للقراءات الشاذة ، القاهرة، الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية، ط5، ط 1997م

*عبد الله بن محمد البيتوشى

108- صرف العناية فى كشف الكفاية، مطبعة عيسى البابى، القاهرة، ط1، ص1341هـ

*عبد الرأجى "مكتور"

109- فقه اللغة فى الكتب العربية، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ط1990م

110- اللهجات العربية فى القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ط1996م.

*أبو عبيدة "معمر بن المثنى التميمى" ت 210هـ.

111- مجاز القرآن ، عارضه بأصوله د:محمد فؤاد سركين ، مكتبة الخانجى، القاهرة، د.ت.

*ابن عصفور * على بن مؤمن الإشبيلي ت 669هـ.

112- شرح جمل الزجاجي للشرح الكبير تحقيق دكتور صاحب أبو جناح،
الجمهورية العراقية، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، دار الكتب، جامعة
الموصل، ط 1982م.

113- ضرائر الشعر بتحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، 1980م.

114- المقرب بتحقيق أحمد عبد المنار، وعبد الجبوري، بغداد، مطبعة العاني
ط1، 1971م

*ابن عقيل * بهاء الدين عبد الله

115- شرح ابن عقيل على الألفية، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ -
1980م

*العكبري * أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري.

116- إعراب للقراءات الشواذ، تحقيق د. محمد عزوز، عالم للكتب،
1417هـ-1996م

*على عبد الواحد وافي *مكتور

117- علم اللغة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط9 دت.

*ابن فارس * أحمد بن الحسين بن فارس ت 395هـ.

118- الصحاح، تحقيق سيد أحمد صقر، الهيئة العامة لقصور الثقافة،
ط2003م

*** الفارسي " أبو علي بن أحمد الفارسي " ت 377هـ**

- 119- الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق على النجدي ناصف وآخرين،
طدار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ط 1385هـ -
1965م.

*** الفرزدق**

- 120- الديوان، المكتبة الأهلية، بيروت، لبنان، ط2، دت.

*** الفيروزآبادي " محمد الدين بن يعقوب الفيروزآبادي**

" ت 817هـ".

- 121- القاموس المحيط، الهيئة العامة للكتاب، نسخة مصورة عن الطبعة
الثالثة، المطبعة الأميرية ، ط 1301هـ/ 1397هـ.

*** الفالي " أبو علي إسماعيل بن القاسم " ت 356هـ".**

- 122- الأمالي ، دار الكتب العلمية، طبعة 1416هـ - 1996م.

*** ابن فتيبة " أبو محمد بن عبد الله بن مسلم بن فتيبة " ت 276هـ**

- 123- أدب الكاتب، تحقيق وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة
السعادة بمصر، دار الجيل، بيروت، ط 1382هـ = 1963م.

- 124- تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، ط3، دت.

*** القرطبي**

- 125- تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي،
بيروت، ط2، مصورة عن دار المعارف المصرية، القاهرة، دت.

*القرآز القيرواتي"أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمي" ت 334هـ

126- ضرائر الشعر " ما يجوز للشاعر في الضرورة ، تحقيق المنجى
الكعبى، دار الأندلس، ط1، 1980م.

*القنطلى

127- إنباه الرواء على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل، القاهرة، ط
1955م

*كرستال

128- التعريف بعلم اللغة، ترجمة د:حلمى خليل، الهيئة المصرية، ط1،
1973م.

*الكسالى " أبو الحسن على بن حمزة الكسالى " ت 189هـ.

129- ما تلحن فيه العامة ، تحقيق دكتور رمضان عبد للتواب، مكتبة
الخانجى بالقاهرة، ط1، 1303هـ- 1982م

*كمال بشر "دكتور"

130- دراسات فى علم اللغة، القاهرة، دار المعارف، ط1969م.

131- علم اللغة العام"القسم الثانى"الأصوات،دار المعارف،مصر، ط5 ،
1979م

132- للغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ، مقال فى مجلة مجمع اللغة
العربية عام 1408هـ- 1988م.

*لطفى عبد البديع "دكتور"

133- محاضرات لطلبة الدراسات العليا غير مطبوع

***ماریویای**

134- أسس علم اللغة، ترجمة دكتور أحمد مختار عمر، ط3، القاهرة، 1987م.

***ابن مالك "أبو عبد الله بدر الدين ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك"**

135- ألفية بن مالك في النحو والصرف، المطبعة النموذجية بهامشها تنقيح العلماء الأعلام على الألفية، جمعها الحاج موسى بن محمد الدانمستاني، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، ط 1405هـ- 1984م.

136- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، بیسروت، دار للكتاب العربی، ط 1968م.

137- شرح الكافية الشافية، تحقيق دكتور عبد المنعم أحمد هريدي، طبعة أم القرى، ط 1402هـ- 1982م.

***المبرد "أبو العباس محمد بن يزيد المبرد" ت 285هـ.**

138-المقتضب، شرح وتحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، إحياء للتراث الإسلامي، القاهرة، ط 1415هـ- 1994م.

***ابن مجاهد**

139- السبعة في القراءات، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط 1400، 2- 1980م

***مجمع اللغة العربية**

140- المعجم الوسيط، الطبعة الثالثة ، طبعة المجمع، د.ت

***المحلى**

141- مفتاح الإعراب، تحقيق د:محمد عامر، مكتبة الإيمان، العجوزة، د.ت

***محمد الأمير**

142- حاشية على مغنى اللبيب، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابلي

الطبي، د.ت

***محمد حماسة عبد اللطيف "كتور"**

143-الضرورة الشعرية فى النحو العربى، مكتبة دار العلوم، دار مرجان،

د.ت

144-العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث، مكتبة أم القرى

بالكويت، ط 1387هـ - 1998م.

145-النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلالى، القاهرة،

ط1983م.

*** محمد سليم أفندى ت 1138هـ**

146- موارد البصائر فى فوائد الضرائر ، مخطوط بدار الكتب المصرية ،

تحت رقم 353 "أب تيمور" .

***محمد عبد العزيز النجار**

147- منار المسالك إلى أوضح المسالك "الجزء الثانى" مطبعة الفجالة

الجديدة، القاهرة، د.ت .

***محمد على الفاروقى التهاونى**

148- كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق د: لطفى عبد البديع، القاهرة، د.ت

***محمود السمران "مكتور"**

149- علم اللغة "مقدمة للقارئ العربى" دار الفكر العربى، ط2، 1992م.

150- اللغة والمجتمع "رأى ومنهج" المطبعة الأهلية، بنى غازى، ليبيا، ط
1958

***محمود ياقوت "مكتور"**

151- التراكيب غير الصحيحة نحوياً فى الكتاب لسيبويه "دراسة لغوية"
دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ط1985م.

152- قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين، دار المعارف،
ط1985م.

153- معاجم الموضوعات فى ضوء علم اللغة الحديث، دار المعرفة
الجامعية بالإسكندرية، طبعة 1994م

***مكى بن أبى طالب "أبو محمد مكى بن أبى طالب القيسى".**

154- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، تحقيق دكتور محبى الدين
رمضان، مجمع للغة العربية بدمشق، ط 1394هـ-1994م.

155- مشکل إعراب القرآن، تحقيق دكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة
الرسالة، ط2- 1405هـ - 1984م.

***ابن منظور "محمد بن مكرم الأنصارى ت 711هـ"**

156- لسان العرب طبعة بولاق 1300هـ / 1307 هـ.

*الموصلى " عبد العزيز بن جمعة بن زياد "

157- شرح ألفية ابن معطى، تحقيق د: على موسى، الرياض، ط1، 1405-
1985م

*الميدانى " أبو الفضل أحمد بن محمد الميدانى " ت 518هـ

158- نزهة الطرف فى علم الصرف، تحقيق د: السيد محمد درويش، ط1،
1402هـ-1982م.

*النافقة النيباتى " زياد بن معاوية بن خباب بن جنان

159- الديوان، شرح وتقديم عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت،
لبنان، ط2، 1406هـ-1986م.

*ابن الناظم

160- شرح الألفية، المطبعة العامرة، الاستانة، طبعة 1275هـ

*ابن نباته المصرى

161- شرح العيون فى شرح رسالة ابن زيدون، مطبعة المدنى، د.ت

*النحاس " أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس "

162- إعراب القرآن، تحقيق دكتور زهير غازى زاهد، عالم الكتب، مكتبة
النهضة العربية، ط2، 1405هـ-1985م.

*النسفى

163- تفسير النسفى، مطبعة عيسى البابى الحلبي، د.ت

* أبو نصر'هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسى القرطبى ت
401هـ

164- شرح عيون كتاب سيبويه، دراسة وتحقيق دكتور عبد ربه عبد
اللطيف عديريه ، ط1، 1404هـ -- 1984م.

* نولكه 'مستشرق ألماني'

165- اللغات السامية، ترجمة د:رمضان عبد التواب، القاهرة، طبعة 1963
*التنوى الصفاقسى

166- غيث النفع فى القراءات السبع، طبع بهامش سراج القارئ المبتدئ،
د.ت

* ابن هشام' أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف 'ت 707هـ

167- شرح مثنوز الذهب فى معرفة كلام العرب ،ومعه كتاب منتهى الأرب
بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، د.ت

168- شرح شواهد المغنى، تعليق محمد محمود الشنقيطى، طبعة لجنة
التراث العربى ، دمشق ، طبعة 1966م.

169- شرح قطر الندى وبل الصدى، معه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح
قطر الندى، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، دار الفكر ، د.ت .

170- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، عيسى البابى الحلبي وشركاه، د.ت

171- أوضح المسالك على ألفية بن مالك، تحقيق محمد محى الدين عبد
الحميد، دار الجيل، ط 1339هـ - 1979م.

* أبو هلال العسكري " الحصن بن عبد الله بن سهل ت 395هـ "

172- الصنائعيتين، " الشعر والكتابة " تحقيق على البجاوى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، طبعة 1952م.

* ابن يعيش "موفق الدين بن علي بن يعيش ت 643هـ

173- شرح المفصل، عالم الكتب، نسخة مصورة، دبت

المجلات والدوريات العلمية

1-مجلة مجمع اللغة العربية، للعدد التاسع ذو القعدة 1376 هـ- يونيو 1957م، مقال للأستاذ عبد القادر المغربي بعنوان توهم الحرف الأصلي زائداً

2- مجلة المجمع العلمي بدمشق، للعدد الحادى والخمسون عام 1976م مقال للأستاذ محمد بهجت الأثرى، بعنوان " مزاعم بناء اللغة على التوهم "

3- مجلة الرسالة الجديدة، مقال للأستاذ يوسف السباعى بعنوان " الإعراض عن اللغة للفصحى وقواعدها " صدر هذا العدد عام 1971م.

المصادر الأجنبية

*Higl, Mslev

1- Language and Economy, florison coulmas, 1992

*H Janssen

2-Handbuch der linguistik, Allgemeine and angewandte sprachwissenschaft.

*Th lewandowski

3-Linguistic wörterbuch, Aufl Hidelberg, 1980

***leech, N Geoffrey**

4-Alinguistic a Guide to English Poetry, Fifth Pression 1979

Nouveau Lorousse.

5-Classique, paris, p: 1957

***Wepestra leekpeer**

6-The study of word-forming. elements and processes in a language.

***Sussure**

7-Course in general linguistics, translated wade Bask in London, 1950

المحتويات

المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	3
المقدمة	5
الفصل الأول: مفهوم اللهجة والممنوع من الصرف لغة واصطلاحاً	11
أولاً: مفهوم اللهجة	13
ثانياً: مفهوم الممنوع من الصرف	16
ثالثاً: الصرف في الاصطلاح	20
الفصل الثاني: الحكم الإعرابي للممنوع من الصرف	29
الفصل الثالث: ظاهرة التتوين في اللهجة وأنواعه	63
التتوين لغة واصطلاحاً	65
أولاً: تتوين التمكين	71
ثانياً: تتوين التكثير	76
ثالثاً: تتوين العوض	79
رابعاً: تتوين المقابلة	86
خامساً: تتوين الترثم	88
سادساً: التتوين الغالي	91
سابعاً: تتوين مالا ينصرف تتوين للضرورة الشعرية	92
ثامناً: التتوين الشاذ	94
تاسعاً: تتوين الحكاية	94
عاشرًا: تتوين المنادي المضموم	96
الفصل الرابع: من لهجات العرب في الممنوع من الصرف	107
1- سيناء	111
2- ثمانى	112
3- رفرف	113

الموضوع	الصفحة
4- الأيكة	116
5- سراويل	119
6- إلياس	125
7- حزام وقطان ورقاش	128
8- خمسة عشر	134
9- مثنى وثلاث ورباع	137
10- سكران	146
11- مصر	155
12- أمس	158
الفصل الخامس: اللهجات الواردة في صنف الممنوع من	
الصرف للضرورة الشعرية	169
أولاً: مفهومها في اللغة	172
ثانياً: مفهومها في الاصطلاح	173
الفصل السادس: اللهجات الواردة في صنف الممنوع من	
الصرف للتناسيب	209
1- سبأ	215
2- ثمود	219
3- سلاسل	221
4- قوارير	225
5- يغوث ويعوق	228
6- قبل ودبر	230
7- سلسبيلا	234
الخاتمة	239
المصادر والمراجع	245



رقم الإيداع : 2010/13987

الترقيم الدولي : 0-809-327-977-978

مع تحيات

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس : 5274438 - الإسكندرية

